جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة:

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية

دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة 2015-2017

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبتين:

- بن طاولة ياسمين
- بن قاضي أسماء

الأستاذ المشرف:

- بن عيشوش محمد

لجنة المناقشة

أ. بوعرار شمس الدين	رئيسا
أ. بن عيشوش محمد	مشرفا ومقررا
أ. عراب هريش خديجة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018 - 2019

شكر وعرفان

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع ونسألك اللهم التوفيق مصدقا لقوله تعالى: **"ولئن شكرتم لأزيدنكم".**

وقال صلى الله عليه وسلم: **" من لا يشكر الناس لا يشكر الله ".**

تعجز كل كلمات الشكر أمام منظمة الأبوين الذين دفعوا سنين عمرهم ليقطفوا أثمار نجاحها

فلكم ألف شكر على كل الدعم المعنوي والمادي

فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر إلى أستاذي المشرف: " بن عيشوش محمد " على كل ما قدمه لنا من مساعدة وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة، وله كل الاحترام والتقدير.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

فبأطيب العرفان، وجزيل الامتنان، وفائق التقدير والاحترام نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد سواء بيده أو بلسانه أو بقلبه في مسيرتنا العلمية وفي إعداد هذه المذكرة.

وإلى كل الأصدقاء الذين ساعدونا في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

إلى القلب الحنون إلى حضن الأمان ومنبع الرأفة والحنان

إلى من نمت في رحمها وترعرعت في أحضانها

إلى نبض قلبي ومنى عمري

تلك هي **أمي** الحبيبة

إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة، إلى من يستحق وقفة إجلال وتقدير...

إلى من علمني أن الدنيا أولها كفاح وأخرها بإذن الله نجاح

ذلك هو**أبي**

إلى من جمعتهم معي صلة الرحم...إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي...إلى من حبهم يجري في عروقي " أمينة، فلة، أحلام، صورية، منعم، أية، سيرين"

إلى أزواج أخواتي وإلى زوجات إخوتي

إلى الكتاكيت الذين أناروا عائلتنا: " وسيم، رنيم، لينة، أنس، ريهام "

إلى أعز صديقات ورفيقات درب حياتي: " أنفال، أمال، حنان، رانيا، نسرين، سهيلة، أسيا ... متمنية دوام الصداقة بيننا

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي أهديهم من كل قلبي ثمرة جهدي.

ياسمين

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي

إلى زوجي رفيق دربي محمد وابنتي قرة عيني تسنيم

إلى أختاي الحبيبتان إبتسام ،دلال و أخي تقي الدين

إلى كل عائلتي وعائلة زوجي الكريمة

إلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة .

أسماء

المستخلص:

تناولت الدراسة بتحليل جانبا مهما من جوانب عمل شركات التأمين بحيث تعتبر هذه الأخيرة من المؤسسات المالية غير البنكية، ولكي تضمن استمراريتها وبقائها وجب عليها رقابة أدائها المالي، من خلال تقييمها له وبصفة مستمرة باستعمال طرق متعددة من أبرزها مؤشرات التوازن المالي، نسب الملاءة المالية ونسب المردودية المالية ، نهدف من هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين من أجل أبراز الوضعية المالية ودراسة هامش الملاءة أين نسقط الدراسة على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2015 إلى سنة 2017.

الكلمات المفتتاحية: التأمين ـ تقييم الأداء المالي – التوازن المالي ـ الملاءة المالية ـ هامش الملاءة.

Résumé :

L’étude a examiné un aspect important du travail des sociétés d’assurance afin que celle-ci soit considérée comme une institution financière non bancaire: pour en assurer la continuité et la survie, elle doit surveiller sa performance financière en l’évaluant de manière continue au moyen de plusieurs méthodes, notamment des indicateurs de solde financier, des ratios de solvabilité, Notre objectif est d’évaluer la performance financière des compagnies d’assurances afin de mettre en évidence la situation financière et d’étudier la marge de solvabilité lorsque l’étude revient à la compagnie d’assurance algérienne Alliance pour la période allant de 2015 à 2017.

Mot clé: Assurance - L'évaluation de performnace financière - équilibre financier - La solvabilité - Marge de solvabilité

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	**I- III**
قائمة الأشكال والجداول	**IV**
قائمة المختصرات	**VII**
المقدمة	أ-ه
الفصل الأول: نظرة عامة حول شركات التأمين	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: عموميات حول شركات التأمين	03
المطلب الأول: نشأة التأمين، مفهومه وأهميته	03
المطلب الثاني: مفهوم شركات التأمين وتصنيفها	08
المطلب الثالث: الأنشطة والوظائف الرئيسية في شركة التأمين	13
المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي لشركات التأمين	17
المطلب الأول: مفهوم الأداء، أنواعه ومكوناته	17
المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي، أهميته والعوامل المؤثرة فيه	24
المطلب الثالث: تحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي	27

خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: الإطار العام لتقييم الأداء المالي	
تمهيد الفصل	32
المبحث الأول: تقييم الأداء المالي لشركات التأمين	33
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وخطواته	33
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي	35
المطلب الثالث: أدوات تقييم المالي لشركات التأمين	36
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين	44
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي	44
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الملاءة المالية، نسب السيولة ونسب النشاط	55
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الربحية والمردودية	61
خلاصة الفصل الثاني	63
الفصل الثالث: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة 2015-2017	
تمهيد الفصل	65
المبحث الأول: تقديم عام لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	66
المطلب الأول: تعريف وأهداف شركة أليانس	66
المطلب الثاني: منتجات وخدمات شركة أليانس وهيكلها التنظيمي	68
المطلب الثالث: تطور رقم أعمال شركة أليانس ودخولها بورصة الجزائر	72

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ودراسة وتحليل توازنات المالية والنسب المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	75
المطلب الأول: قياس وتقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي	75
المطلب الثاني: دراسة وتحليل نسب الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	81
المطلب الثالث: دراسة وتحليل النسب المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	88
خلاصة الفصل الثالث	96
خاتمة عامة	100
قائمة المراجع	105
قائمة الملاحق	111

قائمة الأشكال والجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	نسب الاختبارات المالية	38
(2-2)	نسب اختبارات الاستقرار للنشاط التأميني	39
(3-2)	نسب النشاط الكلي للشركة	40
(4-2)	نسب الربحية	40
(5-2)	نسب السيولة	41
(6-2)	نسب الاحتياطات الفنية	42
(7-2)	مؤشرات نظام ستاندرد أند بور	43
(8-2)	مؤشرات التوازن المالي	55
(9-2)	نسب النشاط لشركات التأمين	60
(1-3)	تطور رقم أعمال شركة أليانس خلال الفترة 2015-2017	72
(2-3)	تطور حجم التعويضات لشركة أليانس خلال الفترة 2015-2017	73
(3-3)	الميزانية المالية المختصرة لشركة أليانس خلال الفترة 2015-2017	76
(4-3)	قياس رؤوس الأموال العاملة 2015-2017	78
(5-3)	قياس احتياجات رأس المال العامل والخزينة 2015-2017	80
(6-3)	حساب نسبة كفاية الأموال الخاصة	82
(7-3)	حساب نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة	83
(8-3)	حساب نسبة تعويضات للأرصدة التقنية	84
(9-3)	هامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	85

(10-3)	الحدود الدنيا لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	87
(11-3)	تطور الالتزامات المقننة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	89
(12-3)	نسبة المخصصات التقنية للأصول السائلة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	90
(13-3)	نسبة الخصوم للأصول السائلة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	91
(14-3)	تكلفة الحصول على رقم الأعمال لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	92
(15-3)	تكلفة الحوادث لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	94
(16-3)	نتيجة الدورة الاقتصادية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	95
(17-3)	مردودية الأموال الخاصة	96

الرقم	**عنوان الشكل**	**الصفحة**
(1-1)	تصنيف شركات التأمين	12
(2-1)	أنواع الأداء	23
(1-2)	حالة رأس المال العامل الموجب	47
(2-2)	حالة رأس المال العامل السالب	48
(3-2)	حالة رأس المال العامل المعدوم	48
(1-3)	الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	71
(2-3)	تطور رقم أعمال شركة أليانس خلال الفترة 2015-2017	72
(3-3)	تطور حجم التعويضات لشركة أليانس خلال الفترة 2015-2017	74

(4-3)	تطور نسب الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	84
(5-3)	تطور هامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	86
(6-3)	تطور العناصر المكونة لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائري	87
(7-3)	تطور الحدود الدنيا لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	88
(8-3)	تطور المخصصات التقنية للأصول السائلة	89
(9-3)	تطور نسبة الخصوم إلى الأصول السائلة تطور المخصصات التقنية للأصول السائلة	91
(10-3)	تمثيل تكلفة الحصول على رقم الأعمال لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	92
(11-3)	تمثيل نسبة تكلفة الحوادث لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	94
(12-3)	تطور نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	96
(13-3)	تطور مردودية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	97



قائمة المختصرات

اختصار	المعنى
CA	رقم الأعمال
PS	التعويضات
CP	الأموال الخاصة
IC	الأصول الثابتة
PT	الأرصدة التقنية
PR	الأرصدة المقننة
MSC	هامش الملاءة
ER	الالتزامات المقننة
RN	نتيجة الدورة الصافية
TA	إجمالي الأصول
ROA	المردودية الاقتصادية
ROE	المردودية المالية
MIN PT	الحد الأدنى بالنسبة للأرصدة التقنية
MIN CA	الحد الأدنى بالنسبة لرقم الأعمال



المقدمة

المقدمة:

إن شركات التأمين هي مؤسسات مالية تمارس دورا مزدوجا فهي شركة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها شركة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل الحصول على العوائد وبذلك هي تلعب دورا هاما في توطيد أواصر الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي،خصوصا مؤسسات التأمين عن الحياة وهي أكثر الشركات التي تساهم في عملية النمو الاقتصادي لأنها تعبر عن الادخار وذلك بما تتميز به من تأمين طويل الأجل.

تهدف شركات التأمين إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق والمساهمين فيها، وهذا يتطلب كفاءة مالية عالية هي عبارة عن دالة رياضية تتحكم فيها عدة متغيرات، ولقياسها لا بد من استخدام مؤشرات تتعلق بالأداء، باعتبار أن كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين تعتمد على وضع خطط وسياسات رشيدة للاكتتاب والاستثمار، وهي تقوم بنشاطين متكاملين أولها نشاط الاكتتاب (النشاط الإنتاجي) ويتمثل في تقديم الخدمات التأمينية للمؤمن عليهم، وثانيهما نشاط الاستثمار ويتمثل في الاستثمار ويتمثل في استثمار الأموال المتراكمة لديها في الأوجه الاستثمارية التي يحددها القانون.

تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من النشاطات الأكثر قوة ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها.

ويمثل تقييم أداء الوحدات الاقتصادية بكل أشكالها عنصرا أساسيا في ترشيد استخدام الموارد المالية، المادية و البشرية لما يوفره من بيانات عن أداء تلك الوحدات في الماضي والحاضر وما يتوقع من أداءها في المستقبل حيث تمثل هذه البيانات أساسا لتصميم إستراتيجيتها وتنفيذ قراراتها.

ونظرا لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كان لا بد من الاهتمام بأدائها المالي الذي يعد عنصرا أساسيا في ترشيد استخدام الموارد المالية والمادية والبشرية المقدمة لها، لما يوفره هذا التقييم من بيانات للشركة بغية استخراج نقاط القوة والضعف .

مما أدى السلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات على النظام التأميني هدفها إعطاؤه الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسات تتمتع بالاستقلالية بهدف تحقيق عوائد تسمح لها بالاستمرار والتطور ومن ثم ظهرت ضرورة اللجوء لتقييم أداء شركات التأمين دوريا قصد معرفة وضعيتها المالية

والحكم على مستوى أدائها بشكل جيد وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف من أجل تحسينها، وعلى ضوء ما سبق جاءت الدراسة من أجل طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات أليانس للتأمينات الجزائرية ؟

وللإلمام بجوانب الموضوع وإثراء الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ماذا نقصد بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين وما هو الهدف منه؟
- هل التوازن المالي مرتبط بعملية اتخاذ القرار؟
- ما هي أهم أساليب تقييم الأداء المالي في شركة أليانس للتأمينات و ما هي أبرز المؤشرات المستعملة في ذلك ؟

للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة على ضوء معايير محددة سلفا والهدف من ذلك هو تشخيص الوضعية المالية لشركات التامين ومن ثم تحديد المشاكل واتخاذ إجراءات التصحيحية اللازمة.
- لا يمكن اتخاذ القرار بشأن التوازن المالي بالشركة إلا بعد دراسة وتحليل مختلف مؤشرات التوازن المالي.
- تعتبر أهم الأساليب المستعملة في تقييم أداء المالي لشركة أليانس للتأمينات النسب المالية وكذا مؤشرات التوازن المالي إضافة إلى نسب الملاءة والمردودية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا المجال.
- كون التحليل المالي هو الأداة التي تبرز الوضعية المالية للشركة والذي يتم من خلاله استخراج أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.
- الدور الذي يلعبه تقييم الأداء في تحسين الأداء العام لشركات التأمين.
- ملاءمة الموضوع مع شعبة التخصص في الماستر.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية :

- تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وتحليل الوضع المالي لها.

- تطبيق المؤشرات التوازن المالي ونسب الأداء المالي على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية و التعرف على العوامل المتحكمة فيه.
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.
- المساعدة في اتخاذ القرارات الملائمة للوضعية المالية للمؤسسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال أهمية موضوع تقييم الأداء حيث يعد موضوعا مهما يساهم في الوصول إلى أداء جيد للشركة حيث يساعد في الكشف عن معوقات بلوغ الشركة لأهدافها، إلا أن أهمية بحثنا هذا نابعة من الاقتصار على تقييم أداء شركة التأمين لما لها من خصوصية عن باقي الشركات كون المنتوج التأميني غير ملموس و كذا لا يمكن للشركة التحقق منه.

منهج وأدوات الدراسة:

قصد الإلمام بجوانب موضوع الدراسة والتمكن منه حاولنا استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية ،وعليه اتبعنا في الجانب النظري المنهج الوصفي والذي يصف لنا شركة التأمين وتقييم أدائها المالي ، أما في الدراسة التطبيقية اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال دراسة حالة الشركة وباستخدام البرنامج الإحصائي MICROSOFT EXCEL 2007.

الدراسات السابقة:

من خلال الأدوات المستعملة في الدراسة وجدنا عدد معتبر من الدراسات التي تعنى بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين لكن معظم الدراسات كانت تهتم بتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بحيث تم الاعتماد على الدراسات التالية:

– قامت الباحثة (**طبايبية سليمة**) بدراسة" دور محاسبة الشركات التأمين في إتخاذ القرارت وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية"دراسة حالة:الشركات الجزائرية للتامين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2014/2013، حيث قامت بدراسة إمكانية شركات التأمين من إتخاذ القرارات في حالة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتوصلت إلا أن لشركة التأمين التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" للمرة الأولى أن تغير سياستها المحاسبية لعقود التأمين في حالة واحدة فقط، وهي إذا كانت التغييرات تجعل من البيانات المالية أكثر ملائمة لمتطلبات عملية إتخاذ القرار الإقتصادي لا أن تكون أقل موثوقية أو أن تكون أكثر موثوقية، إنما ليست أقل تعلقا بهذه الحاجات، وعلى شركة التأمين

أن تقيس الملائمة والموثوقية بالإعتماد على المعايير المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي(8)،أي أن المعيار يعطي الأولوية إلى موثوقية البيانات المالية.

– قامت الباحثة **(مختاري زهرة)** بدراسة "التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركات التأمين" وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة، بجامعة أحمد بوقرة بومرداس دفعة 2011/2010 ،في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR حيث قامت الباحثة بالتشخيص المالي كأداة لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين وذلك باستخدام مختلف طرق التشخيص المالي لإبراز نقاط قوة وضعف الشركة، وتوصلت إلى أن التشخيص المالي عملية تحليل للبيئة الداخلية للمؤسسة والذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

– قام الباحث **(معوش محمد أمين)** بدراسة "دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية " دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات SAA مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس-سطيف - 2013-2014 وقام بمختلف أبعاد المتعلقة بشركات التأمين والأنظمة الرقابية المطبقة عليها وتبيان مدى مساهمتها في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين وتوصل إلى أن وجود نظام للرقابة يتضمن جملة من الإجراءات التي تمس كل عملية تقنية في شركة التأمين على الأضرار كأداة للوقاية والإنذار المسبق عن كل ما يمكن أن يهدد نشاطها التقني من مخاطر من شأنها ضمان التحكم وبفعالية في سير الشركة وبالتالي تعظيم ربح وتعزيز ملاءتها المالية وكذلك إن تحقيق شركة التأمين على للنتائج التقنية الإيجابية سيدعم من هامش ملاءتها ويؤدي إلى زيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية مما يزيد من ثقة العملاء.

– قامت الباحثة (**هدى بن محمد)** بدراسة "تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين"، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات" CAAT" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004 ، وقام بالتدخل بين الملاءة والمردودية في شركات التأمين ، من خلال التضارب القائم ما بين هيئات الرقابة للدولة على قطاع التأمين و مالكو الشركات، وتوصلت إلى أن هيئات الرقابة تحاول فرض حد أدنى من هامش الملاءة على شركات التأمين، كما تفرض عليها كيفية توظيف أموالها بالشكل الذي يضمن لها الحماية والسيولة، قصد الحفاظ على مالاءتها المالية من جهة، وتوصلت من جهة أخرى إلى أن مالكو الشركات يحاولون التقليل من حجم أموالهم الخاصة وزيادة الاعتماد على أموال الغير لتمويل نشاط الشركة، إضافة إلى رغبتهم في توظيف أموال الشركة في أوجه الاستثمار ذات العائد الكبير وذلك من أجل تحقيق أكبر مردودية على أموالهم الخاصة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الإطار المكاني:** تم اختيار شركة أليانس للتأمينات الجزائرية من أجل محاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي.
- **الإطار الزمني:** دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين خلال الفترة (2015-2017).

الهيكل العام للدراسة :

- **الفصل الأول: نظرة عامة حول شركات التأمين**

يتناول هذا الفصل مبحثين حيث أن المبحث الأول تحت عنوان عموميات حول شركات التأمين يحتوي على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتأمين وأساسياته وأهم التطورات التي حدثت في نشاط التأمين بالإضافة إلى الأركان الأساسية التي يقوم عليها التأمين أما المبحث الثاني تحت عنوان ماهية الأداء المالي لشركات التأمين يحتوي على مفهوم الأداء بصفة عامة مكوناته وأنواعه ،والأداء المالي بصفة خاصة أهميته و العوامل المؤثرة فيه وأهم مؤشراته.

- **الفصل الثاني:الإطار العام لتقييم الأداء المالي**

يحتوي هذا الفصل على مبحثين أساسين حيث أن المبحث الأول يتناول تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وخطواته ،العوامل المؤثرة فيه والأدوات المتبعة لتقييم الأداء المالي أما المبحث الثاني تحت عنوان مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين يحتوي على أهم المؤشرات والنسب المطبقية في شركات التأمين بشكل خاص وذلك لتقييم أدائها المالي.

- **الفصل الثالث: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**

في هذا الفصل نحاول إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 -2017 وإظهار مجمع الدراسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية اعتمادا على تحليل القوائم المالية للشركة خلال نفس الفترة.

الفصل الأول:
نظرة عامة حول
شركات التأمين

تمهيد:

يعد نظام التأمين من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة لما يلعبه من دور فعال في حماية الأشخاص ضد الأخطار التي يواجهونها سواء في ممتلكاتهم أو في مسؤولياتهم المدنية،حيث أصبحت خدمات التأمين في الوقت الحاضر تشغل حيز كبير من اهتمام المجتمع ككل ورجال الأعمال خاصة في مختلف الأنشطة الصناعية و التجارية و الاقتصادية،وذلك لاعتمادهم الكبير عليها بما توفر لهم الآمان لمشروعاتهم المختلفة،وذلك عن طريق الأقساط التي تقبضها من عملائها و التعويضات التي تمنحها لهم عند تحقق الخطر،لذا يلجأ الإنسان إلى التأمين عن طريق شركات أو هيئات التأمين المختلفة التي تقوم بحمايته من خلال العملية التأمينية .

المبحث الأول: عموميات حول شركات التأمين

يؤدي التأمين دور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفضل ما يقدمه من أمان وطمأنينة لأفراد المجتمع، وهو نظام يصمم ليقلل من الأخطار التي قد تحدث مستقبلاً وتعتبر شركات التأمين مؤسسة مالية تعمل على جمع أقساط التأمين لتعيد استثمارها، فتحقق بذلك عوائد ويساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى أفراد المجتمع.

المطلب الأول: نشأة التأمين ،مفهومه و أهميته

للتأمين دور فعال في المجتمعات الحديثة فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها التأمين لكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة.

أولا: نشأة التامين

نشأة التأمين لم تكن على يد المشرع، بل محصلة تطور طويل وبطيء، ليعيش الإنسان في أمان ويتمكن من مواجهة مخاطر الحياة، نشأت فكرة التأمين بنشوء فكرة التعاون أو التضامن في تحمل المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد أو الجماعات، كذلك بتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على الجماعة بالمشاركة فيما بينهم، حيث تعود جذور نشأة التأمين إلى ماض بعيد، بعضهم ينسبها إلى قصة النبي يوسف عليه السلام، عندما خزن القمح في السنوات السبع السمان كاحتياط لمواجهة أخطار السبع العجاف التالية لها[1].

قام التأمين في بادئ الأمر على فكرة التعاون والتكافل بين التجمعات البشرية وكان ذلك في إطار ما يسمى بالتأمين التعاوني، فكانت توزع الخسائر التي تلحق بأحد الأعضاء أو بعضهم نتيجة تحقق أخطار معينة على جميع الأعضاء[2].

ظهر التأمين البري في العصر الحديث فأول ما ظهر في انجلترا في القرن السابع عشر نظراً لما كان لنشوب حريق لندن الشهير عام 1666 من دور كبير في تطور الفكر وأخذا بعداً جديداً يقوم على

[1]- رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 3.
[2]- زيد منير عبوي، **إدارة التأمين و المخاطر**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر، عمان، الأردن،2006، ص 33.

ظهور فكرة التعاون و التعويض بين أفراد لا تربطهم أية رابطة أو يجمعهم أي شيء سوى حدوث الحريق، ومن ثم تطورت الفكرة وتأسست مكاتب خاصة لتأمين المشاكل ضد خطر الحريق[1].

أما التأمين البحري فهو أقدم أنواع التأمين نظرا لارتباطه المباشر بالنقل البحري و التجارة البحرية، وليس لأن التجارة البحرية أقدم أنواع التجارة وإنما لأنها أكثر تعرضا للعديد من المخاطر التي لا تعترض الأنواع الأخرى من التجارة فعند البابليين ورد في قانون حمو رابي سنة2250 قبل الميلاد مايلي: **"يستطيع البحارة أن يتفقوا فيما بينهم على أنه إذا فقد أحدهم سفينة ستشيد له سفينة أخرى بدلاً منها، أما إذا فقد أحدهم سفينته نتيجة ذهابه إلى مسافات لا تذهب إليها السفن عادة فليس له الحق في المطالبة ببناء سفينة أخرى له"[2].**

وقد انتقلت هذه المهنة إلى انجلترا على يد اللومبارديين الايطاليين في القرن 14، وأقاموا فيها تنظيمات تجارية مكنتهم من توسيع نفوذهم وتعزيز مركزهم المالي، وقد أضفى عليها قانون التأمين البحري سنة 1745م صفة الشرعية فازدادت بذلك هيئات اللويدر متانة وقوة عبر العصور فأصبحت أكبر مركز تأميني في العالم[3].

ويرى بعض المؤرخين إن انتشار التأمين البحري كان له أعظم الأثر في دعم النشاط التجاري للأوربيين عبر البحار وما ترتب عليه مما يسميه الأوربيون اكتشاف أمريكا ورأس الرجاء الصالح وكان من أهم نتائج ذلك الاستعمال الأوروبي الذي يشمل أكثر الأرض لقرون عديدة[4].

هناك العديد من الأنواع الأخرى للتأمين مثل تأمينات الحوادث وتأمينات الحياة وتأمينات السرقة والإصابات وما شابه ، وإن ظهور مثل هذه الأنواع من التأمين تأخر ظهورها على الرغم من أهميتها.

ثانيا: مفهوم التأمين

I. تعريف التأمين لغة :

مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف[1]، والأمن في أصله يستعمل في سكون القلب، يعني الضمان والقدرة على درء الأخطار[2]، والتأمين له معاني عديدة: منها إعطاء الأمان، مثل التأمين الحربي إذا نزل في بلاد المسلمين، ومنها التأمين الدعاء وهو قول آمين أي استجب[3].

---

[1]- محمد جودت ناصر، **إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر،عمان، الأردن،1998، ص 20.
[2]- مرجع نفسه، ص21.
[3]- فوزي رشيد، **الشرائع العراقية القديمة**، دار مجدلاوي، بغداد، 1969، ص15.
[4]- عز الدين فلاح، **التأمين"مبادئه، أنواعه"**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الأردن، 2008، ص7.

II. تعريف التأمين اصطلاحًا:

يعني الاتفاق الذي تتحمل بموجبه شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد، مقابل دفعات يسددها المتعاقدون مع هذه الشركات تمثل أقساط التأمين التي تستثمرها شركات التأمين بأعمال تجارية لتنميتها من جهة و لإمكانية الإيفاء بالتزامات تجاه المتضررين من جهة ثانية[4].

III. التعريف القانوني:

لقد عرف المشرع الجزائري التأمين في **المادة 619** من القانون المدني:

التأمين هو عقد يلتزم مقتضاه المؤمن (شركة التأمين) أن يؤد إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد راتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع أو تحقق الخطر المبين في العقد و ذلك مقابل قسط أو دفعة مال أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن خلال فترة زمنية معينة[5].

"هو عقد يتعهد بموجبه طرف مقابل أجر بتعويض طرف أخر عن الخسارة إذا كان سببها وقوع حادث محدد في العقد"[6].

IV. التعريف الاقتصادي:

يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه" أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة، المنزل، المستودع) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، من ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر"[7]

V. التعريف الفني:

عرف الأستاذ (هيمار) التأمين على أنه:"عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين و هو المؤمن له نظير دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الأخر و المؤمن، بمقتضاه يدفع الأخير

---

[1]-أحمد محمد لطفي، **نظرية التأمين المشكلات العملية والحلول الإسلامية**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007، ص 15.

[2]- محمد جودت ناصر، ، مرجع سابق، ص15.

[3]- عز الدين فلاح، **التأمين"مبادئه، أنواعه"**، مرجع سابق، ص6.

[4]- محمد جودت ناصر، نفس المرجع السابق، ص15.

[5]- لمادة 619 من القانون المدني الجزائري.

[6]- عز الدين فلاح، **التأمين"مبادئه، أنواعه"**، مرجع سابق، ص15.

[7]- عبد الهادي السيد، محمد تقي الحكيم، **عقد التأمين حقيقة مشروعة**، دراسة مقارنة منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص28.

أداء معينا عند تحقق خطر معين، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر و إجراء المقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء"[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مفهوم شامل للتأمين بأنه عملية يتحصل بمقتضاها المؤمن له نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير ، وذلك عن طريق تجميع أكبر عدد من الأخطار المتشابهة وإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء، وهو يعمل على بعث الأمان في النفوس وكيفية الوقاية من الأخطار وتجنبها، حيث المؤمن على التخفيف من الأضرار وأخذ الاحتياطات اللازمة من طرف المؤمن له.

ومن التعريف نستنتج أن أطراف التأمين تتمثل في المؤمن، المؤمن له و المؤمن منه

1. **المؤمن:** يتمثل في شركة التأمين حيث يتعهد بدفع المبلغ إلى المؤمن له في حالة وقوع الخطر.
2. **المؤمن له:** يدفع له المؤمن مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر.
3. **المؤمن منه:** يتمثل في الخطر الذي لا يرجع تحققه إلى محظ إرادة أحد.

ثالثا: أهمية التأمين

يمكن إيجاز أهمية النشاط التأميني فيما يلي [2]:

I. أهمية الاقتصادية للتأمين:

- يشجع التامين بما يوفره من تغطية للأخطار المختلفة لرجال الأعمال و أصحاب الشركات على الاستثمار والتوسع في مجلات إنتاجهم المالية وهذا بدون تردد.
- كما توفر التغطية التأمينية من الأخطار المختلفة للأفراد العاملين بالمؤسسات و المشروعات الحماية الاجتماعية مما يجعلهم يتمكنون من الاستمرار في العمل ويحسون بالاستقرار و الأمان.
- إن التامين بشقيه التجاري و الاجتماعي من أهم وسائل الادخار و الاستثمار، وهذا لأن شركات التأمين تدفع بنسبة كبيرة من مدخراتها في عدة أوجه استثمارية كشراء الأوراق المالية وتقديم عدة قروض للأفراد و الشركات، شراء عقارات و تقديم ودائع للبنوك، كما يلعب الوعاء الادخاري للتأمين الاجتماعي أهمية كبيرة.
- تسهيل الاتساع في عمليات الاتصال وزيادة الثقة التجارية.

[1]- رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، مرجع سابق، ص39.

[2]- عمر موساوي، **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري**، مذكرة ماجستير غي منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2006، ص 10.

– المساهمة في اتساع نطاق التوظيف، فالتامين بقطاعاته المختلفة (التجاري و الاجتماعي) له دور في امتصاص جزء كبير من اليد العاملة في المجتمع بما يقتضيه من توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة من إداريين ومهندسين وغيرهم وهذا على اختلاف فروعه من تامين على الحياة، تأمين عام كالحريق والتأمين على السيارات.

– يساعد التأمين في المحافظة على ثروات المنشات، وذلك بتعويضها عن الأخطار التي قد تتعرض لها هذه الثروات مثل: الحريق و السرقة.

– يساعد التأمين في المحافظة على الطاقة الإنتاجية، وذلك عن طريق استخدام مبالغ التأمين في تحديث العناصر التي تعرضت للخطر.

– توسيع نطاق الائتمان عن طريق القروض بضمان الوثائق مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للمشروعات.

II. الأهمية الاجتماعية للتأمين.

تتمثل الأهمية الاجتماعية للتأمين في النقاط التالية[1]:

- تحقيق مبدأ التعاون بين مجموعة من الأفراد المعرضين لنفس الخطر وتأمين مستقبلهم بالمشاركة في تحمل الأخطار التي يتعرضون لها مما يساعد على نشر الثقة والأمان بينهم.
- تبرز الأهمية الاجتماعية للتامين من خلال الدور الذي يلعبه في محاربة الفقر الذي يترتب عن البطالة والمرض والعجز وبلوغ سن الشيخوخة والوفاة والخسارة في الممتلكات بسبب الحريق أو السرقة، مما جعل بعض الدول تعمل على تنظيمه وتشجيعه بإعفاء أقساطه من الضرائب أو تخفيض معدلات الضرائب عليها.
- تقوم شريكات التأمين بجمع الإحصاءات حول الأخطار و العوامل المرتبطة بها وتقليلها للتمكن من التعرف على الأسباب الشائعة لوقوعها.
- يلعب التأمين دوراً هامًا في التقليل من مخاوف الأعوان الاقتصاديين.
- يساهم التأمين من خلال جمع رؤوس الأموال واستثمارها في نمو الاقتصاد وتحسين الحالة الاجتماعية للفرد و المجتمع.

[1]- موساوي عمر، **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري**، مرجع سابق، ص11.

المطلب الثاني: مفهوم شركات التأمين و تصنيفها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم شركات التأمين بالإضافة إلى مختلف تصنيفاتها .

أولا: تعريف شريكات التأمين

– تحصل شركات التأمين على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وصناديق الاستثمار، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين[1].

– يمكن تعريفها على أنها منشأة تجارية لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استشارية مضمون بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقيق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب[2].

– شركة التأمين تعد بمثابة الوسيط بين المستأمنين جميعًا، حيث تقوم بتجميع الأقساط منهم ودفع التعويضات لما قد يلحق ببعضهم من أضرار محددة في عقد التأمين[3].

– كما يرى"ChristianSainrapt" أن شركة التأمين هي هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية تتحصل على الاعتماد الإجباري من أجل ممارسة العملية التأمينية المحددة تتضمنها القائمة المحلية بهذا الاعتماد، بحيث أن معظم الهيئات التأمينية هي شركات تجارية، وأغلبيتها هي شركات مساهمة وذلك لضخامة رأس مالها ولطول مدة حياتها[4].

– تتمثل شركات التأمين من المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والمنظمات، حيث يتولى هذه الشركات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده[5].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن شركات التأمين هي مؤسسة مالية تقوم بدور مزدوج حيث تقدم خدمة التأمين لمنم يطلبها مقابل تلقي أقساط من المؤمن لهم، إذن هي أداة تأمين، كما أنها تقوم باستثمار

---

[1]- طبايبية سليمة،**دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، 2014، ص 32.

[2]- أحمد نور، بسيوني شحاتة، **محاسبة المنشآت المالية**، دارالنهضة العربية، بيروت، 1986، ص86.

[3]- محمود محمود السجاعي، **المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين**، الطبعة الأولى، المكتبة عصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 27.

[4]- معوش محمد الأمين، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، 2014، ص4.

[5]- بوضياف سامية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص18.

الأقساط المتحصل عليها من المؤمن لهم، نيابة عنهم مقابل عائد وهذا بغرض توفير الأموال اللازمة بدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني و تحقيق ربح مناسب.

ثانيا: تصنيف شركات التأمين

تصنف شركات التأمين وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية، وحسب شكلها القانوني أو من حيث درجة التزام الأشخاص بالتأمين لديها.

I. التصنيف من حيث تشكيلة الأنشطة التأمينية :

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها لشركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام، صناديق الضمان الاجتماعي ثم الشركات الشاملة[1].

- **شركات التأمين على الحياة:** يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط).
- **شركات التأمين العام:** تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه، وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.
- **شركات التأمين الصحي (صناديق الضمان الاجتماعي):** فهي شركات متخصصة في إصدار وثائق التأمين التي تغطي تكاليف علاج المؤمن له، وفي الكثير من الأحيان ينص في الوثيقة على أن يلتزم المؤمن له بتغطية حد أدنى من تكاليف علاجه، على أن تدفع شركات التأمين ما يزيد عن ذلك.
- **شركات الشاملة:** هي شركات غير متخصصة في نوع معين، حيث تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة.

II. التصنيف من حيث الشكل القانوني للشركة:

يمكن تقسيم شركات التأمين من حيث شكلها القانوني إلى الأقسام التالية[2]:

- **منشآت التأمين التبادلي:** يقوم هذا النوع من منشآت التأمين على فكرة التعاون في درء الخطر الذي انتشر بين أفراد المجتمع، وذلك عن طريق اتفاق عدد من الأفراد على أن يقوموا بتعويض من

[1]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **إدارة المنشآت المتخصصة**، الطبعة الأولى، المكتبة العمومية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص237.

[2]- محمود السجاعي، **المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبة لشركات التامين**، مرجع سابق، ص27.

يصاب بضياع أو نقص في رأسماله، ولا يهدف هذا النوع إلى تحقيق الربح، وسبب ذلك أن القائمين بإدارة المنشأة هم الأعضاء أنفسهم، ومن المعروف أن الأعضاء لا يدفعون رأس المال، كما لايدفعون الأقساط وإنما تتحدد حصة كل عضو في الخسارة عند وقوعها.

- **الجمعيات التعاونية للتأمين**: تنشأ برأس مال غير محدد ولكل عضو الحق في المساهمة في أكثر من سهم وبمجرد شراء السهم يصبح المشتري عضوا بالجمعية ويمكن لغير حملة الأسهم التأمين لدى هذه الجمعيات وهي تهدف أساسا إلى تحقيق التعاون بين الأعضاء من المساهمين، وتحدد مسؤولية كل عضو في هذا النوع من التأمين بقيمة الإشتراك المحدد والمطلوب سداده، ويشكل مجلس الإدارة من الأعضاء حملة الأسهم.

- **صناديق التأمين الخاصة (صناديق الإعانات):** مجموعة المهنة الواحدة تنشأ رابطة بينهم، فيكون فيما بينهم صندوق تأمين خاص ويطلق عليه أحيانا صندوق الإعانات بدون رأس مال بل بمساهمة الأعضاء من الإشتراك السنوي أو كل حسب قدرته أو من المساعدات الخارجية.

- **منشآت التأمين الحكومية:** تتدخل الحكومات في سوق التأمين بسبب عجز المنشآت الخاصة أو امتناعها عن ممارسة أنواع معينة من التأمين، أو بسبب وجود ضرورة اجتماعية لتدخلها، أو بسبب ازدياد درجة خطورة الخطر المؤمن منه مع بقاء أهميته بالنسبة للاقتصاد القومي كثيرا ما تتدخل الحكومات لتغطية أخطار الحرب والزلازل والبراكين وغير ذلك من مفاجآت طبيعية، والدولة كمؤمن قد تقوم بنفسها بالدور التأميني أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين لأخرى والهدف هو إصلاح اجتماعي وتوزيع المداخيل بعدالة وحماية الأفراد من الفقر والعوز.

- **شركات المساهمة للتأمين**: هي شركات مساهمة تزاول أعمال التأمين، يتطلب تأسيسها بعض الشروط أهمها: مراعاة الحد الأدنى لعدد الأعضاء المؤسسين، ومراعاة الحد الأدنى لرأس المال، تقوم هذه الشركات بدور حماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن منها وتحقق الخسائر المالية وهي شركات تتميز بكبر رأسمالها ولضمها عدد كبير من المساهمين، كما أن المنافسة القائمة بين معضم الشركات المساهمة في المجال التأميني يدفع معظم الشركات إلى عدم الإفراط في زيادة الأقساط، وتخضع هذه الشركات لإشراف الدولة و رقابتها.

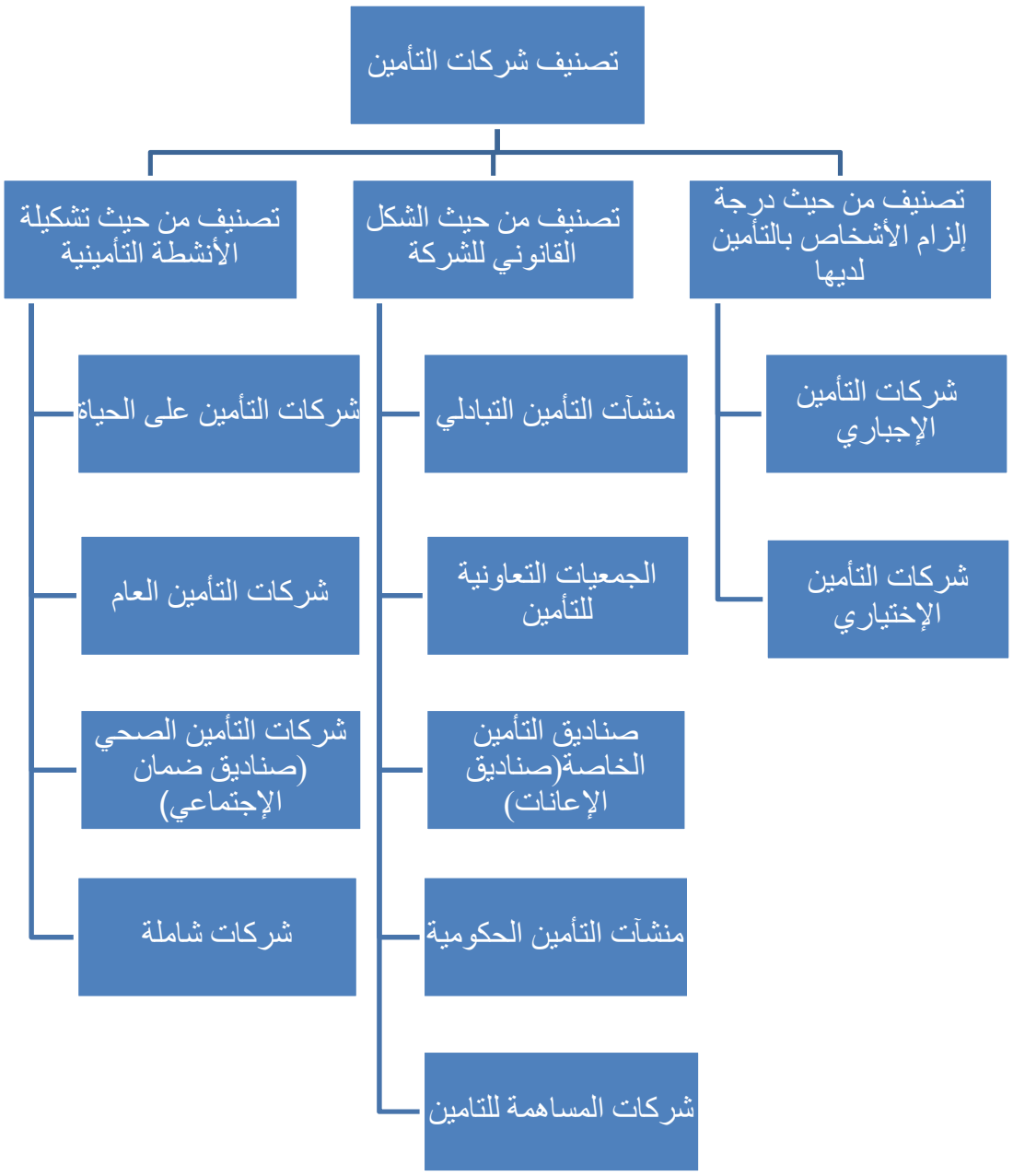
III. التصنيف من حيث درجة إلزام الأشخاص بالتأمين لديها

يمكن تقسيم منشآت التأمين إلى نوعين هما[1]:

- **شركات التأمين الاختياري:** تتمثل في شركات التأمين الخاصة التي تهدف إلى تحقيق الربح والفرد مطلق الحرية في أن يتعامل مع هذه الشركات من عدمه.
- **شركات التأمين الإجباري:** تتمثل في شركات التأمين التي تغطي التأمينات الاجتماعية وعادة لا تهدف هذه الشركات إلى تحقيق الربح، ولكنها تستهدف توفير الحماية التأمينية ضد الأخطار محددة تتعرض لها شريحة كبيرة من المجتمع هي طبقة العاملين.

[1]- محمود السجاعي، مرجع سابق، ص 30.

الشكل رقم (01-01): تصنيف شركات التأمين.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا محمود السجاعي، المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبة لشركات التأمين

المطلب الثالث: الأنشطة والوظائف الرئيسية في شركات التأمين

تؤدي شركة التأمين دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين التي هي النشاط البارز الذي تجند له جهود العاملين بالشركة، هناك وظيفة الاستثمار وهي أقل وضوحا وفعالية، ولقد انعكس هذا الدور المزدوج علي تنظيم وإدارة تلك الشركة، وهي ذلك النشاط البارز الذي تسخر له شركات التأمين جهود معظم العاملين بالشركة هناك وظائف أخرى نذكر منها[1]:

أولا: إدارة العمليات

تؤدي شركة التأمين دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ويقوم باستثمارها، ومن مجموعة الأقساط وعوائد الاستثمار تخصم التكاليف و المبالغ الذي تدفعه هذه الشركة في شكل تعويضات وعوائد للمؤمن لهم أو المستفيدين، ليتبقى الربح الذي يحصل عليه أصحاب الشركة، وعلى الرغم من أن التعويضات لا تكون معلومة إلى درجة اليقين في حالات كثيرة، فإنه يتوقع أن تكون قادر على التحديد الدقيق لقيمة القسط مما يمكنها من تغطية التكاليف وتحقيق العائد المطلوب، وهي المهمة الرئيسية لإدارة العمليات، ويضاف إليها العمل على تخفيض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط.

I. وظيفة الاكتتاب

تتلخص وظيفة الاكتتاب في تقرير طلبات التأمين التي يمكن قبولها وقيمة الأقساط واجبة الدفع، حيث تكفل الحماية لشركة التأمين ضد سوء اختيار عملائها، ويبذل القائمون قصار جهدهم لجعل أقساط التأمين التي يسددها المؤمن لهم متماشية مع فرص تعرضهم للخسائر دون أي مبالغة في ذلك، فإذا كانت معايير قبول طلبات التأمين متشددة أو كانت الأقساط مبالغ فيها بالمقارنة مع شركات التأمين الأخرى وعلى العكس فلو كانت المعايير متساهلة أو قيمة القسط منخفضة، فإن حجم النشاط سوف يزداد و بالتالي فإن قيمة التعويضات قد تفوق بقدر كبير قيمة الأقساط وهذا ما يؤدي إلى تعرض الشركة الخسائر.

II. خفض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط

حققت شركات التأمين إلى حد كبير نجاحا في التعامل مع تكاليف التعويضات المدفوعة للمستفيدين عند تحقق الخطر، وأيضا الإسراع في تحصيل أقساط بما يتيح فرصة استثمارها، حيث تخلت على النظام المركزي بفتح فروع في مناطق جغرافية مختلفة حتى تستطيع الوصول إلى المؤمن لهم وبالتالي تحقق أكبر ربح بأقل تكلفة ممكنة.

[1]- سليمة طبايبية، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مرجع سابق، ص ص:34-35.

ثانيا: وظيفة الإنتاج

يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين و عملية البيع التي تقوم بها الخدمة التأمينية، وكثيرا ما يطلق على الوكلاء و المنفذين اسم المنتجين،كما تقوم شركات التأمين بمجموعة واسعة من النشاطات التسويقية من ضمنها إجراء الأبحاث التسويقية وتطوير برامج تأمينية جديدة لتلبية حاجات المستهلكين و المؤسسات التجارية، ووضع إستراتيجيات جديدة للتسويق بالإضافة إلى لإعلان عن البرامج التأمينية الجديدة[1].

ثالثا: وظيفة التسعير

تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفائه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده وبالتالي فإن وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر، كما ويتناسب مع مبلغ التأمين وظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن له[2].إلا أن تسعير التأمين يختلف عن تسعير المنتجات الأخرى، فعندما يتم بيع المنتجات الأخرى فإن الشركة تعلم جيدا تكلفة إنتاج هذه المنتجات مقدمًا،لذلك يتم تحديد أسعار هذه المنتجات لتغطية كل التكاليف، وكذلك تعظيم هامش الربح المضاف، ولكن في مجال التأمين لا يمكن أن تعرف شركة التأمين التكلفة الحقيقية للتأمين مقدمًا، فمن الممكن أن يكون قسط التأمين غير كاف لدفع المتطلبات و النفقات خلال مدة الوثيقة، ونظرا لأنه لا يمكن تحديد الخسائر الحقيقية والنفقات إلا بعد انتهاء مدة الوثيقة، وبالطبع يرغب المؤمن أن يكفي القسط المدفوع مقدمًا ادفع كل المطالبات والنفقات مع وجود هامش الربح[3].

رابعا: وظيفة تسوية المطالبات

وهي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن عليهّ/ له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وفي شركات التأمين يتم دراسة المطالبات المقدمة وتحديد مدى تعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر، وهناك أسس متبعة في تسوية المطالبات هي:

---

[1]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر و التأمين**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص:159

[2]- مرجع نفسه، ص:157.

[3]- جورج ريجدا،وآخرون، **مبادئ إدارة الخطر و التأمين**، الطبعة الإنجليزية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص:795.

– **التحقق من صحة المطالبة المقدمة:** حيث يقوم مسوي الخسائر بدراسة الطالبة وإجراء التحريات الضرورية للتأكد من أن الخسارة قد وقعت بالفعل وهي مغطاة بوثيقة التأمين التي أصدرتها شركة التأمين.

– **الإنصاف و السرعة في تسديد المطالبات:** إن التأخر أو عدم التسديد المطالبة بعد التأكد من صحتها يضر سمعة الشركة ويؤثر ذلك سلبيًا على مبيعاتها.

أما الخطوات المتبعة في تسوية الخسائر فيمكن إيجازها كما يلي:

– **التبليغ عن وقوع الخسارة:** تنص وثائق التأمين أنه يتوجب على المؤمن له أن يقوم بالتبليغ خلال فترة زمنية محددة عن الخسائر التي تعرض لها، وإذا تجاوزها قد يؤدي ذلك إلى ضياع حقه في المطالبة.

– **تقديم إثبات الخسارة:** يتوجب على المؤمن له أو المستفيد أن يقدم لشركة التأمين إثباتًا بالخسارة التي حدثت وذلك من خلال التقارير التي يحصل عليها من الجهات المختصة كإدارة المرور أو الشرطة...الخ.

– **دراسة المطالبة والتأكد من مدى صحتها:** وذلك من خلال مستوى الخسائر.

– **اتخاذ القرار:** يعني اتخاذ أحد القرارات التالية: قبول الدفع كاملاً، رفض المطالبة، الدفع ولكن بشكل جزئي.

خامسا: وظيفة إدارة التعويضات.

تقوم شركة التأمين بتعويض العميل عن الخسائر والأضرار التي يصاب بها من جراء ممارسته لأعماله عادة ما تقوم دائرة التعويضات في الشركة بهذه المهمة، وفي الحالات التي يكون فيها الشيء المضرر معقد التركيب يُلجأ بها إلى مكاتب فنية محايد، يقومون بدراسة الخطر وتقديم التقارير اللازمة لشركة التأمين مع تحديد مبلغ التعويض الذي على الشركة الالتزام به وعدم تجاوزه[1].

سادسا: وظيفة النشاط التسويقي.

حتى تقوم شركات التأمين بدورها التسويقي بنجاح لابد لها من تكوين مزيج تسويقي متكامل يساهم في تحقيق المنافع التي يبحث عنها عملاءها وتتمثل عناصر المزيج التسويقي في شركات التأمين من:

[1]- محمد رفيق المصرين، **التامين وإدارة الخطر**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص:90.

– **تقديم مزيج من المنتجات و الخدمات التأمينية:** التي تجذب العملاء لوثائق التأمين التي تقدمها، ويجب متابعة حاجات ورغبات العملاء ومسايرة السوق التأميني والمنافسين والمخاطر التي تستجد في البيئة حتى يمكن الاستفادة منها و تصميم الخدمة التأمينية التي تشبع حاجة عملائها.

- **تحديد التسعير المناسب لخدمة الشركة:** إن تكلفة تنفيذ الخدمة التأمينية تتوقف إلى حد بعيد على الخدمة التسويقية المقدمة وحساب عمولات القائمين بتقديم الخدمة وكافة مصاريف الترويج وغيرها، ويجب مراعاة تأثير سعر الخدمة التأمينية على مبيعاتها للعملاء والسعي نحو اختيار السياسة التي تحقق رضا العملاء وتساهم في تحقيق أهداف الشركة في نفس الوقت.

- **اختيار قنوات ومنافذ التسويق المناسبة:** يجب اختيار قنوات التوزيع في ميدان التأمين والتي غالبًا ما قد تكون بصورة مباشرة، أو من خلال الوكلاء والمنتجين، وأخيرًا قد تكون في شكل الاعتماد على شركات التأمين الأخرى.

- **التوزيع المباشر:** وهنا يكون الاتصال مباشرًا بين الراغب في التأمين وبين الشركة المعينة، حيث يتم التعرف على أنواع الوثائق التي تقدمها الشركة والمزايا التي تتسم بها كل منها بما يتيح له اختيار ما يناسبه، ونظرًا لعدم وجود وسطاء فإن الوفورات في العمولات تشجع الشركة على منح خصم للعميل.

- **التوزيع عن طريق الوكلاء والمنتجين:** فالوكيل أو المنتج يمكنه إظهار أهمية التأمين وحث العميل المتحمل على الاكتتابفي وثيقة أو أكثر،خاصة من الشركة التي يخدمها، هذا ويختلف الوكيل عن المنتج في أن الوكيل يخدم الشركة بعينها بل وربما يكون أحد موظفيها الذي يتقاضى مرتبًا ثابتًا إضافة إلى عمولة، أما المنتج أو ما يطبق عليه بالوكيل العام فأمر يختلف فهو لا ينتمي لشركة بعينها، ومن ثم فإن في استطاعته أن يخدم أكثر من شركة في نفس الوقت.

- **شركة التأمين الأخرى:** تتمثل القناة الثالثة في شركات التأمين الأخرى وذلك من خلال ما سمي بإعادة التأمين، يحدث هذا عندما تتعاقد إحدى شركات التأمين على وثيقة ما، في الوقت الذي ترغب فيه التنازل عن جزء من الخطر الذي قبلته إلى شركة أخرى تلتزم بتحمل جزء من التعويض، في مقابل حصولها على جزء من قسط التأمين، يطلق عليه قسط إعادة التأمين.

- **العمل على تصميم المزيج الترويجي المناسب:** يجب العمل على تنمية مزيج ترويجي يأخذ في اعتباره الخصائص المميزة للخدمة التأمينية، فيتم تكوين الكوادر البيعية المؤهلة ذات المهارة المرتفعة التي تستطيع أن تقتنع العملاء بالتعامل وتكسب ودهم وتحافظ على رضاهم، كذلك تصميم الحملات الإعلانية المناسبة لثقافة العملاء، بحسب الخدمات التأمينية المقدمة، هذا إلى جانب إعداد سياسة تنشيط

لمبيعات الخدمات التأمينية المقدمة، هذا إلى جانب إعداد سياسة تنشيط لمبيعات الخدمات التأمينية واعتماد سياسة للنشر و تدعيم العلاقات مع العملاء باستمرار[1].

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي لشركات التأمين

الأداء هو البحث عن الكفاءة من خلال إنتاج أكبر ما يمكن و البحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم، و يحظى الأداء المالي في الشركات و المؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين و الدارسين و الإداريين و المستثمرين لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء و الاستمرار.

المطلب الأول: مفهوم الأداء، مكوناته و أنواعه

يعد الأداء من أهم العمليات التي تعتمد عليها الشركات لتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرجوة ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف على مفهوم الأداء وأبرز مكوناته ومختلف أنواعه.

أولا: مفهوم الأداء

يعرف الأداء على أنه إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز و هذا ينسجم مع اتجاه بعض الباحثين في التركيز على إسهامات الفرد في تحقيق أهداف الشركة من خلال درجة تحقيق إتمام مهام وظيفته حيث يعبر الأداء عن السلوك الذي تقاس به قدرة الفرد على الإسهام في تحقيق أهداف المنظمة[2].

كما يعرف الأداء بأنه المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها و لذلك فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف و الوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط و بين الأهداف التي نسعى من خلال هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المنظمة[3].

يعرف الأداء وفق مفهوم الكفاءة: فقد حصر بعض الباحثين الأداء في بعد واحد هو الكفاءة فقط ،أي الاستخدام الأمثل للموارد.

[1]- محمد رفيق المصري، **التأمين وإدارة الخطر**، مرجع سابق، ص90.
[2]- أحمد صقر عاشور، **إدارة القوى العاملة**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص12.
[3]- قريشي محمد الصغير،**عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية**، يومي22و23 نوفمبر2011، جامعة ورقلة، ص111.

يعرف الأداء وفق مفهوم الفعالية: ركز بعض الباحثين في تعريفهم للأداء على الفعالية لوحدها، فلقد اعتبر بأنه مدى تحقيق أهداف المؤسسة[1].

يعد الأداء مفهوما جوهريا بالنسبة للشركات بشكل عام وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول مفهوم محدد للأداء لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي يمكن أن توصل إلى مفهوم أقرب، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

يعرف (**David**) سنة 2001 على أنه:"مجموعة النتائج المترتبة عن الأنشطة والممارسة التي تقوم بها الشركة والتي يتوقع أن تكون مقابل الأهداف الموضوعة والمرسومة" [2].

يعرف (Robins & Wlersema) الأداء بأنه "يعبر عن إمكانية الشركة في ما تصبوا إليه من أهداف بعيدة الأمد"[3].

يعرف (Miller & Bromiley) سنة 1990 على أنه:" محصلة قدرة الشركة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وهو انعكاس لكيفية استخدام الشركة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[4].

ويعرف الأداء أيضا على أنه: الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة والمحددة[5] .

[1]- إلهام يحياوي، **الجودة،كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية**، مقال منشور، عدد05،جامعة باتنة،2007، ص46.

[2]- طالب علاء فرحان، ايمان شيخان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2011 ، ص 64.

[3]- سليماني رشيدة، **دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين**، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وحوكمة الشركات، 2012 -2013، ص 48.

[4]- عبد المليك مزهودة، **المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا**، مدخلا ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 90-80 مارس 2005 ، ص486.

[5]- وائل محمد صبحي إدريس، **طاهر محسن منصوري الغالي**، توجيه الأداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2009 ، ص 38.

يعرف الأداء على أنه المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة[1].

كما أن الأداء يشير إلى القدرة على الاقتراب من الأهداف باستخدام الموارد المتاحة بأسلوب يتسم بالكفاءة والفعالية [2].

ثانيا:مكونات الأداء

يتكون الأداء من المكونات التالية:

I. الكفاءة:

تعرف الكفاءة حسب(Vincent plauchet) على أنها تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة كما تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة [3].

ويكمن قياس الكفاءة بالعلاقة التالية:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{الموارد الفعلية}}{\text{الموارد المخططة}}$$

أي أن هذه النسبة تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة بين لديها من رأس المال وموارد خام وعمالة بالمقارنة مع الموارد المخطط لها من نفس عناصر المدخلات ، وتخضع كافة عناصر الإنتاج لقياس الكفاءة إذ من الممكن قياس كفاءة استخدام العاملين، كفاءة استخدام الآلات وكفاءة استخدام المعلومات

II. الفعالية:

تعتبر أداة من أدوات مراقبة الأداء في المؤسسة وقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الفعالية فقد اعتبر المفكرون التقليديون أن الفعالية تتمثل بالأرباح المتحققة وبهذا فان فعالية المؤسسة تقاس بحجم الأرباح فيها.

---

[1]- وفيق محمد عبد المحسن، **اتجاهات حديثة في التقييم والتمييز في الأداء (ستة سيجما و بطاقة القياس المتوازن)**، دار الكتب الحديثة ، القاهرة، مصر، 2005 ، ص 03.

[2]- طه طارق، **إدارة الأعمال (منهج حديث معاصر)**، دار الفكر الجامعي ، القاهرة، مصر، 2007 ، ص 70.

[3]- الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص218.

وحسب (Emile 2009)عرفها بأنها "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية من نمو المبيعات وتعظيم حصتها في السوق مقارنة بالمنافسة"[1] ، فالفعالية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية من خلال زيادة حجم المبيعات، تحقيق رضا العملاء والعاملين، تنمية الموارد البشرية ونمو الربحية ويمكن قياس الفعالية بالمعادلة التالية:

$$\text{الفعالي} = \frac{\text{الأهداف المحققة}}{\text{الأهداف المسطرة}}$$

واعتمادا على ذلك يمكن القول أنه كلما كانت الأهداف المحققة قريبة من الأهداف المتوقعة كلما كان الأداء أكثر فعالية.

النظر إلى المفاهيم السابقة للكفاءة والفعالية يلاحظ أن هناك حدودا واضحة وفاصلة بينهما، فالكفاءة تتعلق بالمدخلات أما الفعالية فتتعلق بالأهداف والنتائج بناءا على ذلك فمن الممكن أن تكون شركة معينة لديها كفاءة عالية في استخدام الموارد وفي نفس الوقت هي غير فعالة، وذلك لأن الفعالية تتعلق بالأهداف كذلك من الممكن أن تكون شركة أخرى قد حققت الأهداف والنتائج المرغوبة فيها، أي أنها كانت فعالة وفي نفس الوقت كان هناك هدرا في استخدام الموارد المتاحة أي أن الشركة لم تتوخى الكفاءة اللازمة في تحقيق هذه الأهداف وكذلك الفعالية لها علاقة بمستوى الأداء بينما الكفاءة لها علاقة بكيفية الأداء تحتاج الكفاءة والفعالية أن تسيرا معا لأن هذين المفهومين يميزان الجانب الكمي والوعي للأداء[2].

III. الإنتاجية:

تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتباين مدى نجاح الشركة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة [3].

ويمكن قياس الإنتاجية بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{اجمالي الموارد المستخدمة}} = \frac{\text{الفعالية}}{\text{الكفاءة}}$$

[1]- إبراهيم محمد المحاسنة، **ادارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013 ،ص ص109-110.

[2]- أمينة قندوز، **دور التسويق الاستراتيجي في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة الأعمال والتسويق، جامعة المدية، 2009-2010 ، ص 88.

[3]- عبد اللة قويدر الواحد، ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية، الجزائر، ص 16.

ثالثا: أنواع الأداء

بعدما تم التعرض إلى مفهوم الأداء و مكوناته ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة و تحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم،يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي:معيار مصدر الأداء،معيار الشمولية،المعيار الوظيفي و معيار الطبيعة،كل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداءات في المؤسسة.

I. حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين هما: الأداء الداخلي والأداء الخارجي

1. **الأداء الداخلي (الذاتي):** كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية[1]:

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.
- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.
- **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2. **الأداء الخارجي:**

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة[2]، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين أو انخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أدني يمكن قياسها وتحديد أثرها.

[1]-Bernard Martory**, contrôle de gestion social**, librairie vuibert, Paris,1999, p236.
[2]- Bernard Martory**,** OP-cit,p237.

II. حسب المعيار الوظيفي:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى ما يلي:

1. **أداء الوظيفة المالية:**

يتمثل هذا الأداء في قدرة الشركة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدراتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مرودية جيد وتكاليف منخفضة[1].

2. **أداء وظيفة البحث والتطوير:**

يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.
- نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.
- التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتجات جديدة.

3. **أداء وظيفة التسويق:**

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها:

- **حصة السوق**: مؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتوج أو لعلامة أو لمؤسسة.
- **إرضاء العملاء**: يمكن حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوي العملاء مثلا.
- **السمعة**: تقيس حضور أو تواجد اسم العلامة لدى ذهن الأفراد.

III. حسب معيار الطبيعة:

من خلال هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى ما يلي[2]:

1. **الأداء الاقتصادي:**

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعي المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها من وراء تعظيم نواتجها (الربح، حصة السوق، المردودية...الخ) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، التكنولوجيا..الخ.).

[1]- محمد إبراهيم، **الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ، ص150.

[2]- لسعيد عبد الرزاق بن حسين، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002 ، ص 14.

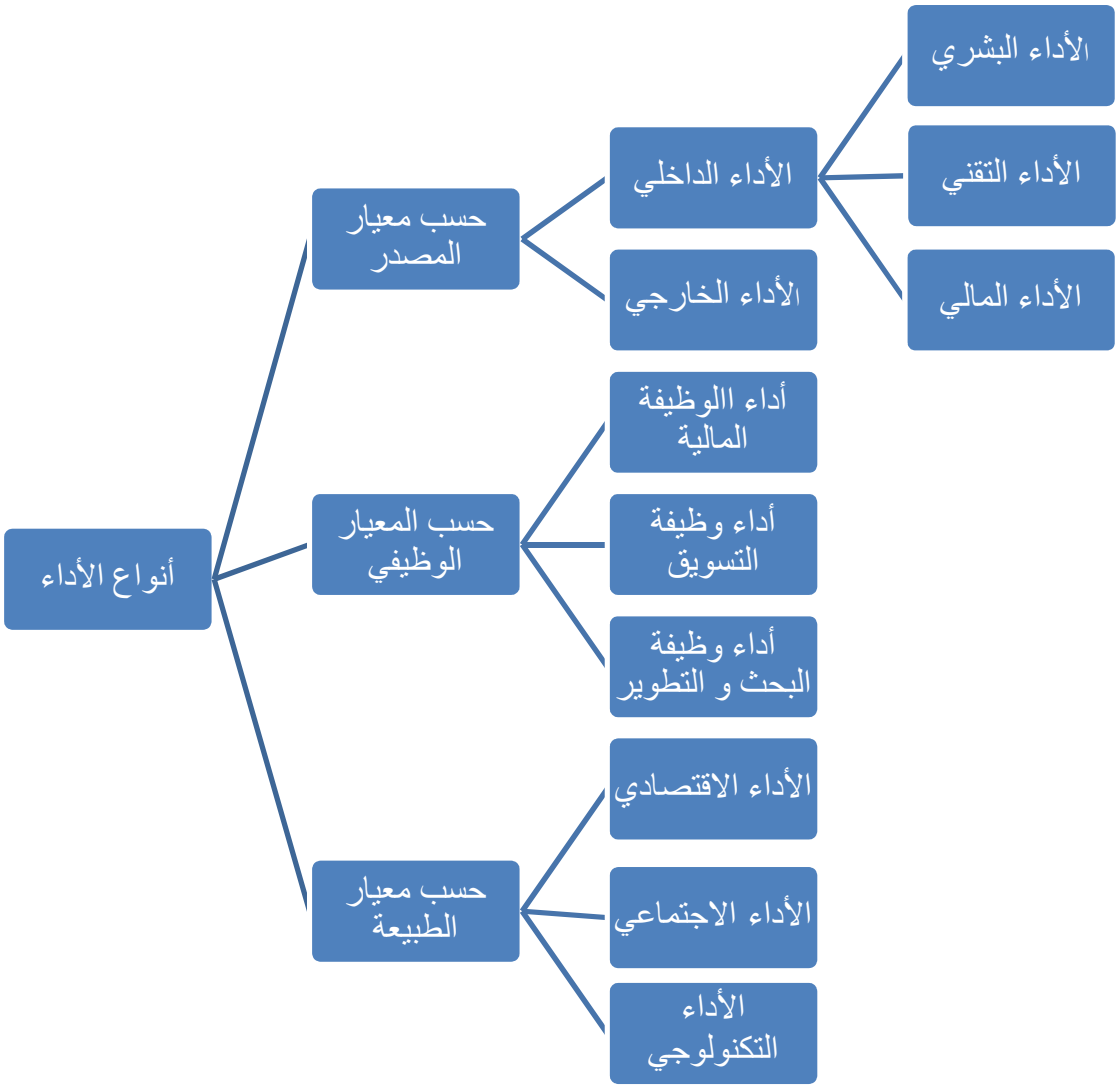
2. **الأداء الاجتماعي:**

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروط فرضها عليها أفراد المؤسسة وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الاقتصادية كما يقول أحد الباحثين "الاجتماع مشروط بالاقتصاد".

3. **الأداء التكنولوجي:**

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تحدد أهدافا تكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

الشكل رقم(01-02): أنواع الأداء



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا محمد إبراهيم، الإدارة المالية.

المطلب الثاني:مفهوم الأداء المالي، أهميته و العوامل المؤثرة فيه.

يعد الأداء المالي شموليا وهاما وضروريا لأي شركة وهذا يعكس مدى نجاحها أو فشلها ويعتبر مؤشرا مهما حيث يعكس مدى تحقيقها لأهدافها كونه يرتبط بالجانب المالي الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل الشركة.

أولا: مفهوم الأداء المالي.

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء لشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف،و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة،ويساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[1].

- كما يعرف أيضا بأنه المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، و يمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة[2].
- ويعرف أيضا بأنه قياس النتائج المحققة المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[3].
- كما يعرف كذلك على أنه "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية و معنوية أفضل استغلال ، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة[4].
- يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة أي تحقيق التوازن المالي و توفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات و تحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة[5].

و مما سبق فإن الأداء المالي[6]:

---

[1]- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس و تقييم**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، بسكرة، 2002/2001، ص02.

[2]- علاء فرحات طالب،إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسة-والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**-،دار الصفاء للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2011، ص68.

[3]- دادان عبد الغاني، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2007/2006، ص34.

[4]- عباسي عصام، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،تخصص مالية مؤسسة،جامعة قاصدي مرياح ورقلة،2012/2011، ص61.

[5]- تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،تخصص إدارة أعمال،المركز الجامعي أكلي محند أولحاج البويرة،2012/2011، ص8.

[6]- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص37.

- ✓ أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها.
- ✓ أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية أفضل من سابقتها.
- ✓ أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد و فترة معينة.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة و الضعف في الشركة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

كذلك تتمثل أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليته و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للشركات و استثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة[1].

ثالثا:العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك عدة عوامل داخلية إدارية و فنية مؤثرة على الأداء المالي و التي سنلخصها فيما يلي[2]:

- الهيكل التنظيمي
- المناخ التنظيمي
- التكنولوجيا
- الحجم.

[1]- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص47- 46.

[2]- زبيدي البشير، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق،قسم العلوم التجارية ،كلية علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر،2011، ص72.

I. الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها،ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات ،حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات و التمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات و أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل و الانتشار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين.

و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية[1].

II. المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة و توجيه الأداء وتنمية العنصر البشري،ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة و أهدافها و عملياتها و نشاطاتها مع ارتباطا بالأداء،وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها و مدى ملائمة المعلومات لاتخاذها،وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء،أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه و تحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية،وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات[2].

III. التكنولوجيا :

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات،ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك،وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية،وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

[1]- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص49-48.
[2]- زبيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص73.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات و التي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها و تعديل أدائها و تطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء،و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية[1].

IV. الحجم :

يقصد بالحجم و تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها:إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث إن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية،وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة و إن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات،وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات و بينت أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية[2].

المطلب الثالث: تحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي

لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إلا إذا تمكن المسيرين من اختيار المعايير و المؤشرات الجيدة و اختيار المؤشرات و المعايير لا يتم بأسلوب عشوائي،بل ينبع من المصلحة أو مركز المسؤولية المراد تقييم أدائها، ومن أجل اجتناب الاختيار العشوائي للمؤشرات المعايير حاول الباحثون وضع طريق علمية تسمح بتحديد المعايير و المؤشرات التي تعكس الأداء الفعلي للمؤسسة و الطريقة التي يرتكز عليا في أغلب المرات تتمثل في إتباع ثلاثة مراحل أساسية[3]:

I. **المرحلة الأولى:** تحديد الأهداف و المهام الأساسية.
II. **المرحلة الثانية:** تحديد عوامل النجاح التي يرتكز عليها المسؤولين من أجل بلوغ الأهداف المرسومة و يمكن اعتبار هذه العوامل بمثابة الوسائل الفعالة لإنجاز الأهداف.

[1]- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص50.
[2]- مرجع نفسه، ص51.
[3]- تالي رزيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص21-20 .

III. **المرحلة الثالثة:** البحث عن المؤشرات التي تسمح بضبط أو بمراقبة عوامل النجاح .

الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها هي بصفة عامة التوازن المالي، المردودية، السيولة، هذه الأهداف هي معايير تقييم الأداء المالي،فالتقييم يستند إلى معيار التوازن المالي، و معيار السيولة، و معيار المردودية بالإضافة إلى هذه الأهداف التي تسعى المؤسسة و المراكز المسؤولة عنها، تقوم المؤسسة أيضا بممارسة مجموعة من الأنشطة المالية كتوفير المال اللازم و بأفضل تكلفة و الذي يمكن اعتباره أهم نشاط مالي تقوم به، لذلك فالمؤسسة بحاجة إلى معيار للحكم على هذا النشاط، في حقيقة الأمر لا يمكن تحديد هذا المعيار لأن مؤشراته توزع بين التوازن المالي و السيولة فدراسة هذين الآخرين تعني دراسة تحكم المؤسسة في التمويل.

بتعبير آخر فإن دراسة التوازن المالي و السيولة يعني ضمنيا دراسة نشاط التمويل لكي تستطيع المؤسسة تحقيق الاستمرارية في نشاطها يجب أن تكون متوازنة ماليا ويتمثل عامل النجاح الذي ترتكز عليه لتحقيق هذا الهدف هو تمويل الاستخدامات طويلة الأجل بموارد دائمة و تحقيق فائض موجب بينما تتحصل عليه من نقد و ما تدفعه نقدا.

المؤشرات التي تسمح بمتابعة و مراقبة العامل السابق هي عموما :رأس مال العامل، احتياج رأس المال العامل و الخزينة.

إن هدف السيولة من الأهداف التي يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تولي له الأهمية الكافية،لأن المساس بهذا الهدف يؤدي بالمؤسسة إلى سحب الثقة منها أو الإفلاس و لبلوغ هذا الهدف لابد للمؤسسة(كعامل ناجح)أن تحقق كاف من السيولة لمواجهة الالتزامات القصيرة و توليد تدفقات نقدية معتبرة لمواجهة الالتزامات طويلة الأجل و المؤشرات التي يمكن الارتكاز عليها لمعرفة ما إذا تحكمت المؤسسة في هذا العامل، هي تلك التي تعتمد في حسابها على المقارنة بين الأصول السائلة،باعتبارها هي المصدر الأساسي و الأول للسيولة و الالتزامات قصيرة الأجل، و المقارنة أيضا بين التدفقات النقدية و الالتزامات الطويلة الأجل.

إن هدف المردودية الذي يرتبط دائما بالوظيفة المالية هو في حقيقة الأمر هدف للمؤسسة ككل،فتحقيق هذا الهدف لا يتم إلا بتضافر جهود جميع الوظائف و عامل نجاح المؤسسة لتحقيق هذا الهدف هو التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

المؤشرات التي تمكن من قياس المردودية هي تلك تقارن بين النتيجة و الوسائل المستخدمة في ذلك،فالمؤسسة التي استطاعت أن تحسن نتيجتها مع بقاء الوسائل المستخدمة على حالها أي دون زيادة نقول عنها أنها حسنت مردوديتها.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتضح لنا أن التأمين من أهم العناصر الحماية، إذ يساعد الفرد على اتخاذ القرارات في مجالات عديدة، ومواجهة العديد من المخاطر، فالتأمين هو عمل لا بد من الخضوع له حتى يكون واقيا أو مخففا للأخطار التي تصيب المؤمن أثناء القيام بنشاطه، كما تعمل شركات التأمين على استمرار و البقاء ، فهي تسعى جاهدة للمحافظة على مكانتها و معرفة مستواها من خلال تحقيق عوائد على أموالها المستثمرة من جهة والوفاء بالالتزامات اتجاه المؤمن لهم من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

الإطار العام لتقييم الأداء المالي

تمهيد:

تعتبر دراسة التقييم المالي للمشروعات من أهم المراحل في اتخاذ قرار الاستثمار والحصول على الأموال اللازمة وتعتبر خطة زمنية مهمة للاحتياجات المالية المطلوبة. إذ تعتبر عملية تقييم الأداء المالي مرحلة من مراحل الرقابة وجزء هام من أجزائها من خلال هذه العملية يتم مقارنة النتائج المتوصل إليها واستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذلك بالاعتماد على مؤشرات مالية.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي كأداة تستند إليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن مدى فعالية الأداء المالي وكذلك تستند إليها شركات التأمين في وضع خطط مستقبلية،حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتضمن المبحث الأول نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي لشركات التأمين أما المبحث الثاني يحتوي على مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول:تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

يعد تقييم الأداء المالي لشركة التأمين وظيفة مهمة حيث يتوجب على الشركة أن تتخذ نظاما لذلك و تعمل عليه، ومن خلال هذا المبحث سنقوم باستعراض مفهوم تقييم الأداء المالي وأهم العوامل المؤثرة فيه وكذا أدوات تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي و خطواته.

يكتسب تقييم الأداء المالي لشركات التأمين أهمية كبيرة إذ يعتبر من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط ، وذلك باعتماد على مؤشرات مالية.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

يقصد بعملية تقييم الأداء المالي قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعدّ مسبقا أملا في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف وعلى نحو الموضوع مسبقا[1].

تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية و المالية المتحدة(إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع تقييم ورغبات الأداء المختلفة أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحقق أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا[2].

تقييم الأداء المالي هو فحص انتقادي شامل لخطط وأهداف و طرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة واقتصاديات الموارد واستخدامها أفضل استخدام وبأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسوم لها[3].

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة[4].

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي:تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراقة للنشر و التوزيع، عمان،2004 ، ص82.
[2]- دادان عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد04، 2006، ص41.
[3]- عقيل جاسم عبد الله، **مدخل في تقييم المشروعات**، دار الحامد، عمان،1990 ، ص ص189 190.
[4]- كاظم نزار الركابي، **الإدارة الاستراتيجية(العولمة و المنافسة)**، دار وائل للنشر، عمان،2004 ، ص318.

وينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار و الغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للشركة في تاريخ معين[1].

وبمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياس للنتائج المحققة أ والمنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، تقدم إجراءات ووسائل طرق للقياس للتعريف الوحيد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للمؤسسة و ذلك للأسباب التالية[2]:

- ✓ تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفاعلية.
- ✓ تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل عدّة نجمعها فيما يلي[3]:

1- **جمع البيانات و المعلومات الإحصائية:**
حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللاّزمة لحساب النسب و المعايير المطلوبة خلال فترة معينة.

2- **تحليل ودراسة البيانات و المعلومات الإحصائية:**
للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللاّزمة لعملية تقييم الأداء المالي حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات.

3- **إجراء عملية التقييم:**
باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4- **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:**
كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت عليها في النشاط قد حرصت على جميعها، وحددت أسبابها ووضع الخطط لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

---

[1]- توفيق محمد عبد المحسن، اتجاهات الحديثة في التقييم والتمييز في الأداء (ستة سيجمار وبطاقة القياس المتوازن)، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، ص03.

[2]- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي للمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض،2000 ، ص38.

[3]- سارة قدوي، **دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة التسوية و أشغال الطرق بورقلة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة،2014 -2015، ص04.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

والتي حدثت في الخطة الإنتاجية و تغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية و الجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي

إن الشركة وأثناء قيامها بنشاطها تواجه مشاكل أو صعوبات قد تعرقل استمرارية نشاطها مما يدفع المتعاملين سواء بالداخل أو بالخارج إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل و هذا ما تهدف إليه عملية التقييم،وعليه فالرقابة الداخلية أوالخارجية هي عبارة عن مراقبة الشركة، حيث تعمل الرقابة الداخلية و التي تقوم بها هيئة داخلية وهذا بهدف حماية أموال الشركة وتحقيق أهداف الإدارة بتحقيق أكبر للغاية مما يعني تقييم الأداء الداخلي، أما الرقابة الخارجية فهي تشمل على تقرير حول تصور كامل وعادل للميزانية العمومية لوضع الشركة المالي وتصور عادل للحسابات الختامية لنتائج أعمالها خلال فترة مالية، ووفق هذه الرقابة الداخلية ومحاولة اقتراح بدائل[1].

ومن أهم العوامل المؤثرة على تقييم أداء الشركة نجد العوامل الداخلية والخارجية التالية[2]:

أولا: العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي للشركة:

وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة والتي يمكن للشركة من التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، من أهم هذه العوامل نجد:

- ✓ الرقابة على التكاليف.
- ✓ الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
- ✓ الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير المؤشرات الخاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للشركة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:

I- الفوائد المدفوعة إلى الأصول المنتجة:

الأصول المنتجة = إجمالي القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية

[1]- بومعزة حليمة، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير،2003 ، ص68.
[2]- الشيخ ولد عبد الجليل، **دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية**، دراسة حالة الشركة الوطنية للاستراد و التصدير(ONAIMAX) ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص84.

ويبرز نقص هذه القيمة في قدرة الشركة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة[1].

II- الفوائد المدفوعة إلى الودائع:

وتساوي:

اجمالي الفوائد المدفوعة ÷ اجمالي ودائع العملاء المستحق للمصاريف) × **100**

حيث توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة إلى حملة الأموال التي حصلت عليها الشركة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء و المصاريف)، ويعتبر نقص هذه النسبة على ربحية الشركة.

ثانيا: العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للشركة

تواجه الشركة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل[2]:

- ✓ التغيرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- ✓ القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة و قوانين السوق.
- ✓ السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثالث:أدوات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

هناك نوعين من أدوات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين أولهما نظام الإنذار المبكر Early System Warning و المستخدم بواسطة اتحاد مراقبي التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية NAIC و ثانيهما نظام ستاندرد أند بور Standard & Poors و يمكن التعرف عليهما من خلال ما يلي [3]:

أولا: نظام الإنذار المبكر System Warning Early:

لقد شهدت أسواق التأمين العالمية بين عامي 1978 - 1994 وفي نطاق التأمينات العامة فقط إعسار 648 شركة تأمين بسبب عدم الملاءة المالية وثمة عدد من الشركات تمت تصفيتها بصورة نهائية في حين فرضت على عدد منها ترتيبات خاصة للخروج من مأزقها كما خضعت هذه الشركات جميعا إلى تطبيق الإجراءات المحددة التي تنص عليها القوانين الخاصة بهيئات الرقابة والإشراف على التأمين في

[1]- بومعزة حليمة، مرجع سابق، ص69.

[2]- السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص42.

[3]- ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص ص 300-301.

هذه الأحوال وإن تعسر العديد من الشركات التي تعمل في سوق التأمين بالرغم من الوفاء بمتطلبات الملاءة المالية يجعل التفكير في مقاييس أخرى إضافية يمكن على ضوئها التنبؤ بمدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها أمرا ضروريا وهاما إن هذه المقاييس والمؤشرات تندرج تحت نظام يسمى بنظام الإنذار المبكر والذي يرجع الفضل في ظهوره وتطبيقه إلى اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا N A I C حيث قام الاتحاد بتطوير نظام المعلومات الخاص بالإشراف على التأمين TheInsurance Regulatory information system IRIS وبدأ تطبيقه اعتبارا من عام 1973 بحيث يكون للشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب وفقا لهذا النظام الأولوية في فحص مراكزها المالية.

I- أهم النسب المستخدمة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين في ظل نظام الإنذار المبكر

هذه النسب والمؤشرات تختلف في نشاط التأمين عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى نظرا لخصوصية هذا النشاط وتختلف النسب المستخدمة في التأمينات على الحياة عن تلك المستخدمة في التأمينات العامة لاختلاف طبيعة النشاط لكل منهما حيث نجد:

1- النسب المالية المستخدمة في فرع تأمينات على الحياة:

وتتكون النسب المستخدم في فرع التأمينات على الحياة في ظل هذا النظام من مجموعتين: الأولى تضم ثماني نسب للاختبارات المالية والثانية تضم أربعة نسب وتعطي صورة عن مدى استقرار عمليات شركات التأمين.

أ - المجموعة الأولى: نسب الاختبارات المالية

جدول رقم(2 -1): نسب الاختبارات المالية

اسم النسبة	النسبة	تفسير النسبة
معدل التغيير في الفائض	$\frac{\text{فائض العام الحالي – فائض العام السابق}}{\text{فائض العام السابق}} \times 100$	تستخدم هذه النسبة لإعطاء صورة عامة عن النتائج النهائية للنشاط.
نسبة صافي فائض مزاولة النشاط إلى إجمالي الدخل	$\frac{\text{اجمالي الايرادات – اجمالي المصروفات}}{\text{اجمالي الدخل}} \times 100$	يجب أن تكون هذه النسبة موجبة أما إذا كانت الإشارة غير ذلك فانه يدل على ضرورة إجراء فحص ودراسة لعمليات الشركة.
نسبة العمولات والمصروفات إلى إجمالي الأقساط	$\frac{\text{العمولات و المصروفات}}{\text{اجمالي الأقساط}} \times 100$	الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو60 %ويعتبر اتحاد مراقبي التأمين في الولايات المتحدة أن زيادة هذه النسبة عن 60 %أمرا غير طبيعي يستوجب الدراسة والفحص لأعمال شركة التأمين.
نسبة صافي الدخل من الاستثمارات	$\frac{\text{ضعف صافي الدخل من الاستثمارات}}{\text{(قيمة الأصول أول العام + قيمة الأصول آخر العام) – صافي الدخل من الاستثمار}}$	تبين هذه النسبة مدى كفاءة السياسة الاستثمارية لشركة التأمين والمدى المقبول لهذه النسبة هو 4% كحد أدنى إلى 9.9% كحد أقصى.
نسبة الأصول غير المعترف بها إلى الأصول المعترف بها	$\frac{\text{قيمة الأصول غير المعترف بها}}{\text{قيمة الأصول المعترف بها}} \times 100$	الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 10%.
نسبة العقارات إلى رأس المال والفائض	$\frac{\text{قيمة العقارات}}{\text{رأس المال و الفائض}} \times 100$	الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 100%.
نسبة الاستثمارات في المتداخلة إلى رأس المال والفائض	$\frac{\text{الأموال المستثمرة في الشركات المتداخلة}}{\text{رأس المال و الفائض}} \times 100$	الحد الأقصى المسموح به لهذه النسبة هو 100% .
نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال والفائض	$\frac{\text{عمولات اعادة التأمين الصادر}}{\text{رأس المال و الفائض}} \times 100$	الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 20%.

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002، ص ص302- 306.

ب ـ المجموعة الثانية:نسب اختبارات الاستقرار للنشاط التأميني:

تتكون هذه المجموعة من النسب التالية:

جدول رقم (2 -2): نسب اختبارات الاستقرار للنشاط التأميني

اسم النسبة	النسبة	تفسير النسبة
نسبة التغيرات في الأقساط المحصلة.	$\frac{\text{أقساط العام الحالي} - \text{أقساط السابقالعام}}{\text{أقساط العام السابق}} \times 100$	المدى المقبول لهذه النسبة هو 10% كحد أدنى إلى 50 % كحد أقصى.
التغير في نسبة الأقساط الخاصة بكل فرع من فروع التأمين إلى إجمالي الأقساط.	$\frac{(\text{أقساط كل فرع للعام الحالي\%} - \text{أقساط نفس الفرع عن العام السابق\%})}{\text{عدد فروع التأمين على الحياة}}$	يجب ألا تتجاوز هذه النسبة 3 %حتى يمكن الاطمئنان إلى الاستقرار المالي للشركة.
متوسط التغير والنسب الخاصة بالنقدية لكل نوع من أنواع الاستثمارات عن سنتين.	$\frac{\text{مج}(\text{كل نوع للعام الحالي\%} - \text{عن العامين السابقين\%})}{\text{عدد النوعيات}}$	يجب ألا تتجاوز هذه النسبة 5% .
التغير في نسبة الزيادة في المخصصات الفنية إلى إجمالي الأقساط الدورية والوحيدة للوثائق الفردية.	$\frac{\text{المخصصات الفنية آخر العام} - \text{المخصصات الفنية الأول العام}}{\text{أقساط الوثائق الفردية محصلة خلال العام}} \times \mathbf{100}$	والمدى المقبول لهذه النسبة يتراوح بين 20 % كحد أدنى إلى 10 % كحد أقصى.

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيقي العلمي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة مصر، 2002 ،ص306-309.

2_ النسب المالية المستخدمة في فرع تأمينات الممتلكات:

يمكن تقسيم النسب المالية المستخدمة في تأمينات الممتلكات والمستخدمة في نظام المعلومات الخاصة بالإشراف على التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية(IRIS) إلى أربعة مجموعات تختص بـ:

أ- **نسب النشاط الكلي للشركة:**

تتكون هذه المجموعة من النسب التالية:

جدول رقم (2-3): نسب النشاط الكلي للشركة

اسم النسبة	النسبة	تفسير النسبة
نسبة الأقساط إلى الفائض	$\frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{\text{الفائض}} \times 100$	الحد الأقصى لهذه النسبة هو 200% .
التغيرات في الاكتتاب	$\frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة للعام الحالي – صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق}}{\text{صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق}} \times \mathbf{100}$	المدى المقبول لهذه النسبة هو 33% .

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيقي العلمي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة بمصر، 2002 ، ص ص 309-314.

ب- نسب الربحية:

تتكون نسب الربحية من النسب الآتية

جدول رقم (2-4): نسب الربحية

اسم النسبة	النسبة	تفسير النسبة
ناتج عمليات التأمين الإجمالي عن سنتين	معدل الخسارة عن سنتين+ معدل المصروفات عن سنتين - معدل الاستثمارات عن سنتين	والمدى المقبول أقل من 100% .
عائد الاستثمار	$\frac{\text{الدخل الصافي من الاستثمار}}{\text{متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي و السابق}}$	الحد الأدنى لهذه النسبة هو6% .
التغير في الفائض	$\frac{\text{الفائضس المعدل للعام الحالي – الفائض للعام السابق}}{\text{الفائض المعدل للعام السابق}}$	المدى المقبول لهذه النسبة هو من-10%إلى +5% .

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيقي العلمي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002 ،ص ص311-312.

ج- نسب السيولة:

وتتكون من النسب الآتية:

جدول رقم: (2-5):نسب السيولة

اسم النسبة	النسبة	تفسير النسبة
الخصوم إلى الأصول السائلة	$\frac{\text{الالتزامات}}{\text{السائلة الأصول}} \times 100$	تعطي هذه النسبة مؤشرا لمدى استجابة شركة التأمين لأي مطالب مالية والمدى المقبول لهذه النسبة هو 105% .
رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل إلى الفائض	$\frac{\text{رصيد الوكلاء و الأقساط تحت التحصيل}}{\text{الفائض}} \times \mathbf{100}$	تعطي هذه النسبة مؤشرا يوضح إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل قد لا يتحقق في حالة التصفية والحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 40% .

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيقي العلمي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002 ، ص ص313-314.

د- نسب الاحتياطات الفنية:

تشمل ما يلي:

جدول رقم(2-6): نسب الاحتياطات الفنية

اسم النسبة	النسبة	تفسير النسبة
التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة	$\frac{\text{التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة}}{\text{الفائض للعام السابق}} \times 100$	تعطي هذه النسبة مؤشرا لدقة الاحتياطات الفنية التي تم تكوينها في العام السابق وتبين و جهة نظر الإدارة في كفاية الفائض والحد الأقصى المقبول لهذه النسبة 25% .
التغير في الاحتياطي عن سنتين إلى الفائض	$\frac{\text{تغير الاحتياطي عن سنتين}}{\text{الفائض عن العام قبل السابق}} \times 100$	الحد الأقصى لهذه النسبة هو 25%.
عجز الاحتياطات المقدرة الحالية إلى الفائض	$\frac{\text{العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة}}{\text{الفائض}} \times \mathbf{100}$	تعطي هذه النسبة مؤشرا للتنبؤ بدقة احتياطات هذا العام والحد الأقصى لهذه النسبة هو 25% .

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين: الاطار النظري والتطبيقي العلمي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 315،314.

ثانيا: نظام ستاندرد أند بور Standard & Poors

تقوم العديد من المؤسسات العامة بتقييم شركات التأمين وإعادة التأمين في الأسواق العالمية وتعد قائمة بالشركات العالمية ذات الملاءة الجيدة وتعتبر مؤسسة ستاندرد أند بور من المؤسسات العلمية التي تقوم بهذا التقييم وتستخدم هذه المؤسسة ثمان مؤشرات لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين ولكل مؤشر معدل نمطي وهذه المؤشرات هي:

جدول رقم (2-7): مؤشرات نظام ستا ندرد أند بور

رقم المؤشر	المؤشر	المعدل النمطي للمؤشر
المؤشر الأول	صافي الأقساط / حقوق المساهمين	المعدل النمطي لهذا المؤشر هو أقل من 200 %الى أقل من 330% .
المؤشر الثاني	صافي أقساط العام الحالي – صافي أقساط العام السابق / صافي أقساط العام السابق	المعدل النمطي ما بين 10 % الى 30% .
المؤشر الثالث	أقساط الصافية / اجمالي الأقساط	المعدل النمطي أكثر من 05% .
المؤشر الرابع	المخصصات الفنية / الأصول السائلة	لمؤشر النمطي أقل من 100% .
المؤشر الخامس	متوسط الدخل من الاكتتاب لسنتين / الدخل من الاستثمار	المعدل النمطي أكبر من 25% .
المؤشر السادس	الأرباح الاجمالية / متوسط حقوق المساهمين	المعدل النمطي أكثر من 5% .
المؤشر السابع	المخصصات الفنية – حقوق المساهمين / الأقساط الصافية	المعدل النمطي أكبر من 150% .
المؤشر الثامن	المخصصات الفنية / حقوق المساهمين	المعدل النمطي أكبر من 150%.

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين** ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2002،ص ص328-331.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعده على القياس وهي كثيرة ومتنوعة والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة والتوازن المالي من بينها باعتباره أداة لتقييم الأداء.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

تسعى أي مؤسسة على اختلاف نشاطها لتحقيق نوع من التوازن المالي كهدف مبدئي لأن هذا من مواجهة الالتزامات المالية عند مواعيد استحقاقها، ويتم ذلك بتمويل موجداتها الثابتة عن طريق الأموال الدائمة، وبتمويل موجداتها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، وبتالي تجنب عدم التسديد أوعدم الملائمة.

أولا: تعريف التوازن المالي

يتمثل التوازن المالي في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة بأحسن وبأدنى تكلفة واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي لتحقيق المؤسسة توازنا ماليا جيدا أي يضمن لها إمكانية تسديد التزامات العامة وديونها القصيرة خاصة بتواريخ استحقاقها وتجنبا لوقوعها في عسر مالي الذي قد يؤدي بها إلى إفلاس وخروجها من دائرة الأعمال.

1-**التوازن المالي على المدى الطويل والمتوسط**: ويعتبر مؤشر التوازن المال العامل مقياسا له.

2- **التوازن المالي في المدى القصير**: ونتعرف عليه من خلال وضعية الخزينة كما ينطوي تحليل التوازن المالي كذلك على دراسة شروط التمويل التي تعكس سياسة المؤسسة في مجال الاستدانة ومدى اعتمادها على أمال الغير في تغطية الاحتياجات الغير متاحة وكذا درجة تحكمها في استخدام تلك الأموال[1].

[1]- يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الاقتصادية، التحليل المالي _ التوازن _ معايير الاختيار والمفاضلة،** دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر، 2012، ص63.

تكون الاستعمالات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، أن الأصول الثابتة التي تفوق مدة حياتها السنة، والمستخدمة طيلة هذه المدة لأجل خلق موارد تمويل بأموال تستحق في مدة تفوق السنة أو تتناسب مدة حياة هذه الأصول، ولهذا فأن الأموال الدائمة تستعمل في تمويل الأصول الثابتة[1].

ثانيا:مؤشرات التوازن المالي

إن للتوازن المالي دورا هاما في تقييم الأداء المالي لذلك نتطرق إلى مؤشرات التوازن المالي الذي يشمل ثلاثة عناصر أساسية هي:

I- رأس المال العامل:

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة، وهذا ما نعني به التوازن المالي[2].

كما نجد أن عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون قصيرة الأجل مختلفة في المدة والقيمة حيث يمكن أن تكون ديون قصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة معينة أقصى من تاريخ تحقيق عناصر الأصول المقابلة، وعليه فالشركة تكون مطالبة بتسديد الديون قبل تحصيل حقوقها لدى الغير، وبالتالي تكون الشركة في وضعية حرجة اتجاه الدائنين وهذا ما يوجب أن تكون مدة تحصيل حقوق الشركة في مجموعها أقل من مدة استحقاق ديونها إلا أن هناك عناصر لا يمكن للشركة من التحكم فيها كعنصر المخزون مما يؤثر على التوازن المالي، وعليه يستوجب على الشركة أن توفر هامش أو فائض من الأموال الدائمة والتي تساهم ففي تمويل الأصول الثابتة وهذا الهامش يسمى بـ : رأس المال العامل أو رأس المال الدائم أو الصافي.

[1]- رابح حمودي، **تحليل الميزانية وتحليل الاستغلال**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص69.
[2]- دادان عدون ناصر، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، الجزائر ك المحمدية العامة، 2000، ص45.

1. مفهوم رأس المال العامل (FR):

يعرف رأس المال العامل بأنه هامش إضافي تضعه المؤسسة لمواجهة المخاطر الطارئة والذي يتم تقديره حسب قدرتها وطبيعتها وتطورها[1].

ويعرف كذلك رأس المال العامل بأنه عبارة عن مؤشر التوازن على المدى المتوسط وهو عبارة عن نقطة عبور من المشاكل التوازن المالي على المدى القصير، من خلال هذا التعريف نستنتج أن رأس المال العامل هو هامش ضمان الأموال الدائمة من القيم الثابتة الصافية للأصول وبالتالي يمكن تعريفه وحسابه من الجهتين للميزانية[2].

رأس المال العامل : هو جزء من رؤوس الموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الموال أن تمول الصول الثابتة و الأصول المتداولة[3].

يمكن تعريف رأس المال العمل الصافي على أنه الفرق بين الموارد الدائمة (الممثلة في الأموال الخاصة و الديون متوسطة وطويلة الأجل) وبين الأصول الثابتة الصافية ومن الطبيعي أن تكون قيمة رأسمالها العامل الصافي موجبة وينبغي أن تتناسب قيمة مع مخاطر التجميد التي تواجه الأصول المتداولة

رأس المال العامل = الموارد الدائمة (الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل) – الأصول الثابتة

وبناء عليه يمكن القول أن رأسمال العامل الصافي هو هامش للأمان، يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخير تحصيل الحقوق، ولذلك يلعب رأسمال العامل الصافي دور صمام الأمان[4].

سنتطرق إلى هذه الحالات تبعا لكل منظور[5]:

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي: **'التسيير المالي'**، الطبعة 1، دار وائل للنشر ورقلة، 2006، ص 46.
[2]-p _conson, la gestion de l'entreprise tomel, dunond, 1979 p:154.
[3]- منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة 5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص46.
[4]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007،ص147.
[5]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق،58_59.

_ منظور أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي عن الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة، هو الضمان المتمثل في جزء كبير من رأس المال الدائم الغير مستعمل في تمويل الموجودات الثابتة:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

= (الأموال الخاصة + الديون الطويلة)- الأصول الثابتة.

تحليل هذا التعريف يظهر في وجهان رئيسيان لطبيعة رأس المال العامل الصافي.

- **وجهة طبيعة التمويل:** حيث أن رأس المال العامل الصافي يتحصل على موارد التمويلية من رؤوس الأموال الدائمة (الأموال الخاصة أو قروض طويلة الأجل أو متوسطة).

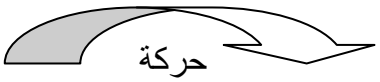
- **وجهة الاستثمار:** حيث يظهر أن رأس المال العامل يظهر الأوجه الكلاسيكية للاستثمار و يختلف كعنصر أساسي من أدوات الإنتاج التي لا يمكن تحديدها.

ويمكن حصر ثلاثة حالات لرأس المال العامل:

أ_ الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الجارية).

في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول غير الجارية أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): حالة رأس المال العامل موجب



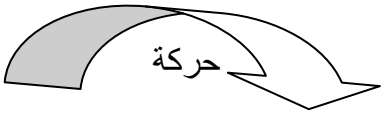
الأموال الدائمة	الأصول الثابتة
FR	الأصول المتداولة
ديون ق أ	

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص88.

ب_ الحالة الثانية:رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول غي الجارية):

في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياطات المالية الثابتة، حيث يلبى جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل.

شكل رقم(2-2): حالة رأس المال العامل سالب



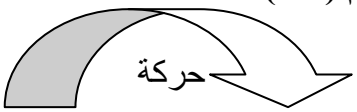
الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
FR	
الأصول المتداولة	ديون ق ا

المصدر:الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص88.

ج- الحالة الثالثة:رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول غير الجارية):

وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات في المؤسسة.

شكل رقم (2-3): حالة رأس المال العامل معدوم



الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	ديون ق أ

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص89.

- منظور أسفل الميزانية:

يتمثل رأس المال العامل سيولة في الفرق بين الأصول المتداولة و القروض قصيرة الأجل، حيث يعتبر رأس المال العامل من أسفل الميزانية عن قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل، أي عن طريق تحويل أصولها المتداولة (وهي الأكثر قابلية تحول إلى سيولة) إلى نقود سائلة يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، وهناك ثلاثة حالات:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الأصول القصيرة الأجل.

= (المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة) – الديون قصيرة

أ- الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأصول الجارية اكبر من الخصوم الجارية):

أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدامها أصول لها الجارية من هذا الفرق يتبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورها م في التوازن المالي.

ب- الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية):

في هذه الوضعية تكون الأصول الجارية القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

ج- الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم (الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية):

في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض القصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية دون تحقيق فائض ولا عجز وهي الحالة مثلى نادرة الحدوث[1].

2- أنواع رأس المال العامل :

أ- رأس المال العامل الدائم (الصافي):

هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول الجارية وقد تم التطرق إليه سابقا.

ب- رأس المال العامل الإجمالي:

هو مجموع الأصول الجارية (المتداولة) لذا يرى بعض المخللين انه لا داعي لوضع مصطلح أخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.

[1]- الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص70.

هو مجموع الأصول المتداولة التي يملكها المشروع، بغض النظر عن طبيعة عمله وعائدية ملكيته[1].

هو مجموع الأصول التي يكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل[2].

ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الدائم – ديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الإستغلال + قيم محققة + قيم جاهزة

ج- رأس المال العامل الخاص:

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تميل الأصول غير الجارية.

هو الجزء الفائض عن الأموال الخاصة والذي يمول الأصول المتداولة، ويفيد رأس المال العامل في معرفة مدتها (مدة تمويلها للأصول المتداولة واعتمادها على التمويل الذاتي الداخلي)[3].

ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

[1]- وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي، الإطار النظري وتطبيقاته العملية**، دار خنين مكتبة الفلاح، 1996، ص170.
[2]- بوشااشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي والتحليل الاستغلالي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2001،ص108.
[3]- ناصر دادان عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، مرجع سابق، 49.

د- رأس المال العامل الأجنبي:

هو مجموع الديون التي هي تحت تصرف المؤسسة.

هو مجموع الأموال الخارجية والتي اقترضتها المؤسسة تحت أي شكل من الأشكال[1].

رأس المال العامل الأجنبي = الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية

رأس المال العامل الأجنيبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

II- احتياجات رأس المال العامل (BFR)

هو الأخر مؤشر لتقييم مكمل رأس المال العامل، لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي، وخاصة عند دراسة تطوره، لأن ارتفاع رأس المال العامل من سنة إلى أخرى لمؤسسة مال لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الاحتياج .

1- مفهوم احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقق في الأجل القصير غير الممول من طرف الديون القصيرة الأجل[2].

"هو رأس المال الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة أثناء دورة الاستغلال".

وهذه الاحتياجات تحدث بحكم العوامل التالية:

- ✓ تذبذب مرتبط بتطوير نشاط المؤسسة.
- ✓ تذبذب حسب الحركة النموذجية الخاصة بدورة الاستغلال[3].

تمثل احتياجات رأس المال العامل الإجمالي التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، أي تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن مقدار الأموال الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة

[1]- مرجع نفسه، ص50.
[2]- سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2002، ص4.
[3]- بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي و التحليل الاستغلالي**، مرجع سابق، ص109.

ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي تغطي من طرف الموارد الدورية[1]

هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة و الموارد الدورية في شركة التأمين[2] أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة الشركة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحد، وتتغير احتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشي مع تغير نشاط الشركة.

هو رأسمال العامل الذي يحقق هامش أمان مالي إضافي و الذي تحتاج إليه المؤسسة بصفة دقيقة لمواجهة ديونها التي تستحق في تاريخ معين، إذا يوجد لدورة استغلالية واحدة فقط، ويعاد حسابه في كل مرة لضمان السيولة و القدرة على الوفاء بالدين[3].

أ- كيفية حسابها:

يتم حساب احتياجات رأس المال من خلال العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل=(أصول الجارية – قيم جاهزة)-(ديون قصيرة الأجل- سلفات مصرفية)

احتياجات رأس المال العامل= قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة - ديون قصيرة الأجل + سلفات مصرفية

احتياجات رأس المال العامل تختلف باختلاف طول دورة الاستغلال، وكذا تقنيات الإنتاج الخاص بالمؤسسة، أي أن مستوى الاحتياجات تابع للميزات الاقتصادية و التكنولوجية، لهذه الأخيرة التي يجب عليها توفير القدر الكافي من رأس المال العامل لتغطية هذه الاحتياجات وهذا لمنع حصول عجز في الخزينة والمحافظة على التوازن المؤسسة، وعدم اللجوء إلى السلفات المصرفية التي تزيد على حدة التكاليف[4].

[1]- شعيب شنوف، محاسبة **المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS** مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، الجزء الأول، 2008، ص18.

[2]- الطاهرلطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2001، ص148.

[3]- نبيل عبد السلام شاكر، **الأساليب الحديثة في التحليل المالي و كتابة التقارير المالية**، جامعة عين الشمس القاهرة، 1998، ص35.

[4]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص293.

ملاحظة:

- ✓ لا يمكن اعتبار السلفات المصرفية من مصادر التمويل في دورة الاستغلال لأن تاريخ استحقاقها لا يتجاوز 24 ساعة، في حين المتاحات (ق ج) لا يمكن اعتبارها من احتياجات الدورة نظرا لأنها عناصر في تداول المؤسسة وهي ليست قابلة للتغطية.
- ✓ يجب أن تفرق بين احتياجات رأس المال العامل و رأس المال العامل نظرا لاختلافهما في طريقة الحساب وفي المدة، باعتبار رأس المال العامل له بعد تحليلي على المدى الطويل أكثر من دورة واحدة في حين احتياجات رأس المال العامل متعلقة بدورة واحدة.

III- الخزينة:

تعتبر خزينة المؤسسة صورة عن العمليات التي تقوم بها سواء كانت طويلة أو قصيرة كما أنها تعبر عن خلاصة كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة وتعكس صورتها التسييرية والتي تبحث عن التوازن المالي الحالي للمؤسسة.

1- مفهوم الخزينة:

هي مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلال وتشمل صافي القيمة الجاهزة، أي تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة.

الخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي هي تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال[1].

الخزينة هي الفائض من رأس المال العامل الغير المستعمل في إطار تغطية احتياجات الدورة[2].

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف وهي كل الأموال التي تمتلكها شركة التأمين و الموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تكون الخزينة من استخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من أجال قصيرة أو متوسطة[3].

الخزينة = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل الدائم

الخزينة = القيم الجاهزة – سلفات مصرفية

[1]- منصوري عبد الكريم، **المحاسبة العامة**، الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص51.
[2]- بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص110.
[3]- إسماعيل عرجاجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص148.

وتأخذ الخزينة الحالات التالية[1]:

الحالة الأولى: الخزينة الصفرية

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ولكن لا بد من توخي الحذر في مثل هذه الحالة لمواجهة أي احتياجات مالية غير متوقعة.

الحالة الثانية: الخزينة الموجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة باحتياجات رأس المال العامل ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

الحالة الثالثة: الخزينة السالبة

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية احتياجاتها المالية المتزايدة من أجل استمرار النشاط وتعتبر أخطر الوضعيات التي يمكن أن تكون عليها الخزينة وهذا من الممكن أن تكون سبب في إفلاس المؤسسة لقاء عدم قدرتها نهائيا على الدفع اتجاه دائنيها.

2. **أهمية الخزينة**

تتمثل أهمية الخزينة فيما يلي:

- ✓ تعتبر الخزينة كمقياس لقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في المدى القصير.
- ✓ تعتبر كمؤشر مهم يعتمد عليه في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ تعتبر الخزينة إحدى الوسائل المهمة و الأساسية لعمل المسير المالي خاصة في تحديد الاحتياجات و الاستحقاقات.
- ✓ إن للخزينة أهمية بالغة في تحقيق التوازن المالي على المدى القصير الخاص بدورة الاستغلال، لأن العمليات التي تقوم بها المؤسسة يتخللها دخول و خروج الأموال من وإلى الخزينة.

[1]- شعبان محمد، **نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية** (دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009_2010، ص122.

وفيما يلي جدول توضيحي يبين كيفية حساب مؤشرات التوازن المالي:

جدول رقم(2-8): مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	العلاقة	الدلالة
رأس المال العاملFR	أموال دائمة - أصول ثابتة أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل	يوضح قيمة السيولة في المدى القصير، ويعبر عن مدى ضمان المؤسسة للوفاء بديونها
احتياجات رأس المال العامل BFR	(أصول متداولة- القيم الجاهزة)- (ديون قصيرة الأجل- السلفات المصرفية)	يمثل الفرق بين احتياجات الدورة، كما يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر التمويل
الخزينةTR	رأس المال العامل- احتياجات رأس المال العامل القيم الجاهزة – سلفات مصرفية	وهي محصلة التدفقات النقدية الخارجة و الداخلة من وإلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الملاءة المالية، نسب السيولة و نسب النشاط

يدرس هذا المطلب النشاط و السيولة و الملاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية، و اللذيين يمكن اعتبارهما معيارين مهمين لتقييم الأداء المالي كونهما هدفين ماليين تسعى المؤسسة و باستمرار إلى بلوغهما من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن اليسر المالي يعطي المؤسسة ثقة لدى الدائنين لحقوقهم.

أولا: الملاءة المالية

تعرف الملاءة المالية لشركات التأمين يتوافر القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها اتجاه حملة وثائق التأمين في

مواعيدها المقررة[1]، أي القدرة المالية لشركة التأمين على سدسا التزاماتها اتجاه حملة الوثائق في مواعيد استحقاقها[2].

وتكمن أهمية الملاءة المالية في النقاط التالية[3]:

- ✓ حماية مصالح حملة وثائق التأمين وذلك بالوفاء بمستحقاتهم في أوقاتها المحدد .
- ✓ ضمان نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية.

وتتمثل نسب الملاءة المالية لشركات التأمين فيما يلي:

$$\text{كفاية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي التعويضات}}$$

تعد كهامش أمان المؤمن لهم إذا كانت مرتفعة أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل عن حالة عسر مالي أو الإفلاس.

$$\text{الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأوراق المالية المستثمرة}}$$

تقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

$$\text{علاقة رأس المال بالاستثمارات} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة رأس المال على مواجهة مخاطر الاستثمار.

$$\text{الأصول الثابتة الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الثابتة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

[1]Christian Sainrapt, Dictionnaire General de l'Assurance, Arcature, Paris, 1996 , P1297 .

[2]- عيد أحمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين**، دار صفاء للطبعة والنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2001، ص29.

[3]- هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين**: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005 ، ص46.

تمثل مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة أصولها الثابتة.

$$\text{التعويضات للأرصدة التقنية} = \frac{\text{التعويضات}}{\text{الأرصدة التقنية}}$$

تسمح بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث حيث يستحسن أن تقترب من الواحد.

يمكن تعريف هامش الملاءة على أنه مبلغ معين من الموارد الإضافية الخالية من أية التزامات والذي يسمح لشركة التأمين من ضمان ملاءتها لحماية مصالح المؤمن لهم[1]، وتتضمن النسب التالية:

$$\text{هامش الملاءة} = \text{رأس المال الاجتماعي} + \text{الاحتياطات} + \text{الأرصدة المقننة} + \text{جديد من الترحيل}$$

$$\text{هامش الملاءة بالنسبة للحد الأدنى بالنسبة للأرصدة التقنية} = \frac{\text{الحد الأدنى للأرصدة التقنية}}{\text{هامش الملاءة}}$$

حيث:

$$\text{الحد الأدنى بالنسبة للأرصدة التقنية} = \text{الأرصدة التقنية} \times 15\%$$

يجب أن يكون هذه النسبة تساوي على الأقل 15 % من الأرصدة التقنية*

$$\text{هامش الملاءة بالنسبة للحد الأدنى بالنسبة لرقم الأعمال} = \frac{\text{الحد الأدنى بالنسبة رقم الأعمال}}{\text{هامش الملاءة}}$$

حيث:

$$\text{الحد الأدنى النسبة لرقم الأعمال} = \text{رقم الأعمال} \times 20\%$$

[1]- هدى بن محمد، مرجع سابق، ص57.

يجب أن لا قلت هذه النسبة عن 20 % من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين.

ثانيا: نسب السيولة

تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم لذلك ينبغي على إداراتها توخي الحذر في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي لذا تزودنا نسب السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين وأهم هذه النسب نجد[1]:

$$\text{الخصوم إلى الأصول السائلة} = \frac{\text{الخصوم}}{\text{الأصول السائلة}}$$

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية الحد المقبول لهذه النسبة هو 105%.

$$\text{الالتزامات المقننة للأصول السائلة} = \frac{\text{الالتزامات المقننة}}{\text{الأصول السائلة}}$$

تهدف هذه النسبة إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة الالتزامات المقننة** و المعدل المقبول هو 100%.

$$\text{الاحتياطات التقنية} = \frac{\text{التغير في الاحتياطي للسنة الواحدة}}{\text{السابق العام السابق}}$$

تعتبر مؤشرا لقيمة الاحتياطات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة ويكون حدها الأقصى المقبول هو 25%

$$\text{رصيد الوكلاء و الأقساط تحت التحصيل} = \frac{\text{رصيد الوكلاء و القساط تحت التحصيل}}{\text{الفائض}}$$

[1]- سليمة طبا يبية، مرجع سابق، ص83.

تفرق هذه النسبة بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا تعترضها مشاكل والحد الأقصى هو 40%.

ثالثا: نسب النشاط

تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها في تحقيق الأرباح من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة ، و الجدول الأتي يبين أهم مضامين نسب النشاط في شركات التأمين[1].

[1]- سليمة طبايبية،مرجع سابق، ص 82.

جدول رقم (2-9): نسب النشاط لشركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
الأقساط إلى حقوق المساهمين	صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين	تمتص حقوق المساهمين الخسائر غير العادية وكلما كانت مرتفعة دل على تحمل الشركة لأخطار أكبر وبحد أقصى 300%
الاحتفاظ بأقساط التأمين	الأقساط الصافية / إجمالي الأقساط	تشير إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين، المعدل المقبول هو أكثر من 50%.
تكلفة الحصول على رقم الأعمال	مصاريف التسيير / رقم الأعمال الإجمالي	تمكن من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم الأعمال.
تكلفة مصاريف المستخدمين	مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال الإجمالي – رقم أعمال الوكلاء العاملون	تسمح من معرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال.
معدل الأجور المقدمة	مصاريف المستخدمين / عدد المستخدمين	تبين معدل أجور المستخدمين المقدم.
إنتاجية المستخدمين	رقم الأعمال الإجمالي – رقم أعمال الوكلاء العاملون / عدد المستخدمين	تقيس مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال.
تكلفة الحوادث	تكلفة الحوادث / الأقساط الصافية للدورة الحالية	تقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة إذ يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من أجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة.
حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال	حقوق على المؤمن لهم / رقم الأعمال الإجمالي	تسمح بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم ويجب أن تكون منخفضة حتى تحصل الشركة على سيولة إضافية لإجراء توظيفات جديدة.
التوضيفات المالية	نواتج مالية / توضيفات مالية	معرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة من توظيف الأموال التي بحوزة الشركة.

المصدر: سليمة طبايبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، جامعة قالمة الجزائر، ص82.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات الربحية و المردودية

تم التطرق في هذا المطلب إلى مؤشرات تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية وهما مؤشري الربحية و المردودية .

أولا: نسب الربحية

تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة لذا تم وضع مجموعة من النسب لقيلس كفاءة و فعالية الشركة لأنها إن لم تتحصل على أرباح كافية فإن بقاءها أجل طويل في السوق سيكون مهددا ومن أهم نسب الربيحة نجد[1]:

$$\text{الاستثمار عائد} = \frac{\text{صافي الدخل من الاستثمار}}{\text{قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي و السابق}}$$

تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الاستثمارية لشركة التامين وحدها الأدنى المقبول هو 2%.

ثانيا: نسب المردودية

تعد المردودية الحكم الأولي على مدى فعالية تسيير شركات التأمين وقدرة إدارتها على تحقيق النتائج المرغوبة، والمردودية تعني قدرة الأموال الموظفة أو المستثمرة على تحقيق عوائد مالية[2].

حيث أن انخفاض النسبة يوقع هذه الشركات في وضعية حرجة تجاه متعامليها أما ارتفاعها فيعبر على حسن التسيير وفعالية إدارة شركة التأمين، وتتمثل نسب المردودية في ما يلي[3]:

$$\text{المصاريف الذاتية} = \frac{\text{الرواتب وملحقاتها}}{\text{رقم الأعمال}}$$

[1]- سليمة طبايبية، مرجع سابق، ص82.
[2]- الأرقم عبد الحفيظ، **التحليل المالي (الجزء الأول)**، مطبوعة الجامعية، جامعة منتوري بقسنطينة، 1999،ص 3.
[3]- سليمة طبايبية، مرجع سابق، ص84.

تأتي الرواتب وملحقاتها من العلاوات والعوائد الأخرى في المرتبة الثانية بعد التعويضات وذلك من إجمالي المصاريف لذا يتم مقارنتها مع إجمالي الأقساط حتى تعطي صورة على مدى كفاءة العمليات التي تقوم بها شركات التأمين.

$$\text{إجمالي الايرادات إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تحقق الأصول إيرادات وعوائد لا يستهان بها في شركات التأمين من خلال توظيفها للحصول على فوائد لتغطية التزاماتها تجاه المؤمن لهم .

تظهر ما تتحمله الشركة من مصاريف خدمتها في ضوء أصولها الموضحة في ميزانيتها أي ما تتحمله الشركة من مصاريف لقاء استثمار أموالها.

$$\text{نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءتها في استغلال أصولها.

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

تعبر عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمرة.

خلاصة الفصل:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من العمليات الفورية في الإدارة المالية فهي جزء من تقييم الأداء الكلي للشركة بحث تتيح لها إمكانية التعرف على مركزها المالي، تحديد الأخطاء والانحرافات وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن الطريقة أو الكيفية لمعالجتها بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء ، ومما سبق نلاحظ أنه يتم تقييم الأداء المالي للشركات الاقتصادية عن طريق مؤشرات اقتصادية والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أما شركات التأمين فتقيم أدائها المالي عن طريق مؤشرات مالية خاصة بها والمتمثلة في نسب الملاءة المالية، نسب السيولة ونسب الربحية وكذلك نسب المردودية ونسب النشاط لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في عملية تقييم الأداء المالي بقصد اتخاذ القرارات المالية ذات العلاقة بالشركة التأمين.

الفصل الثالث:
دراسة حالة شركة
أليانس للتأمينات
الجزائرية خلال الفترة
2015-2017

تمهيد:

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا النظرية، لا بد أن يكون لها جانب تطبيقي من أجل الإلمام بكل الجوانب الموضوع والتي تمكنا من خلالها التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بشركات التأمين، حيث تعمل كدور فعال في تأمين و ضمان الأملاك ضد كل المخاطر التي تهدد وجودها، ويتم ذلك عن طريق تقييم أداءها المالي باستعمال أدوات التحليل المالي الخاصة بهذا النوع من النشاط بحكم خصوصية استعماله لنظام محاسبي خاص به ومن أجل توسيع وترسيخ استخدام هذه الأدوات في الواقع سنحاول إسقاطه وإعطائه بعدا عمليا من خلال دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، بحيث سنتناول تقديم الشركة الخاصة أليانس للتأمينات، وذلك فيما يخص التعريف بها وبمنتجاتها وكذلك الهيكل التنظيمي لها، بالإضافة إلى رأس مالها، إلى جانب دخولها بورصة الجزائر، وهذا من أجل إبراز أهميتها البالغة في سوق التأمين الجزائري.

وسوف نقوم في حدود ما هو متاح لدينا من معلومات والتي تضمنتها التقارير السنوية لشركة أليانس للتأمينات على مستوى كلي وخلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2017 بدراسة وتقييم أدائه.

المبحث الأول: تقديم عام شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية باعتبارها الشركة محل الدراسة وعرض هيكلها التنظيمي والتطرق إلى أهم المنتجات التي تقدها الشركة مع إبراز رأس مالها ودخولها بورصة الجزائر،وذلك من خلال الفترة الممتدة ما بين 2015-2017.

المطلب الأول: تعريف وأهداف شركة أليانس

أولا: تعريف بشركة أليانس

I. نشأة شركة أليانس

إن إصدار قانون 95-07 من طرف وزارة المالية والذي يقوم على تحرير سوق التأمين والسماح لدخول الشركات الأجنبية من إنشاء شركة أليانس للتأمين، حيث تم اعتمادها من طرف وزارة المالية في 04 ديسمبر 2004 وتأسست من قبل مجموعة من المستثمرين فتم تعين مقرها الاجتماعي في عقارات احمد خليفاتي في ال)طريق الوطني رقم 05، المحمدية، الجزائر،العاصمة، وقد نشرت في الجريدة الرسمية في 2004/10/05 وكان رقم السجل التجاري **BO9714442** المسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري.

كان رأس المال الأولي يقدر ب 500 مليون دينار جزائري، ولكن تمت زيادة رأس المال الشركة إلى 800 مليون دينار في سنة 2010 وسيكون من المرجح أن ترتفع إلى 2.2 مليار دينار جزائري وسوف تكون زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب العام ووفقا للمرسوم 375-03 الصادر في 16 نوفمبر 2009 المتعلق والمتمم للمرسوم التنفيذي 344-95 الصادر في 30 أكتوبر 1995[1].

II. تعريف شركة أليانس

تعتبر أليانس للتأمينات في كل الفروع وهي شركة أسهم برأس مال وطني، وقعت بداية نشاطها في سنة 2005، وذلك بحصولها على الاعتماد رقم 05/122 بتاريخ 30 جويلية 2005، قصد ممارسة عمليات التأمين وإعادة التأمين وفي سنة 2006 بدأت بمزاولة نشاطها في السوق، تنتهج الشركة مخطط مدروس يرمي إلى انتشار محكم للوكالات عبر كامل التراب الوطني، والتي بواسطتها يتم ابتكار تطوير منتجات وخدمات تأمين جديدة وتحكم أفضل التكاليف العملياتية لتجسيد مستقبل واعد، بالإضافة السهر على تقديم خدمات تحظى برضا الزبائن ومن بينها الخدمة المتواصلة على مدار 24 ساعة وكافة أيام

[1] -www.allianceassurances.com/présentation ; consulté le: 30-05-2019

الأسبوع، والتي كانت الشركة سباقة في طرحها في سوق التأمينات، التي كانت الشركة سباقة في طرحها في سوق التأمينات، التي نجحت عبرها بكسب ثقة الزبائن والتواصل معهم[1].

توفير أليانس للتأمينات طاقما محترفا بكفاءة عالية تحرص على التزاماتها بتقديم نوعية التسيير المتميز، بفضل التحفيزات التي يحظى بها العاملون في شبكة الشركة، الشيء الذي يجعلها واحدة من اكبر الشركات أداء وحركية في سوق التأمين الجزائري.

وهي تمتلك شركتين فرعيتين[2]

- **الأولى ATA**(Algérie Touring Assistance):شركة ذات أسهم spa الموجهة لمساعدة المؤمنين الرائدة في السوق، تأسست سنة 2006 بين النادي السياحي الجزائري، تملك أليانس حوالي 74.99% من رأسمالها.
- **الثانية ORAFINA**: المتخصصة في أجهزة الإعلام الآلي Sarl، شركة ذات مسؤولية محدودة، تأسست سنة 2008، وتمتلك أليانس للتأمينات حوالي 60% من رأسمالها.

وفيما يلي بعض المعلومات الخاصة بالشركة :

- يقدر رأس مال الشركة ب 2.2 مليار دينار
- مدة حياة الشركة 99 سنة وتبدأ من تاريخ التسجيل في السجل التجاري
- تبدأ السنة المالية لشركة أليانس في 01 جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة.
- تقدر محفظة زبائن الشركة أليانس ب 300.000 زبون.
- تقدر اليد العاملة في شركة أليانس ب 310 شخص.
- تحتل شركة أليانس للتأمينات نسبة 0.0025% بما يعادل المرتبة 70 في السوق العالمية.

تقسم شبكة التجارية أليانس إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة، وخمس شركات جهوية تغطي 40 ولاية والمتمثلة في المديرية الجهوية للجزائر العاصمة، المديرية الجهوية لتلمسان، المديرية الجهوية لعنابة ،المديرية الجهوية لسطيف، المديرية الجهوية لوهران، وفي كل مديرية نجد وكالات مباشرة ووكالات عامة[3].

---

[1]- زيتوني اسيا، **دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين**، دراسة حالة شركة أليانس للتأ مينات الجزائرية(2110-2104)، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وحوكمة المؤسسات،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 54.

[2]- راضية مرسلي، **دراسة واقع وأفاق الشركات التأمين الخاصة في الجزائر**، دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تأمينات و بنوك، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2015-2016،ص50.

[3]- زيتوني اسيا، مرجع سابق، ص55.

ثانيا: أهداف شركة أليانس

تهدف شركة أليانس للمواصلة في مجال تحديد وتنويع شبكتها، حيث تهدف في المقام الأول الى فتح وكالة رئيسية في عاصمة كل الوكالات لبلوغ 200 وكالة على الأقل تقوم بعرض وتوزيع خدماتها التأمينية عبر التراب الوطني، كما ستواصل البحث وتطوير خدمات وعروض جديدة ملائمة لجميع الحاجات في مجال التأمين، حسب اتجاهات السوق الجزائري والشركات والمؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة فيه، مع منح الأفضلية لـ[1]:

- الاستثمارات القادرة على تحسين تسيير المخاطر مع أولوية الوقاية
- تطبيقات مخاطر التسيير (تحديد المخاطر، تحليلات وخرائط) من أجل مرافقة الشركات في مشاريعها الاستثمارية ونظم الإدارة فيها، وكذا في مجال تحديد احتياجات الأساسية في مجال التأمينات.
- السرعة في تسديد مبالغ التعويض عن الحوادث.

المطلب الثاني: منتجات وخدمات شركة أليانس وهيكلها التنظيمي

أولا: منتجات وخدمات شركة أليانس

تقوم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية بتقديم منتجات وخدمات متنوعة على حسب الطلب وحاجة الزبائن بوليصة التأمين أو في شكل باقة تم إعدادها بمراعاة الاحتياجات الخاصة للزبائن.[2]

I. التأمينات الموجهة للأفراد و المخصصة لـ :

- ✓ السيارات بما فيها المساعدة.
- ✓ الحوادث الفردية (حياة/ وفاة).
- ✓ المخاطر المعتمدة للسكنات.
- ✓ السفر(تأثيرفضاء شغل ووجهات أخرى، عمرة الحج).
- ✓ الكوارث الطبيعية.
- ✓ الصحة والاحتياط.

II. التأمينات المهنية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، المهن الحرة الحرفيين والتجار).

- ✓ السيارات أسطول صغير أو كبير).

[1]- زيتوني اسيا، **دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين**، مرجع سابق، ص54.

[2]-Offre commerciale, ALLTANCE ASSURANCES, https://allianceassurances.com.dz , consulté le: 30-05-2019.

- ✓ المساعدة (أسطول صغير أو كبير).
- ✓ المخاطر المتعددة المهنية (بما فيها المسؤولية المدنية و ضمانات أخرى).
- ✓ تأمين المجموعة (إضافي صحة).
- ✓ الكوارث الطبيعية، أضرار المياه.
- ✓ نقل البضائع بحرا وبرا وجوا.

III. التأمين على الأخطار الصناعية(الشركات الكبرى)

- ✓ حرائق ومخاطر ملحقة.
- ✓ تحطم الآلات.
- ✓ المسؤولية المدنية العامة.
- ✓ المسؤولية المدنية المهنية.
- ✓ المسؤولية المدنية "المنتجات المسلمة".
- ✓ الخسائر الاستغلال بعد حريق أو تحطم الآلات.
- ✓ خسارة منتجات مخزنة في غرف التبريد.
- ✓ تأمين أنظمة الإعلام ا لآلي الصغيرة.
- ✓ أسطول سيارات (أكثر من 25 سيارة).
- ✓ إضافي الصحة لفائدة المستخدمين.
- ✓ نقل البضائع بري، بحري، جوي.
- ✓ اضطرابات واحتياجات شعبية.

IV. التأمينات على البناء والأعمال الهندسية

- ✓ المسؤولية المدنية للمصمم (مكاتب الدراسات وهيئات المراقبة والمهندسين)
- ✓ المسؤولية المدنية لمنجز المشروع (المشرف على الإنجاز، مقاولون رئيسيون، أو مناولون في الإنجاز).
- ✓ جميع أخطار الورشات في الهندسة المدنية وكل أخطار تركيب ا لآلات والتجهيزات.
- ✓ نقل وتخزين وسيط شامل، لتجهيزات الورشة.
- ✓ جميع أخطار شاحنات الورشات.
- ✓ المسؤولية المدنية للوفاة.
- ✓ الحوادث الفردية للعاملين في الورشات.
- ✓ تأمينات على نقل المنتجات والتجهيزات.
- ✓ خسائر الاستغلال المسبق.

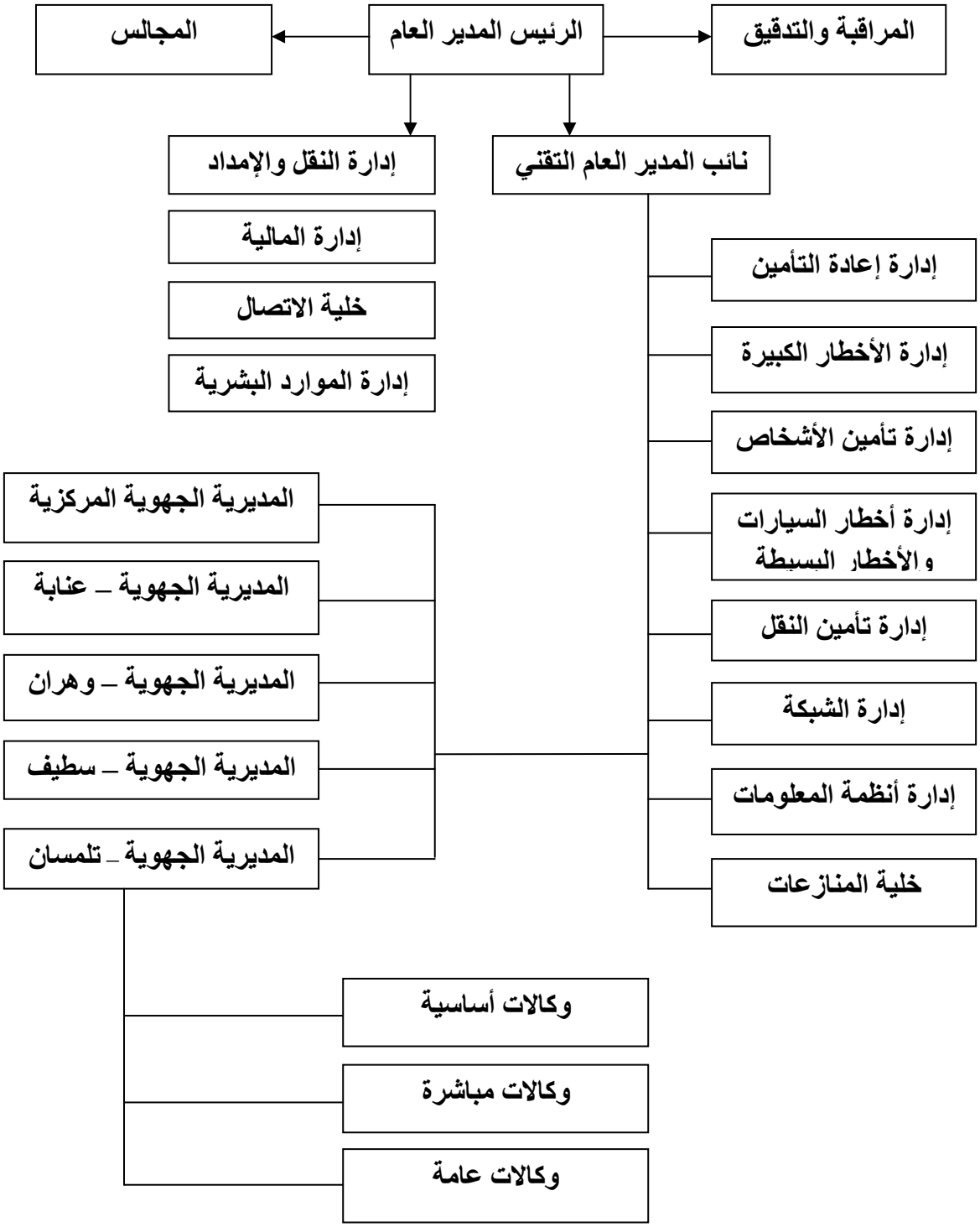
✓ وتجد الإشارة إلى أن شركة أليانس هي أو ل شركة خاصة تلتزم بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وكان هذا سنة 2009 ،من خلال الكلمة التي ألقاها الرئيس المدير العام للشركة بإحدى الملتقيات آنذاك حيث أكد بأن هذا الميثاق هو ضمان الثقافة بالنسبة للشركات، وإن الشركات الخاصة تتعهد أن تكون شفافة في حساباتها وإداراتها لعملائها والحكومات وجميع الجهات الفعالة الاقتصادية و الاجتماعية.[1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

أليانس للتأمينات متواجدة في جميع مناطق الجزائر ولقد عرفت شبكتها التجارية تطورا ملحوظا حتى نهاية سنة 2011 حيث تم افتتاح 193 مركز إنتاج مهيكلة إلى 11 وكالة رئيسية و 29 وكالة مباشرة و 59 وكيل عام و 29 ملحقة موزعة على 36 ولاية ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للشركة من خلال الشكل التالي:

[1]- فلاح حليمة، **دور قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية**، دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائري(وكالة بوراشد)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص: تأمينات وبنوك، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة،2017، ص ص40-41.

الشكل(3-1): الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر: العابدي دلال، حكومة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص: محاسبة، جامعة بسكرة، 2015.

المطلب الثالث: تطور رقم أعمال شركة أليانس ودخولها بورصة الجزائر

أولا: تطور رقم أعمال شركة أليانس للتأمينات

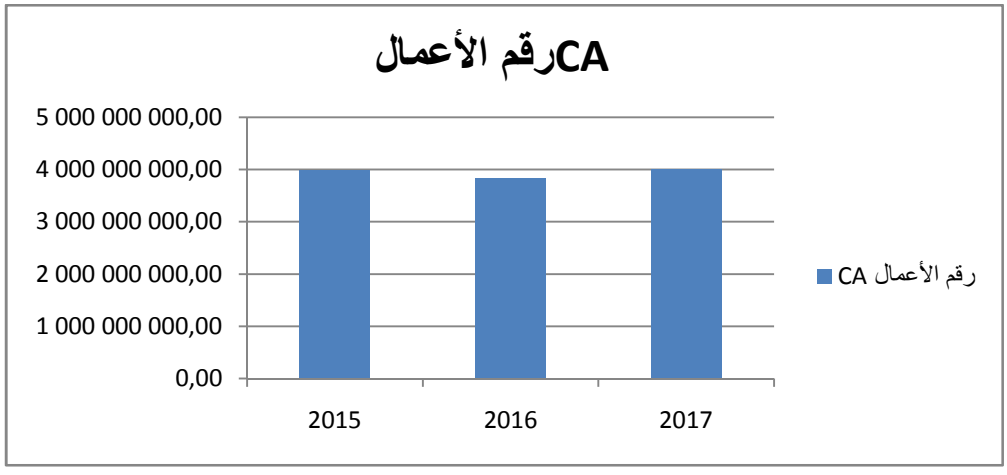
حققت شركة أليانس للتأمينات تطورا ملحوظا في رقم أعمالها والشكل الموالي يبين تطور رقم أعمال شركة أليانس خلال الفترة2015-2017.

جدول رقم(3-1): تطور رقم أعمال شركة أليانس خلال الفترة 2015-2017 **الوحدة: دج**

رقم الأعمال CA			
	2015	2016	2017
أقساط المدفوعة	4 431 359 330,94	4 564 683 710,39	4 802 292 226,59
الأقساط المقبولة	0,00	0,00	0,00
الأقساط المتنازل عليها	590 741 562,03	911 553 392,52	935 690 863,23
أقساط مدفوعة مؤجلة صافية	5 167 551,44	42 061 681,44	68 164 608,71
عمولات مقبوضة	147 510 687,40	227 906 405,78	214 716 211,01
عمولات مدفوعة	0,00	0,00	0,00
رقم أعمال CA	3 982 960 904,87	3 838 975 042,21	4 013 152 965,66

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2015-2017

الشكل رقم (3-2): تطور رقم أعمال شركة أليانس خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

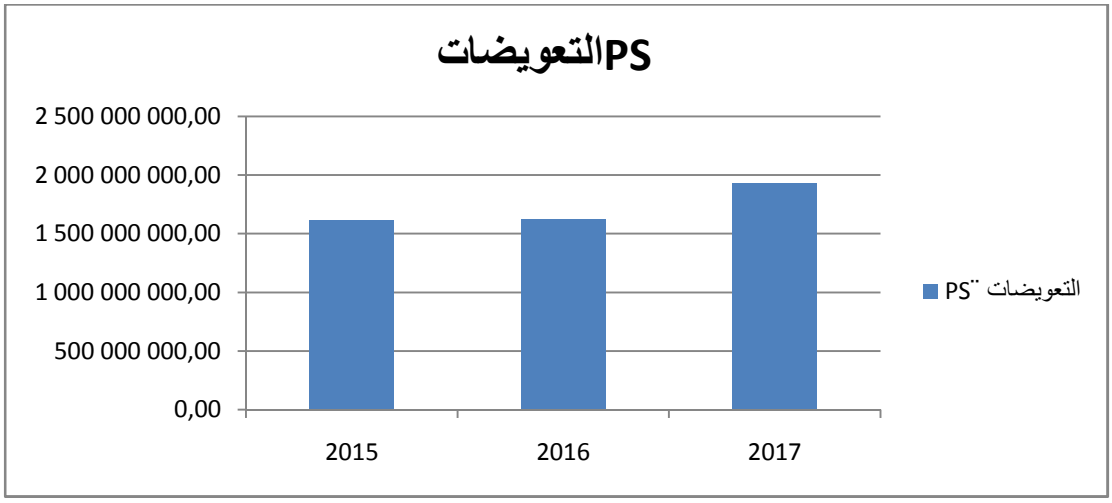
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن شركة أليانس حققت تذبذبا في رقم أعمالها حيث قدر في سنة 2015 بـ **3 982 960 904,87** دج، وحققت تراجع في رقم أعمالها قدر بـ **3 83 975 042,21** دج في سنة 2016، وارتفع في سنة 2017 إلى أن بلغ **4 013 152 965,66**دج، وهذا ناتج عن مبالغ الأقساط المدفوعة من قبل المؤمن لهم التي ارتفعت خلال سنوات الدراسة والتي تشكل الجزء الكبير في حساب رقم الأعمال وهذا ناتج عن التسويق الذي تتبعه لترويج منتجاتها التأمينية مما يدل على زيادة الحصة السوقية لشركة أليانس.

جدول رقم (3-2): تطور حجم التعويضات لشركة أليانس خلال الفترة 2015-2017

	التعويضات ps		
	2015	**2016**	**2017**
التعويضات على العمليات المباشرة	1 661 332 293,49	1 852 605 944,36	2 135 239 352,46
التعويضات على المقبولات	0.00	0.00	0.00
التعويضات على التنازل	44 507 710,37	228 068 293,46	199 955 419,01
التعويضات على إعادة التنازل	0.00	0.00	0.00
التعويضات ps	1 616 824 583,12	1 624 537 650,90	1 935 283 933,45

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2015-2017.

الشكل رقم (3-3) تطور حجم التعويضات لشركة أليانس خلال الفترة 2015-2017.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

عرفت الشركة خلال الفترة 2015-2017 المبينة في الشكل أعلاه أن حجم التعويضات سنة 2015 بلغ **1 616 824 583,12** دج أما في سنة 2016 فارتفع إلى **1 624 537 650,90**دج و في سنة 2017 ارتفع حجم التعويضات ليصل إلى **1 935 283 933,45**دج ،وهذا ما يدل على أن الشركة تقوم تسديد المطالبات والوفاء بالالتزامات اتجاه المؤمنين لهم وهذا ما يعكس إلى حد ما المجهودات المبذولة من قبل الشركة لتحسين صورتها ولزيادة الثقة فيها وبالتالي توطيد العلاقة مع العملاء.

ثانيا: دخول شركة أليانس بورصة الجزائر

نتيجة لرغبة الشركة في رفع رأس مالها إلى 5.2 مليار دينار لجأت إلى عملية الإكتتاب العام تمهيدا لإدراج حصة من أسهمها في بورصة الجزائر، حيث تمت فترة الإكتتاب من 02 نوفمبر2010 إلى1 ديسمبر 2010 وتأتي هذه العملية بعد منح لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها الضوء الأخضر من خلال موافقتهم يوم 02 أو ت 2010 تحت رقم 2010/02 ،وقد حدد سعر االكتتاب ب830 دينار للسهم الواحد وتأتي هذه الخطوة وفقا للقرار 09-375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 يعدل ويكمل المرسوم رقم 95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين. حيث وافقت الجمعية العامة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية بالجمعية غير العادية في 21 جويلية 2010 على زيادة رأس مال الشركة والمقترح من اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 20 جويلية 2010.

وتعتبر شركة أليانس أول مؤسسة من القطاع الخاص تدخل إلى البورصة، ولقد بلغت الأموال التي تم رفعها بمقدار 4.1مليار دينار.

وتسعى شركة أليانس إلى تحقيق جملة من الأهداف، حيث اعتبر الرئيس المدير العام لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية فتح رأس مال الشركة عن طريق البورصة عملية تاريخية بالنسبة للشركة والسوق المالية، كما أكد بأن هناك أهداف إستراتجية ستحقق من وراء العملية الأولى من نوعها في تاريخ السوق المالية الجزائرية ومن بين أهداف التي ذكرها ما يلي[1]:

- رفع رأس مال الشركة تطبيقا لشروط قانون التأمينات لسنة 2009 .
- اقتسام الثروة الناجمة عن العملية من خلال إعطاء فرصة جديدة للجزائريين لتوظيف أموالهم عن طريق وسائل جديدة الإدخار.
- المساهمة في تفعيل بورصة الجزائر من قبل المتعاملين العموميين والخواص.
- زيادة حصة الشركة في السوق.
- ابتكار منتجات جديدة .
- توظيف مهارات جديدة وتحسين نظام الحوافز وقياس الأداء.
- زيادة التوصل مع المساه

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ودراسة وتحليل توازنات المالية والنسب المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

يتناول هذا المبحث عملية تقييم الأداء المالي لشركة أليانس، وهذا من خلال بعض المؤشرات المدروسة في الفصل الثاني، التي تقيس مدى نجاح شركة وتطورها عن طريق تحليل بيانات القوائم المالية لشركات من أجل الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات فإننا التحليل المالي من أجل تقييم أداء الشركة في قياس كفاءتها الإنتاجية و الإدارية و يتم هذا التحليل عن طريق استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين.

المطلب الأول: قياس وتقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

أولا: الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2015-2016-2017.

من أجل قياس الأداء المالي لشركة أليانس ، يجب أولا تحويل ميزانيات المالية للشركة لميزانيات مالية مختصرة، حيث جمعنا معلومات من خلال التقارير المالية للشركة التي ورد فيها تطور الأصول والخصوم.

[1]- فلاح حليمة، **دور قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص43.

الجدول رقم (3-3): الميزانية المالية المختصرة خلال الفترة 2015-2017 **الوحدة: دج**

الأصول	المبالغ			الخصوم	المبالغ		
	2015	2016	2017		2015	2016	2017
الإستخدمات الثابتة	**2 797 241 567,93**	**3 486 421 116,53**	**3 323 201 803,08**	**موارد دائمة**	**3 489 162 750,75**	**3 887 371 801,22**	**3 908 721 886,47**
القيم الثابتة المعنوية	104 450 215,77	78 165 325,57	58 522 611,88	رؤوس الأموال الخاصة	2 881 705 827,02	3 085 479 620,09	3 241 417 617,04
القيم الثابتة المادية	1 274 266 305,40	1 480 182 513,97	1 629 754 066,63	خصوم غير جارية	607 456 923,73	801 892 181,13	667 304 269,43
القيم الثابتة المالية	1 418 525 046,76	1 928 073 276,99	1 634 925 124,57	**موارد الإستغلال**	**3 710 923 124,71**	**3 797 226 583,62**	**4 294 572 702,17**
الاستخدمات الاستغلال	**3 690 153 541,75**	**3 688 277 638,81**	**4 232 469 852,05**	موردون وحسابات ملحقة	2 678 696 437,15	2 690 363 117,37	3 112 862 019,72
القيم الغير الجاهزة	2 780 153 541,75	3 278 277 638,81	3 382 469 852,05	ضرائب	567 194 054,27	677 621 774,56	811 244 262,84
قيم الجاهزة	910 000 000,00	410 000 000,00	850 000 000,00	ديون أخرى	465 032 633,29	429 241 691,69	370 466 419,61
الاستخدمات خارج الاستغلال	-	-	-	**موارد خارج الإستغلال**	-	-	-
الاستخدمات الخزينة	**712 650 765,78**	**509 899 629,51**	**647 622 933,52**	**موارد الخزينة**	-	-	-
المجموع الأصول	**7 200 045 875,46**	**7 684 598 384,85**	**8 203 294 588,65**	**مجموع الخصوم**	**7 200 085 875,46**	**7 684 598 384,84**	**8 203 294 588,64**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات ميزانية المالية خلال الفترة 2015-2017

ثانيا: قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة التوازن المالي

من أجل معرفة مدى توازن السيول لدى شركة أليانس نقوم بقياس التوازنات المالية، وذلك من خلال حساب رؤوس أموال العاملة بالإضافة إلى الخزينة واحتياجات رأس المال العامل.

I. رؤوس الأموال العاملة:

يمكن قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة رؤوس الأموال العاملة كما يلي:

- رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الصول الثابتة.
- رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة.
- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.
- رأس المال العامل الأجنبي = الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية.

الجدول رقم (3-4): قياس رؤوس الأموال العاملة 2015-2017

السنوات	العملية	النتيجة
رأس المال العامل (من أعلى الميزانية)		
2015	2 797 241 567,93 - 3489162750,75	691 921 182,82
2016	3 486 421 116,53 - 3887371801,22	400 950 684,69
2017	3 323 201 803,08 - 3908721886,47	585 520 083,39
رأس المال العامل (من أسفل الميزانية)		
2015	3710923124,71 - 4402804307,53	691 921 182,82
2016	3797226583,62 - 4198177268,32	400 950 684,69
2017	4294572702,17 - 4880092785,57	585 520 083,39
رأس المال العامل الإجمالي		
2015	3 690 153 541,75	3 690 153 541,75
2016	3 688 277 638,81	3 688 277 638,81
2017	4 232 469 852,05	4 232 469 852,05
رأس المال العامل الخاص		
2015	2 797 241 567,9 - 2881705827,02	84 464 259,12
2016	3 486 421 116,53 - 3 085 479 620,09	- 400 941 496,44
2017	3 323 201 803,08 - 3 241 417 617,04	- 81 784 186,04
رأس المال العامل الأجنبية		
2015	3 710 923 124,71 +607456923,73	4318380048
2016	3 797 226 583,62 + 801 892 181,13	4599118765
2017	4 294 572 702,17 +667304269,43	4961876972

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات السابقة

1. تقييم رؤوس الأموال العاملة:

يمكن تقييم الأداء المالي بناء على نتائج الجدول كما يلي:

- **النسبة لرأس المال العامل الإجمالي:** نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن رؤوس الأموال الإجمالية كلها موجبة، ولكنها تختلف من سنة إلى أخرى تمثلت فيما يلي:

- **سنة 2015:** تمثلت قيمته في **691 921 182,82** ، وهنا نلاحظ أن الشركة في وضعية مريحة ، وهذا راجع إلى أن الشركة لديها فائض من الأموال عليها إعادة استثماره لأنه يعتبر أموال مجمدة لدى شركة، وبالتالي استغلال هذه الأموال من أجل زيادة هذه العوائد.
- **سنة 2016:** تمثلت قيمته في **400 950 684,69** ، نلاحظ أن قيمة الصول المتداولة انخفضت ، وهذا راجع إلى انخفاض في قيم الجاهزة و الاستخدامات الخزينة.
- **سنة 2017:** تمثلت قيمته في **585 520 083,39** ، نلاحظ أن قيمة أصول المتداولة ارتفعت ، وهذا راجع إلى الارتفاع في قيم الجاهزة و الاستخدامات الخزينة.

- **النسبة لرأس المال العامل الإجمالي:** نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن رؤوس الأموال العاملة الإجمالية كلها موجبة، ولكنها تختلف من سنة إلى أخرى تمثلت فيما يلي:

- **سنة 2015:** تمثلت قيمته في **3 690 153 541,75** وهنا نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة كبيرة، وهذا راجع إلى أن الشركة لديها فائض من الموال عليها إعادة استثماره، لأنه يعتبر أموال مجمدة لدى شركة.
- **سنة 2016:** تمثلت قيمته في **3 688 277 638,81**، نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة قد انخفضت قليلا مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا راجع إلى انخفاض في قيم الاستغلال و الاستخدامات الخزينة.
- **سنة 2017:** تمثلت قيمته في **4 232 469 852,05**، نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة ارتفعت مقارنة بالسنة التي قبلها، وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع قيم الجاهزة والاستخدامات الخزينة.

- **النسبة لرأس المال العامل الخاص:** لاحظنا أن رؤوس الأموال العاملة الخاصة مثلت قيم موجبة وأخرى سالبة.

- **سنة 2015:** تمثلت قيمته في **84 464 259,12** ، نلاحظ أن القيمة موجبة، وهذا يوحي بأن الشركة، أموالها الخاصة غطت التزاماتها.
- **سنة 2016:** تمثلت قيمته في(**400 941 496,44**) ، نلاحظ أن هته القيمة سالبة، وهذا يوحي بأن الشركة قامت بالاستدانة، وأن أموالها الخاصة لم تغط التزاماتها.
- **سنة 2017:** تمثلت قيمته في (**81 784 186,04**) ، نلاحظ أن قيمة رأس المال الخاص سالبة وانخفضت مقارنة بالسنة السابقة ، وهذا يعني أن أموالها الخاصة للشركة لم تغط التزاماتها.

- **النسبة لرأس المال العامل الأجنبي:** يمكن تقييمها على النحو التالي:

- **سنة 2015:** نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ويقدر بـ **4 318 380 048,44** ، نلاحظ أن هذه القيمة معتبرة وهذا يدل على أن الشركة تعتمد في تمويلها على جزء من الديون، ولكن على الشركة عدم التمادي في الاستدانة لكي لا تقع في خطر الإفلاس.

- **سنة 2016:** نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ويقدر بـ **4 599 118 764,75** نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي ارتفع ، وهذا راجع لارتفاع الأموال الخاصة وانخفاض قليل من الديون.

- **سنة 2017:** نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ويقدر بـ **4 961 876 971,60** نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي ارتفع قليلا، مقارنة بالسنة السابقة، وهذا راجع لارتفاع الأموال الخاصة وانخفاض قليل في الديون.

II.احتياجات رأس المال العامل من الخزينة

يمكن قياس وتقييم احتياجات رأس المال العامل و الخزينة من خلال ما يلي:

- **احتياجات رأس المال العامل** = (مجموع الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)- (مجموع الديون القصيرة الأجل – سالفات مصرفية)
- **الخزينة** = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (3-5): قياس احتياجات رأس المال العامل و الخزينة 2015-2017.

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
احتياجات رأس المال العامل و الخزينة	**احتياجات رأس المال العامل**		
	2015	3 710 923 124,71 - 2780153541,75	(930769582.96)
	2016	3 797 226 583,62 - 3278277638,81	(518948944.81)
	2017	4 294 572 702,17 - 3382469852,05	(912102850.12)
	الخزينة		
	2015	(20769582.96)-691921182,82	712690765.78
	2016	(108948944.8)-400950684,69	509899629.49
	2017	(62102850.12)-585520083,39	647622933.51

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات السابقة

- **تقييم احتياجات رأس المال العامل**

يمكن تقييم الأداء المالي بناء على نتائج الجدول السابق كما يلي:

- **احتياجات رأس المال العامل قيمت كما يلي:**

- **سنة 2015**: نلاحظ احتياجات رأس المال العامل سالبة، حيث قدرت قيمتها:**(930769582.96)** ،أي أن موارد لم تغطي احتياجات التمويل، وعلى الشركة محاولة الحصول على الديون قصيرة الأجل من اجل تغطية التزاماتها نشاطها.

- **سنة 2016:** نلاحظ احتياجات رأس المال العامل سالبة، حيث قدرت قيمتها:**(518948944.81)** ،أي أن موارد لم تغطي احتياجات التمويل، وعلى الشركة محاولة الحصول على الديون قصيرة الأجل من اجل تغطية التزاماتها نشاطها.

- **سنة 2017:** نلاحظ احتياجات رأس المال العامل سالبة، حيث قدرت قيمتها:**(912102850.12)** ، حيث ارتفعت اكثر من السنة السابقة، ويدل على ارتفاع في قيمة الاحتياطات وأن الشركة لم تحسن من وظعيتها، وهذا ما أظهرته الزيادة في رأس المال.

- **الخزينة:** يمكن توضيح قيم التغيير في الخزينة من خلال الجداول أعلاه كما يلي:

- **سنة 2015:** نلاحظ أن قيمة الخزينة موجبة، حيث بلغت **712690765.78** ، أي أن موارد الدورة وهذا يدل على أن الشركة لديها سيولة باستطاعتها تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

- **سنة 2016:** نلاحظ أن قيمة الخزينة موجبة وانخفضت قليلا، حيث بلغت **509899629.49** وهذا يدل على أن الشركة لديها سيولة باستطاعتها تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

- **سنة 2017:** نلاحظ أن قيمة الخزينة ارتفعت قليلا، حيث بلغت **647622933.51** ، وهذا يدل على أن الشركة لديها السيولة ولا يمكن تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي نلاحظ أن لديها فائض في الأموال عليها أن تستغلها في استثمارات جديدة، لكن هذه الأموال عبارة عن أموال مجمدة.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل نسب الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

تم التطرق في الجانب النظري إلى أهم النسب الخاصة بالملاءة المالية حيث تم حساب ثلاث نسب أساسية وذلك لعدم توفر المعطيات كافية و هذا من خلال المعطيات والمتمثلة في القوائم المالية.

أولا: حساب نسب الملاءة المالية

I. حساب نسبة كفاية الأموال المالية

الجدول رقم (3-6): حساب نسبة كفاية الأموال الخاصة

السنوات / البيان	نسبة كفاية الأموال الخاصة		
	2015	2016	2017
الأموال الخاصة CP	**2 881 705 827,02**	**3 085 479 620,09**	**3 241 417 617,04**
رأس المال	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
الاحتياطات	141 214 908,44	177 517 036,90	219 710 204,70
النتيجة الصافية	363 021 284,57	421 931 678,07	432 140 991,95
الترحيل من جديد	171 755 454,01	280 316 725,12	383 852 240,39
إجمالي التعويضات PS	**1 616 824 583,12**	**1 624 537 650,90**	**1 935 283 933,45**
نسبة كفاية الأموال الخاصة CP/PS	178,23	189,92	167,490

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2015-2017.

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية في ارتفاع محسوس حيث بلغت سنة 2015 بنسبة 178% لترتفع هذه النسبة سنة 2016 إلى 189% كما انخفضت هذه النسبة في سنة 2017 حيث قدرة بـ 167%.

II. حساب نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة

الجدول رقم(3-7): حساب نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة

البيان / السنوات	نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة		
	2015	2016	2017
الأصول الثابتة IC	**1 274 306 305,40**	**1 480 209 513,97**	**1 629 754 066,63**
أراضي	302 943 100,00	497 943 100,00	497 943 100,00
مباني	606 733 017,80	593 066 623,62	593 073 291,69
أصول ثابتة أخرى	302 240 599,10	314 776 493,85	392 299 453,95
الأصول المتنازل عنها	55 958 400,00	55 985 400,00	55 958 400,00
الأصول المتداولة	6 391 188,50	18 437 896,50	90 479 820,99
الأموال الخاصة CP	**2 881 705 827,02**	**3 085 479 620,09**	**3 241 417 617,04**
الأصول الثابتة للأموال الخاصة IC/CP	**44,22055483**	**47,97340110**	**50,27905254**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2015-2017.

التعليق:

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة في ارتفاع دائم حيث بلغت النسبة سنة 2015 بـ **44%** لترتفع سنة 2016 إلى **47%** أما في سنة 2017 عرفت كذلك ارتفاع محسوس قدر بـ **50%**.

III. حساب نسبة التعويضات للأرصدة التقنية

الجدول رقم(3-8): حساب نسبة التعويضات للأرصدة التقنية

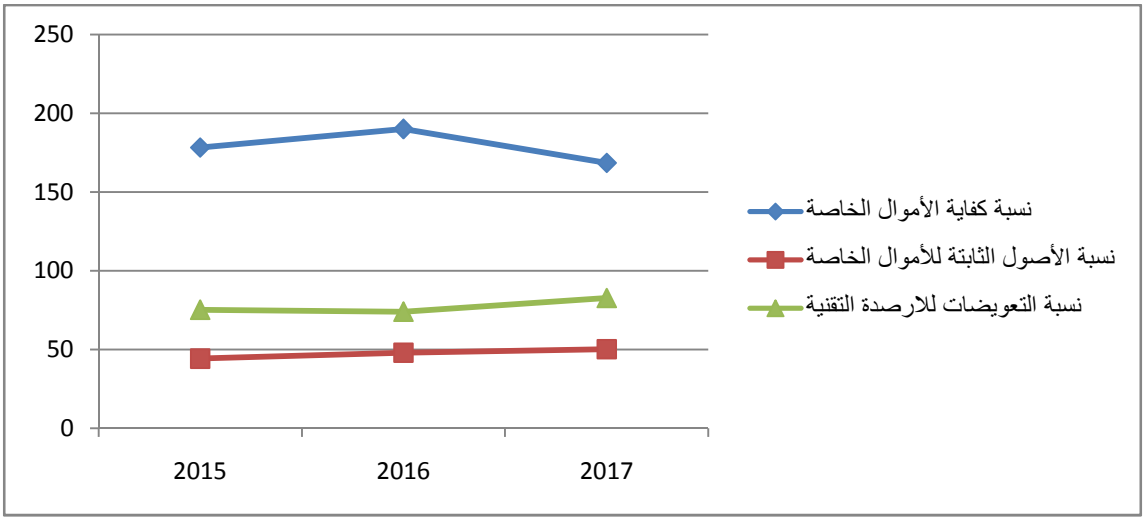
	نسبة التعويضات للأرصدة التقنية		
	2015	2016	2017
التعويضات ps	1 616 824 583,12	1 624 537 650,90	1 935 283 933,45
الأرصدة التقنية PT	2 151 956 921,39	2 197 542 866,11	2 341 004 462,42
نسبة التعويضات للأرصدةPS/PT	**75,13275787**	**73,92518599**	**82,66895534**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2015-2017.

التعليق:

من خلال الجدول نجد أن نسبة التعويضات للأرصدة التقنية في سنة 2015 قدرت بـ **75%** لتنخفض في سنة 2016 إلى 73% في حين ارتفعت إلى **82%** في سنة 2017.

الشكل رقم (3-4): تطور نسب الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة أليانس الجزائرية

التفسير:

من الشكل أعلاه يتبين أن نسبة كفاية رأس المال متذبذبة تارة منخفضة وتارة مرتفعة ويعود التذبذب الحاصل في هذه النسبة إلى حجم التعويضات التي تقدمها الشركة للمؤمن لهم أي كلما ارتفع حجم التعويضات انخفضت نسبة كفاية الأموال الخاصة وعموما يتضح لنا أن الشركة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير لتغطية التزاماتها اتجاه المؤمن لهم دون اللجوء إلى أموال الغير أي الأقساط.

أما فيما يخص نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة في حالة متزايدة باستمرار هذه النسبة تدل على أن الأموال الخاصة للشركة تغطي إجمالي الأصول الثابتة كما هو الحال في سنة 2017 حيث قدرت بـ **50%** .

أما بالنسبة لنسبة التعويضات للأرصدة التقنية فهي متزايدة باستمرار وبنسب متفاوتة وهذا يدل على أن الشركة تقوم بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم وهي الحالة الأحسن للشركة.

ثانيا: حساب هامش الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

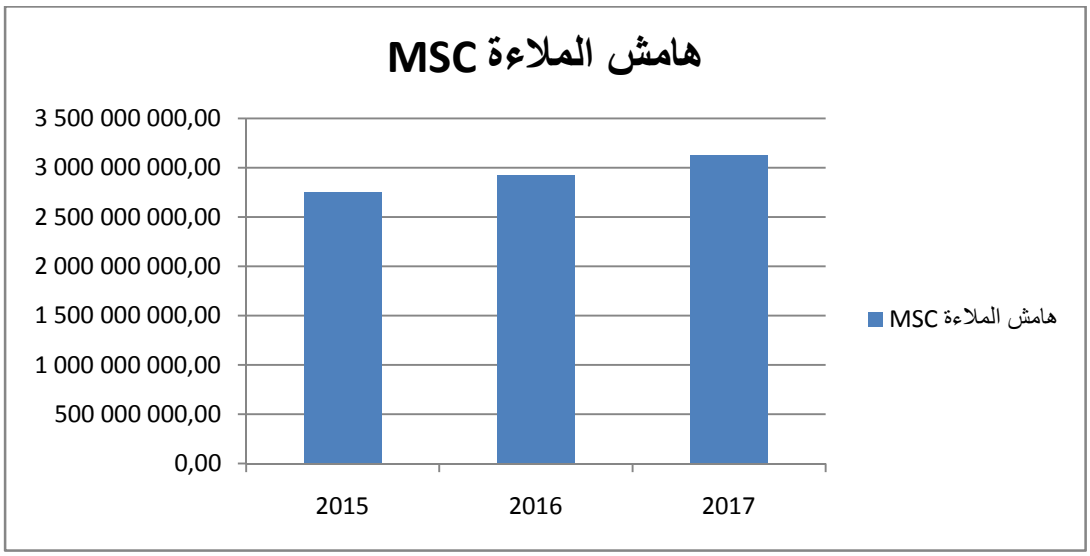
الجدول رقم(3-9): هامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

هامش الملاءة MSC			
السنوات / البيان	2015	2016	2017
رأس المال المدفوع	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
احتياطات	141 214 908,44	177 517 036,90	219 710 204,70
الترحيل من جديد	171 755 454,01	280 316 725,12	383 852 240,39
الأرصدة المقننة PR	230 982 818,58	258 526 731,01	319 860 719,16
هامش الملاءة MSC	2 749 667 361,03	2 922 074 673,03	3 129 137 344,25

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس خلال الفترة 2015-2017.

من خلال الجدول يتبين لنا أن هامش الملاءة للشركة في تزايد مستمر خلال الفترة 2015-2017 بحيث في سنة 2015 قدر بـ 361,03 667 749 2 دج وارتفع في سنة 2016 إلى 673,0 074 922 2 3 دج ، ليرتفع في سنة 2017 إلى 344,25 137 129 3 دج.

الشكل رقم(3-5): تطور هامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

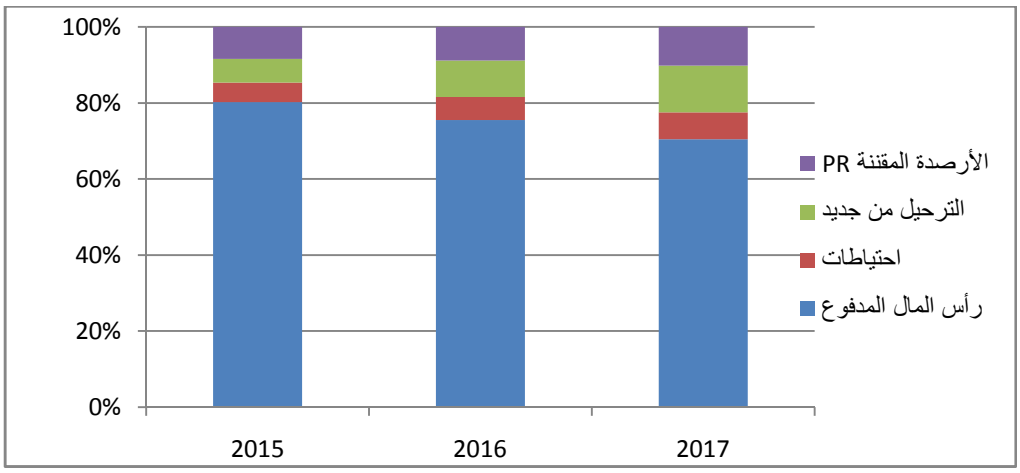


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

التفسير:

توفر هامش ملاءة كبير للشركة يحميها من الأخطار والأزمات الاقتصادية المفاجأة مثل: وجود ركود في السوق المالي أو انخفاض في معدلات الفائدة أو تدهور في القيمة الحقيقية للاستثمارات ومن الشكل أعلاه يتضح أن هامش الملاءة للشركة يتزايد باستمرار من سنة إلى أخرى وتراجع هذه الزيادات المتتالية على الزيادات المتتالية لعناصر المكونة له أي ارتفاع كل من الاحتياطات والترحيل من جديد وكذلك الأرصدة المقننة ما عدا رأس المال الذي بقي ثابت طيلة الفترة المدروسة وهذا ما موضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-6): تطور العناصر المكونة لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

I. حساب الحدود الدنيا لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

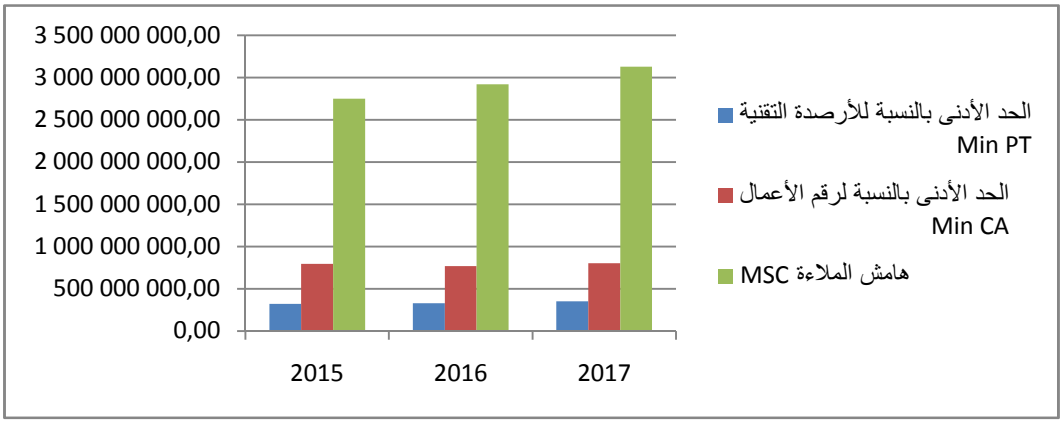
الجدول رقم(3-10): الحدود الدنيا لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

الحدود الدنيا للهامش الملاءة MSC			
السنوات / البيان	2015	2016	2017
الأرصدة التقنية PT	2 151 956 921,39	2 197 542 866,11	2 341 004 462,42
الحد الأدنى بالنسبة للأرصدة التقنية Min PT	**322 793 538,21**	**329 631 429,92**	**351 150 669,36**
رقم الأعمال CA	3 982 960 904,87	3 838 975 042,21	4 013 152 965,66
الحد الأدنى بالنسبة لرقم الأعمال Min CA	**796 592 180,97**	**767 795 008,44**	**802 630 593,13**
هامش الملاءة MSC	2 749 667 361,03	2 922 074 673,03	3 129 137 344,25
هامش الملاءة بالنسبة للحد الأدنى بالنسبة للأرصدة التقنية	8,52	8,86	8,91
هامش الملاءة بالنسبة للحد الأدنى بالنسبة لرقم الأعمال	3,45	3,81	3,90

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2015-2017.

ويمكن ترجمة هذه النتائج المتوصل إليها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-7): تطور الحدود الدنيا لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

التفسير:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هامش الملاءة المالية المحقق خلال السنوات المدروسة قد تجاوزت الهامش الواجب تشكيله على أساس نسبة **15%** من الأرصدة التقنية ونفس الأمر بالنسبة للهامش الواجب تشكيله على أساس نسبة **20%** من رقم الأعمال ومنه نستخلص بأن هامش الملاءة المالية مشكل بطريقة سليمة وبقيم كافية وفائض معتبر عن ما هو مطلوب قانونا في إطار قواعد الملاءة المالية في الجزائر ما يجعلها قادرة على مواجهة أي خطر مفاجئ في الوفاء على التزاماتها اتجاه ذوي الحقوق من حملة الوثائق والمساهمين.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل نسب المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النسب المالية المستعملة في شركات أليانس للتأمينات وتم حساب نسب السيولة المالية: نسبة المخصصات التقنية للأصول السائلة ونسبة الخصوم إلى الأصول السائلة ونسب النشاط:نسبة تكلفة الحصول على رقم الأعمال ونسبة تكلفة الحوادث وكذلك نسب المردودية ومن بين هذه النسب: نتيجة الدورة الصافية إلى إجمالي الأصول (المردودية الاقتصادية **ROA**) كذلك مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية ROE).

أولا:حساب السيولة المالية

الجدول رقم(3-11): تطور الالتزامات المقننة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

الالتزامات المقننة ER			
	2015	**2016**	**2017**
الأرصدة التقنية **PT**	2 151 956 921,39	2 197 542 866,11	2 341 004 462,42
الأرصدة المقننة **PR**	230 982 818,58	258 526 731,01	319 860 719,16
الالتزامات المقننة **PT+PR**	2 382 939 739,97	2 456 069 597,12	2 660 865 181,58

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2015-2017.

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الالتزامات المقننة عرفت ارتفاع محسوس خلال الفترة المدروسة حيث بلغت سنة 2015 حوالي **2 382 939 739,97** دج إلا أن في سنة 2016 حققت ارتفاعا قدر بـ **2 456 069 597,12دج** وفي سنة 2017 ارتفع حجم الالتزامات المقننة ليصل إلى **2 660 865 181,58**دج.

I. حساب نسبة المخصصات التقنية للأصول السائلة

الجدول رقم (3-12): نسبة المخصصات التقنية للأصول السائلة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

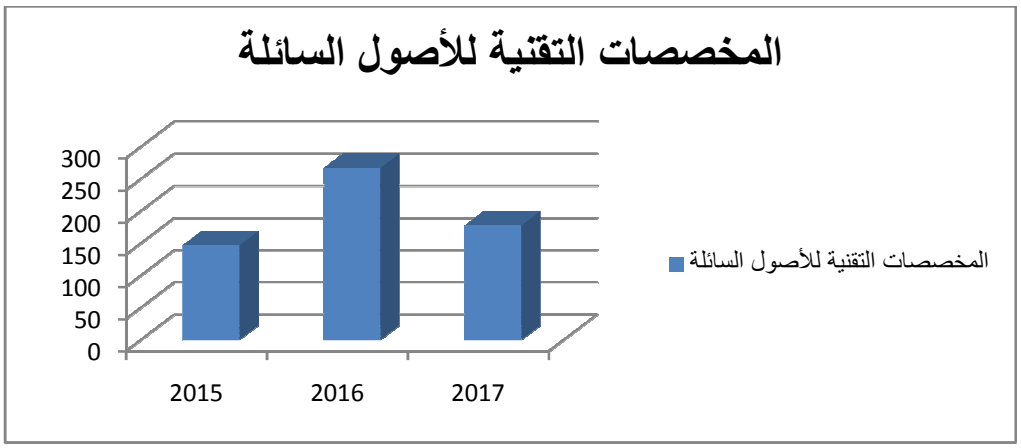
السنوات / البيان	المخصصات التقنية للأصول السائلة		
	2015	2016	2017
المقتنة الإلتزامات ER	**2 382 939 739,97**	**2 456 069 597,12**	**2 660 865 181,58**
الأصول السائلة	**1 622 650 765,78**	**919 899 629,51**	**1 497 622 933,52**
أصول جارية أخرى	910 000 000,00	410 000 000,00	850 000 000,00
الخزينة	712 650 765,78	509 899 629,51	647 622 933,52
المخصصات التقنية	**146,8547509**	**266,9932152**	**177,6725718**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2015-2017.

التفسير:

من خلال الجدول يلاحظ أن نسبة المخصصات التقنية قد فاقت المعدل المقبول قانونا أي بنسبة **100 %** وأنها تتزايد باستمرار حيث بلغت في سنة 2015 ما يعادل **146%** لترتفع في سنة 2016 حوالي **266%** لتنخفض إلى **177%** في سنة2017 وهذا ما يعني على أن الشركة لا تتوافر لديها السيولة اللازم ة للوفاء بالتزاماتها المالية والمتعلقة أساسا بالتعويضات مما يدل على أن الشركة تحتاج إلى سيولة ولا تمتلك إلى نقدية كافية لتغطية احتياجاتها الدورية وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-8): تطور المخصصات التقنية للأصول السائلة



المصدر: من إعداد الطالبتين الإعتمادا على برنامج Excel

II. حساب نسبة الخصوم إلى الأصول السائلة

الجدول رقم(3-13): نسبة الخصوم للأصول السائلة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

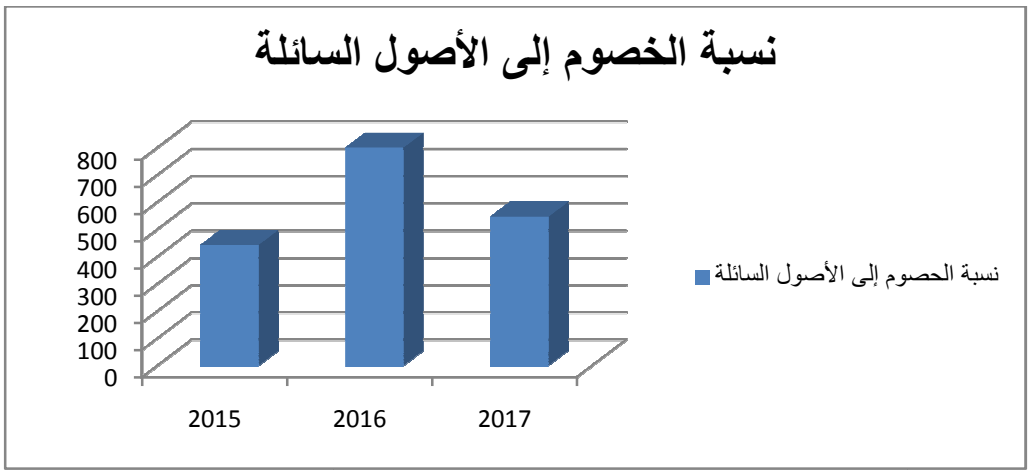
السنوات / البيان	الخصوم إلى الأصول السائلة		
	2015	2016	2017
الخصوم	7 200 085 875,45	7 684 598 384,84	8 203 294 588,65
الأصول السائلة	1 622 650 765,78	919 899 629,51	1 497 622 933,52
الخصوم إلى الأصول السائلة	**443,723691**	**835,373571**	**547,754338**

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية 2015-2017.

التفسير:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركة غير قادرة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية لأن نسبة الخصوم إلى الأصول السائلة تجاوزت الحد المقبول **105%** خلال الفترة المدروسة وقدرت هذه النسبة بـ **433 %** لترتفع بشكل كبير خلال سنة 2016 ما يعادل **835%** لتنخفض إلى **547%** سنة 2017، مما يدل على أن معظم مواردها عبارة عن أصول ثابتة غير قابلة للتحول إلى سيولة غير أن هذه السيولة تكفي لتغطية المخصصات التقنية وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-9): تطور نسبة الخصوم إلى الأصول السائلة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج Excel

ثانيا: حساب نسب النشاط

I. حساب تكلفة الحصول على رقم الأعمال

الجدول رقم(3-14): تكلفة الحصول على رقم الأعمال لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

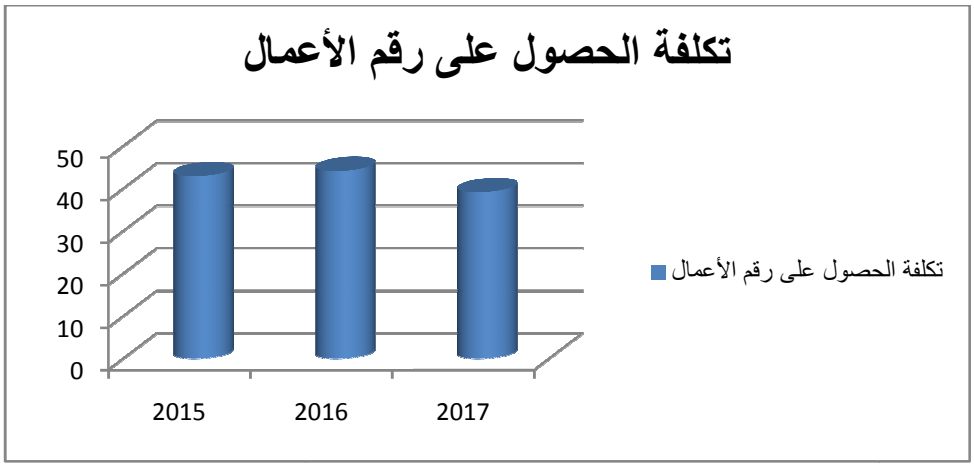
السنوات / البيان	تكلفة الحصول على رقم الأعمال		
	2015	2016	2017
مصاريف التسيير	**1 708 299 904,52**	**1 693 719 353,40**	**1 570 672 916,89**
إستهلاكات أخرى	984 606 146,79	950 485 422,43	803 074 475,20
الرواتب	705 891 715,31	693 579 678,26	659 591 921,88
مصاريف التشغيل	17 802 042,42	49 654 252,71	108 006 519,81
رقم الأعمال	**3 982 960 904,87**	**3 838 975 042,21**	**4 013 152 965,66**
تكلفة الحصول على رقم الأعمال	42,89020016	44,11905091	39,13812731

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2015-2017.

التفسير:

بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يتبين أن نسبة تكلفة الحصول على رقم الأعمال قد تتراوح بنسبة **42%** في سنة 2015 وبنسبة **44%** في سنة 2016 لتنخفض النسبة في سنة 2017 إلى **39%** والذي يفسر بشروع الشركة في تحويل رواتب مستخدميها من الثبات إلى التغيير و ذلك وفقا لرقم أعمالها المحقق وكذا تسريح عمالها مقابل تعويضات تدفعها لهم مما يعني أن الشركة تعمل على ضغط مصاريفها لتحقيق عوائد وتعمل على تحسين مستوى أدائها.

الشكل رقم(3-10): تمثيل تكلفة الحصول على رقم الأعمال لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

II. حساب نسبة تكلفة الحوادث

الجدول رقم(3-15): تكلفة الحوادث لشركة أليانس لتأمينات الجزائرية

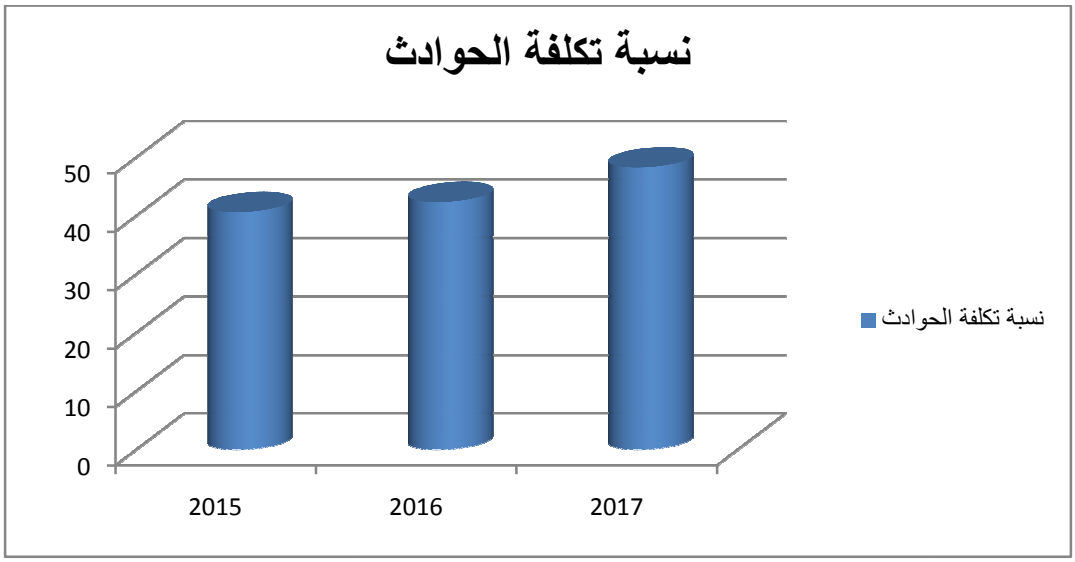
تكلفة الحوادث			
السنوات / البيان	2015	2016	2017
التعويضات PS	1 616 824 583,12	1 624 537 650,90	1 935 283 933,45
رقم الأعمال CA	3 982 960 904,87	3 838 975 042,21	4 013 152 965,66
تكلفة الحوادث PS/CA	**40,59**	**42,32**	**48,22**

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2015-2017.

التفسير:

من خلال الجدول أعلاه يبين أن نسبة تكلفة الحوادث تتزايد من سنة إلى أخرى فأعلى نسبة لها كانت في سنة 2017 قدرت بـ **48%** وأقل نسبة لها كانت في سنة 2015 قدرت بـ **35%** ونلاحظ أن هذه النسب مرتفعة مما يعني أن الشركة تجد صعوبة في تغطية تكاليف التسيير.

الشكل رقم (3-11): تمثيل نسبة تكلفة الحوادث لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

ثالثا:حساب نسب المرد ودية

I. حساب نتيجة الدورة الصافية إلى إجمالي الأصول (المردودية الاقتصادية)

الجدول رقم (3-16): نتيجة الدورة الاقتصادية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

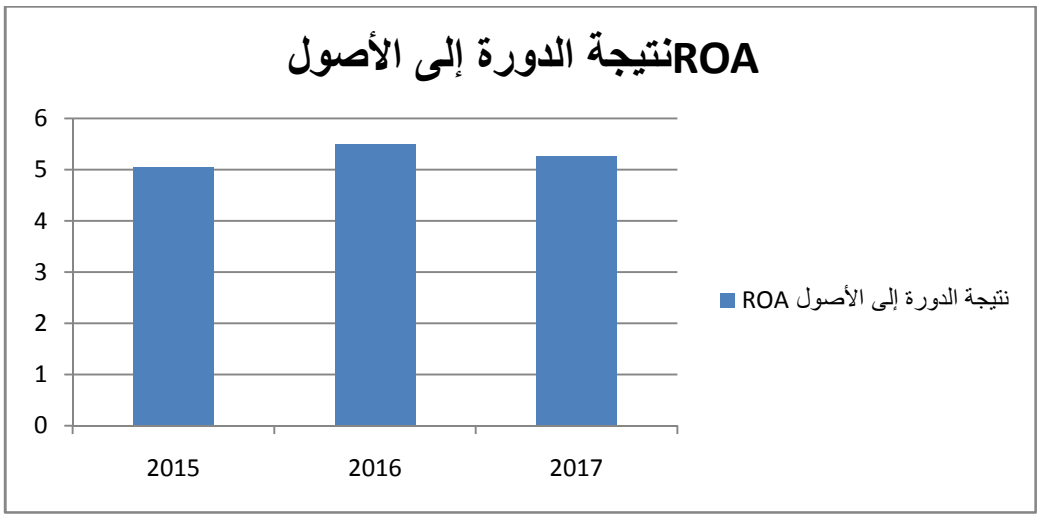
البيان / السنوات	نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول ROA		
	2015	2016	2017
نتيجة الدورة الصافية **RN**	363 021 284,57	421 931 678,07	432 140 991,95
إجمالي الأصول **TA**	7 200 085 875,45	7 684 598 384,84	8 203 294 588,65
المردودية الاقتصادية RN/TA	**5,0419022**	**5,4906146**	**5,2678956**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2015-2017.

التفسير:

تعبر المردودية الاقتصادية على نسبة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي أنها تحسب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال ومن الملاحظ أن المردودية الاقتصادية لشركة أليانس عرفت تذبذبا خلال الفترة المدروسة حيث بلغت نسبتها سنة 2015 ب **5,04%** أما في سنة 2016 فارتفعت النسبة إلى **5,49%**وعرفت انخفاض طفيف في سنة 2017 قدر بـ **5,26%** ويرجع هذا الانخفاض إلى الارتفاع المستمر لنتيجة الدورة الصافية كما أن هذا الانخفاض الذي عرفته نسب المردودية الاقتصادية في السنة أخيرة دليل على زيادة التكاليف وعدم قدرة المسيرين في التحكم فيها والشكل الموالي يوضح تطور المردودية الاقتصادية خلال الفترة 2015-2017.

الشكل رقم (3-12): تطور نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

II. حساب مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية)

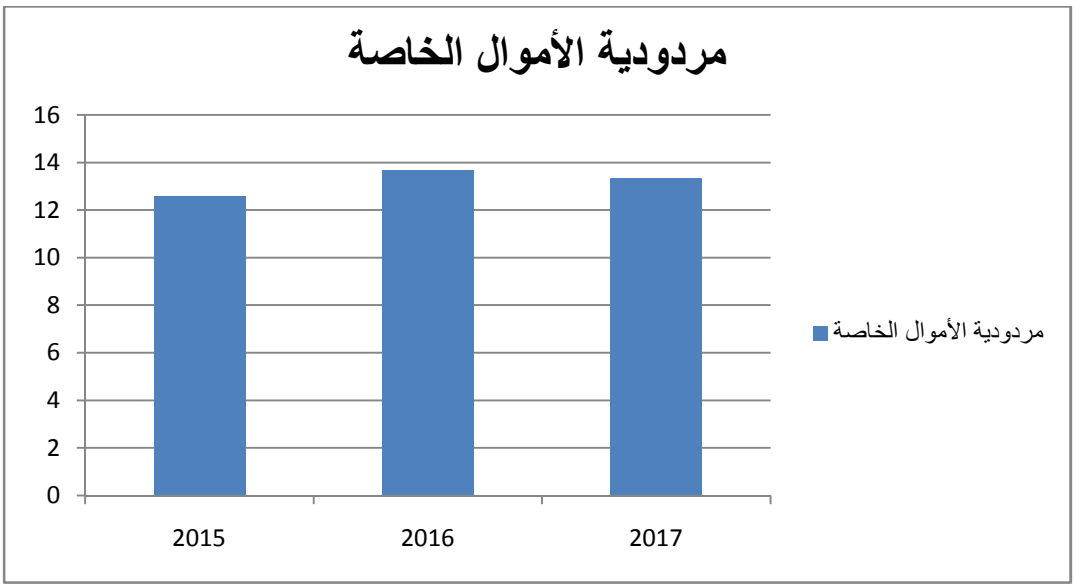
الجدول رقم (3-17):مردودية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

البيان / السنوات	مردودية الأموال الخاصة		
	2015	2016	2017
نتيجة الدورة الصافية **RN**	363 021 284,57	421 931 678,07	432 140 991,95
الأموال الخاصة **CP**	2 881 705 827,03	3 085 479 620,09	3 241 417 617,04
مردودية الأموال الخاصة **RN/CP**	**12,59744423**	**13,67475174**	**13,33185177**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2015-2017.

والشكل التالي يوضح تطور مردودية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية:

الشكل رقم (3-13): تطور مردودية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج Excel

التفسير:

تعبر المردودية المالية على العلاقة بين النتيجة التي حققتها الشركة والأموال الخاصة فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب الشركة وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه نجد أن المردودية المالية لسنة 2015 بلغت حوالي **12 %**أما في سنة 2016 ارتفعت النسبة إلى **13 %**وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في الشركة يولد ربح لسنة 2016 قدره **13%**دج وفي سنة 2017 بحيث بلغت نسبتها كذلك **13 .**

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل التطبيقي حاولنا تقييم الأداء المالي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع، وذلك بعد تقديم عام وشامل لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية من تعريف و هيكل تنظيمي لها بالإضافة إلى المنتجات والخدمات التي تقدمها، بعد ذلك دخولها البورصة الجزائرية بالإضافة إلى دراسة وتحليل بعض المؤشرات و النسب المالية .

ومن خلال قيامنا بتحليل الميزانية المالية للشركة أليانس للتأمينات، وذلك بهدف تقييم أدائها المالي باستخدام أدوات التحليل المالي المستعملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015-2017 ،توصلنا إلى ما يلي:

- شهدت الشركة تزايد مستمر لرقم أعمالها وهذا راجع لكبر حجم نشاط الشركة ونوعية الخدمات التي تقدمها مما يعني أنها تتمتع بوضعية مالية جيدة.
- تشير نسب الملاءة المالية إلى أن الشركة تتمتع بهامش ملاءة معتبر يضمن مواجهة خطر الفشل باسترداد جزء من أموالها المستثمر.
- ومن خلال تحليلنا لنسب المردودية وجدنا أن النتيجة الصافية هي المحرك الأساسي لهذه النسب حيث أنه كلما زادت النتيجة انعكس ذلك بالإيجاب على نسب المردودية.

للمؤسسة نقاط قوة عديدة منها:

- توفرها على رأس المال العامل الذي يحقق للمؤسسة هامش أمان.
- للمؤسسة خزينة موجبة مما يبين أن حالتها المالية جيدة.
- تحقيق مردودية حسنة وذلك تبعا لما ستبينه المؤشرات المدروسة.



الخاتمة

الخاتمة:

يعد نظام التأمين من الأنظمة التي شهدت تطورا كبيرا في الحياة المعاصرة، فالتأمين في جوهره هو تنظيم يضم عددا من الأشخاص يجمعهم هاجس التحسب لخطر معين سعيا لتوفير الضمان والاستقرار لمن يلحق به الضرر عن طريق توزيع عبئه على الجميع،حيث تطرقنا من خلال دراستنا إلى موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين أليانس لتأمينات الجزائر،حيث حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول دور مؤشرات التوازن والنسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

لاحظنا أن عملية تقييم الأداء للشركات يعد أمرا ضروريا، حيث يمكن من خلاله مراقبة نشاط الشركة، و اتخاذا القرارات الصحيحة و تحقيق أهدافها المسطرة و اعتمدنا في دراستنا على التحليل المالي الذي يعتبر الأداة التي يستطيع المحلل المالي من خلالها تشخيص الوضعية المالية للشركة بطريقة سليمة،وعلية فإن دراسة مؤشرات التوازن و النسب المالية للشركة قد يقيها من خطر الإفلاس ويمكنها من تقييم أدائها المالي لنشاطها السنوي لهدف إبراز مركزها المالي وكذا الكشف عن موطن الضعف والقوة و ما يسمح باستغلال مواطن القوة لدعمها،ومحاولة معالجة نقاط ضعفها باتخاذ القرارات المناسبة، من أجل ضمان نموها واستمراريتها.

إذ يعد تقييم الأداء المالي ذو أهمية لكل الشركات سواء كانت صناعية، تجارية أو خدماتية إلا أن أهميته تكون أشد في التأميني إذ أن إي اختلال في الهيكل المالي للشركات التأمينية قد يعرضها للخطر ويعرقل مسار.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:**

"تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة على ضوء معايير محددة سلفا والهدف من ذلك هو تشخيص الوضعية المالية لشركات التامين ومن ثم تحديد المشاكل واتخاذ إجراءات التصحيحية اللازمة"، تم من خلال الدراسة اثبات صحة الفرضية الأولى ،تقييم الأداء المالي هو عملية مقارنة بين الإنجازات الفعلية والأهداف المخططة والمعيارية ومن ثم حصر الانحرافات المكية والنوعية بينهما إن وجدت وبالتالي تعزيز الانحرافات الايجابية ومعالجة الانحرافات السلبية ويهدف تقيم الأداء المالي أساسا في الكشف عن موطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها .

- **الفرضية الثانية:**

"لا يمكن اتخاذ القرار بشأن التوازن المالي بالشركة إلا بعد دراسة وتحليل مختلف مؤشرات التوازن المالي"، تم من خلال الدراسة اثبات صحة الفرضية الثانية ، إن مؤشرات التوازن المالي تقوم باكتشاف المشكلات التي تعاني منها المؤسسة وتصحح مسارها بعد اكتشاف الأخطاء وتساعد متخذي القرارات من إبعاد تلك المشكلات عن المؤسسة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

- **الفرضية الثالثة:**

"تعتبر أهم الأساليب المستعملة في تقييم أداء لشركة أليانس للتأمينات النسب المالية وكذا مؤشرات التوازن المالي إضافة إلى نسب الملاءة والمردودية"، تم من خلال الدراسة إثبات صحة الفرضية الثالثة لأنه وانطلاقا من دراستنا وجدنا أن النسب المالية ونسب الملاءة والمردودية من أهم النسب المستعملة في تقييم الأداء المالي.

نتائج الدراسة:

نتائج الدراسة النظرية:

- يعد التأمين من الضروريات إذ به يحمي الفرد من الخسائر المادية وتمكن من الحصول على الأمان لمواجهة الخطر.
- تعتبر شركات التأمين الضامن للمشروعات الاقتصادية وبالتالي يمنح لها الاستقرار الاقتصادي والذي يؤثر على الاقتصاد الوطني.
- لكي تتمكن شركات التأمين من أداء وظائفها بكفاءة وفعالية لابد أن تسير على أسس تجارية في بيئة تنافسية وأن تكون ذات إدارة داخلية قوية بوضع أساسيات أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بطرق تكفل لها تحقيق فوائد معتبرة لمواجهة الأخطار
- تقييم الأداء المالي هو عبارة عن تقنية تستعين بها من أجل ضمان استغلال أمثل للموارد المتاحة وفق أهداف الشركة.
- إن شركات التأمين تسعى لتحقيق الربحية والتي تعتبر أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية.
- تقييم الأداء المالي يساعد على معرفة الوضعية المالية للشركة.
- مؤشرات التوازن المالي والسيولة والمردودية، تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية في الشركة.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- التطور المستمر لرقم أعمال شركة أليانس للتأمينات و هذا ما يعكس رغبة الشركة في التطوير و الاستمرار و إتباع استراتيجياتها المخططة بغية تحقيق الأهداف.
- رأس مال العامل موجب خلال السنوات المدروسة، و هذا يعني أن الأموال مولت كل الأصول الثابتة و تبقى لها فائض عن الأموال الدائمة يحول لتمويل الأصول الجارية وينشط دورة استغلال .
- رصيد الخزينة موجب خلال الفترة الدراسة و هذا ما يبني أن القيم الجاهزة أكبر من السلفات الصرفية.
- تشيرنسب الملاءة المالية و المردودية إلى أن الشركة تتمتع بهامش ملاءة مرتفع مما يؤدي إلى زيادة قدرة الشركة للوفاء بالتزاماتها.

التوصيات:

بعد النتائج التي توصلنا إليها يمكن إقتراح التوصيات التالية:

- ينبغي قيام شركات أليانس التأمينات الجزائرية بتوسيع صلاحية تطبيق النسب المالية حتى تحظى بأهمية كبيرة في هذه الشركات مثلها مثل الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى.
- اعتماد الشركة أليانس التأمينات الجزائرية على أساليب رياضية وإحصائية متطورة في مجال التنبؤ بالمخاطر لاسيما تلك المتعلقة بالتنبؤ بالمخاطر العامة المتعلقة بالتأمين.
- احترام القواعد الاحترازية خاصة عند تشكيل الالتزامات المقننة إضافة إلى هامش الأمان الذي يعد بمثابة خط الدفاع الأخير أو الورقة المضمونة في يد شركة أليانس التأمين.
- أن تولى شركات أليانس التأمينات الجزائرية اهتماما لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.
- يجب على شركة أليانس التأمينات الجزائرية أن تضع نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها المالي من خلال أساليب مختلفة.
- تفعيل عملية تقييم الأداء بصفة دورية وشاملة للوقوف على الأخطاء والنقائص.

آفاق الدراسة:

إن بحثنا لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى.

- صياغة الدراسة بأسلوب آخر وهو أهمية الاستثمار في شركات التأمين الجزائرية.
- تقييم الأداء المالي باستخدام وثائق مالية أخرى.

وفي الأخير نوصي بإجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تتناول موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وهذا بدفع بعجلة نمو القطاع التأميني في الجزائر من خلال وجود شركات ذات ملاءة مالية قوية قادرة على مواجهة كل الالتزاما ت المستقبلية الناتجة عما قد يتحقق من مخاطر الأمر الذي يزيد من ثقة المستهلك الجزائري (المؤمن له) ويوسع من ثقافة التأمين عنده وينعكس ذلك بالإيجاب بعل تطور سوق التأمين الجزائرية.



قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. إبراهيم محمد المحاسنة، ادارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
2. أحمد صقر عاشور، إدارة القوى العاملة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
3. أحمد محمد لطفي، نظرية التأمين المشكلات العملية والحلول الإسلامية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007.
4. أحمد نور، بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دارالنهضة العربية، بيروت، 1986.
5. الأرقم عبد الحفيظ، التحليل المالي (الجزء الأول)، مطبوعة الجامعية، جامعة منتوري بقسنطينة،1999.
6. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر و التأمين، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
7. إسماعيل عرجاجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
8. بوشااشي بوعلام، المنير في التحليل المالي والتحليل الاستغلالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2001.
9. توفيق محمد عبد المحسن، اتجاهات الحديثة في التقييم والتمييز في الأداء (ستة سيجمار وبطاقة القياس المتوازن)، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر.
10. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002.
11. جورج ريجدا،وآخرون، مبادئ إدارة الخطر و التأمين، الطبعة الإنجليزية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
12. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي:تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراقة للنشر و التوزيع، عمان،2004 .
13. دادان عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر ك المحمدية العامة، 2000.
14. رابح حمودي، تحليل الميزانية وتحليل الاستغلال، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
الاقتصادية، تخصص: تأمينات و بنوك، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2015-2016.

15. رمضان أبو السعود، أصول التأمين، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعة، الإسكندرية، 2000.

16. زيد منير عبوي، إدارة التأمين و المخاطر، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر، عمان، الأردن،2006.

17. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.

18. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2002.

19. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، الجزء الأول، 2008.

20. طالب علاء فرحان، ايمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2011.

21. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007.

22. طه طارق، إدارة الأعمال (منهج حديث معاصر)، دار الفكر الجامعي ، القاهرة، مصر، 2007.

23. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة، الطبعة الأولى، المكتبة العمومية للنشر والتوزيع، مصر،2009.

24. عبد الهادي السيد، محمد تقي الحكيم، عقد التأمين حقيقة مشروعة، دراسة مقارنة منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

25. عبد اللة قويدر الواحد، ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية، الجزائر

26. عز الدين فلاح، التأمين"مبادئه، أنواعه"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الأردن، 2008.

27. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، دار الحامد، عمان،1990.

28. علاء فرحات طالب،إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسة-والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف-،دار الصفاء للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2011.

29. عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، دار صفاء للطبعة والنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2001.

30. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار مجدلاوي، بغداد، 1969.

31. كاظم نزار الركابي، الإدارة الاستراتيجية(العولمة و المنافسة)، دار وائل للنشر، عمان،2004.

32. لسعيد عبد الرزاق بن حسين، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002.

33. محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

34. محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر،عمان، الأردن،1998.

35. محمد رفيق المصرين، التامين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

36. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.

37. محمود محمود السجاعي، المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين، الطبعة الأولى، المكتبة عصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

38. منصوري عبد الكريم، المحاسبة العامة، الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

39. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة 5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.

40. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998.

41. نبيل عبد السلام شاكر، الأساليب الحديثة في التحليل المالي و كتابة التقارير المالية، جامعة عين الشمس القاهرة، 1998.

42. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصوري الغالي، توجيه الأداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2009.

43. وفيق محمد عبد المحسن، اتجاهات حديثة في التقييم والتمييز في الأداء (ستة سيجما و بطاقة القياس المتوازن)، دار الكتب الحديثة ، القاهرة، مصر، 2005.

44. وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، الإطار النظري وتطبيقاته العملية، دار خنين مكتبة الفلاح، 1996.

45. الياس بن ساسي، يوسف قريشي: 'التسيير المالي'، الطبعة 1، دار وائل للنشر ورقلة،2006.

46. يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، التحليل المالي _ التوازن _ معايير الاختيار والمفاضلة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر، 2012.

II. المذكرات و الأطروحات:

1. أمينة قندوز، دور التسويق الاستراتيجي في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة الأعمال والتسويق، جامعة المدية، 2009-2010

2. بوضياف سامية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

3. بومعزة حليمة، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير،2003

4. تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،تخصص إدارة أعمال،المركز الجامعي أكلي محند أولحاج البويرة،2011 /2012

5. دادان عبد الغاني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2007/2006.

6. راضية مرسلي، دراسة واقع وأفاق الشركات التأمين الخاصة في الجزائر، دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم

7. زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق،قسم العلوم التجارية ،كلية علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر،2011.

8. زيتوني اسيا، دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة حالة شركة أليانس للتأ مينات الجزائرية(2110-2104)، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وحوكمة المؤسسات،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

9. سليماني رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وحوكمة الشركات، 2012 -2013.

10. شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009_2010.

11. الشيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية، دراسة حالة الشركة الوطنية للاستراد و التصدير(ONAIMAX) ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

12. طبايبية سليمة،دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، 2014.

13. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس و تقييم، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، بسكرة، 2002/2001.

14. عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،تخصص مالية مؤسسة،جامعة قاصدي مرياح ورقلة،2012/2011.

15. معوش محمد الأمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، 2014.

16. هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005.

17. موساوي عمر، محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2006.

18. العابدي دلال، حكومة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص: محاسبة، جامعة بسكرة، 2015.

19. فلاح حليمة، دور قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية، دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائري(وكالة بوراشد)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص: تأمينات وبنوك، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة،2017.

III. النصوص القانونية:

1. المادة 619 من القانون المدني الجزائري

IV. الملتقيات، المؤتمرات والأبحاث:

1. إلهام يحياوي، الجودة، كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، مقال منشور، عدد05،جامعة باتنة،2007.

2. عبد المليك مزهودة، المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا، مدخلا ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 90-80 مارس 2005 .

3. قريشي محمد الصغير،عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية،يومي22و23 نوفمبر2011، جامعة ورقلة.

V. المجلات العلمية:

1. دادان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد04، 2006.

2. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع،الجزائر، 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. الكتب

1. Bernard Martory**,** contrôle de gestion social, librairie vuibert, Paris,1999
2. Christian Sainrapt, Dictionnaire General de l'Assurance, Arcature, Paris, 1996
3. conson, la gestion de l'entreprise tomel, dunond, 1979.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. offre commerciale .ALLIANCE ASSURANCES
2. www.allianceassurances.com/présentation
3. https://allianceassurances.com.dz



الملاحق

الملحق رقم (01): ميزانية شركة أليانس للتأمينات الجزائرية لسنة 2015

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN AU 31 DECEMBRE 2015

ACTIF						PASSIF			
DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)	DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES			
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00		- capital emis	P 1	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
- Immobilisations incorporelles	A 1	171 055 525,01	66 605 309,24	104 450 215,77	134 829 642,55	- Capital non appelé		0,00	0,00
Immobilisations corporelles						- Primes et reserves (Reserves consolidées 1)	P 2	141 214 908,44	105 677 316,53
- Terrains	A 2	302 943 100,00		302 943 100,00	78 943 100,00	- Ecart de réevaluation		0,00	0,00
- Batiments	A 3	685 319 708,86	78 546 691,06	606 773 017,80	620 479 411,97	- Ecart d'équivalence 1		0,00	0,00
- Autres immobilisations corporelles	A 4	629 329 999,83	327 089 400,73	302 240 599,10	222 210 517,96	Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	363 021 264,57	355 369 919,28
immobilisations en concession		55 958 400,00	0,00	55 958 400,00					
- Immobilisations en cours	A 5	6 391 188,50	0,00	6 391 188,50	5 100 416,13	- Autres capitaux propres -Report à nouveau	P 4	171 755 454,01	70 317 253,02
Immobilisations financières						Part de la société consolidante 1			
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00		Part des minoritaires 1			
- Autres participations et créances rattachées	A 6	157 842 165,68		157 842 165,68	106 074 488,48				
- Autres titres immobilisés	A 7	1 250 000 000,00		1 250 000 000,00	1 577 000 000,00	TOTAL I		2 881 705 827,02	2 737 079 268,83
- Prets et autres actifs financiers non courants	A 8	10 682 881,08		10 682 881,08	11 021 981,42	PASSIF NON COURANT			
- Impots différés actif	A 9	0,00		0,00	0,00	- Emprunts et dettes financières	P 5	1 405 098,51	29 822 184,27
- Autres charges et produits différés	A 10	0,00		0,00	0,00	- Impots (différés et provisionnés)		0,00	0,00
- Fonds ou valeur déposés chez les cédants		0,00		0,00		- Autres dettes non courants		0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 269 522 968,96	472 241 401,03	2 797 281 567,93	2 755 659 558,51	- Provisions réglementées	P 6	230 982 818,58	214 616 226,84
ACTIF COURANT						Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 7		0,00
Provisions techniques d'assurances						- Fonds ou valeurs reçus des reassureurs	P 8	375 069 006,64	422 106 103,99
- Part de la cossurance cédée		0,00		0,00	0,00	TOTAL II PASSIF COURANT		607 456 923,73	666 544 515,10
- Part de la réassurance cédée	A 11	272 583 817,85		272 583 817,85	488 088 117,61	**Provisions techniques d'assurances**			
Créances et emploi assimilés						- Opérations directes	P 9	2 151 956 921,39	2 559 879 047,78
- Cessionnaires &cédants débiteurs	A 12	21 845 849,96		21 845 849,96	39 490 870,80	- Acceptations			0,00
- Assurés,Intermédiaires d'assurance et comptes	A 13	2 291 698 585,26	97 582 425,37	2 194 116 159,89	2 102 040 689,53	**Dettes et ressources rattachées**			
rattachés						- Cessionnaires,cédants et comptes rattachés	P 10	257 744 908,38	226 437 934,94
- Autres débiteurs	A 14	195 968 254,79	0,00	195 968 254,79	212 690 532,74	- Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	269 494 607,28	258 887 753,88
- Impots et assimilés	A 15	96 239 459,26	0,00	96 239 459,26	180 321 131,79	**Impots**		-567 194 054,27	633 834 928,15
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00	**Autres dettes**	P 13	465 032 633,29	275 875 955,48
Disponibilités et assimilés					1 024 000 000,00	**Trésorerie passif**	P 14	0,00	0,00
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	910 000 000,00		910 000 000,00	556 248 502,59				
- Trésorerie	A 17	712 650 765,78		712 650 765,78					
TOTAL ACTIF COURANT		4 500 386 732,89	97 582 425,37	4 402 804 307,53	4 602 879 845,06	TOTAL III PASSIF COURANT		3 710 923 124,70	3 954 915 619,64
TOTAL GENERAL ACTIF		7 769 909 701,85	569 823 826,40	7 200 085 875,45	7 358 539 403,56	TOTAL GENERAL PASSIF		7 200 085 875,45	7 358 539 403,56
ETAT - I.R.I.S -								7 200 085 875,45	7 358 539 403,56
DIFFERENCE		0,00	0,00	0,00	0,00			0,00	0,00

ALLIANCE ASSURANCES
Direction Générale
Finances & Comptabilité
Tél : 021 34 46 46
Fax : 021 34 12 22

الملحق رقم (02): جدول حساب النتائج لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية لسنة 2015

ALLIANCE ASSURANCES

COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2015

RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - N-		TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (N - 1)	
Primes émises sur opérations directes	T 1		4 431 359 330,94		4 427 170 545,21
Primes emises reportées	T 2	5 167 551,44		48 412 437,31	
Prestations sur opérations directes	T 3	1 661 332 293,49		2 127 265 835,82	
Total		1 666 499 844,93	4 431 359 330,94	2 175 678 273,13	4 427 170 545,21
I - Marge sur opérations directes			2 764 859 486,01		2 251 492 272,08
Primes acceptées	T 4	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes acceptées reportées	T 5	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur acceptations	T 6	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions versées sur acceptations	T 7	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		0,00	0,00	0,00	0,00
II - Marge sur opérations directes			0,00		0,00
Primes cédées	T 8	590 741 562,03		582 485 895,46	
Primes cédées reportées	T 9	11 890 760,22		11 361 505,24	
Prestations sur cessions	T 10	44 507 710,37			47 348 633,46
Commissions recues sur cessions	T 11		147 510 687,40	0,00	155 268 932,51
Total		647 140 032,62	147 510 687,40	593 847 400,70	202 617 565,97
III - Marge sur cessions		499 629 345,21		391 229 834,74	
Primes rétrocédées	T 12	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes rétrocédées reportées	T 13	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur rétrocessions	T 14	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions recues sur rétrocessions	T 15	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		0,00	0,00	0,00	0,00
IV - Marge sur rétrocessions		0,00		0,00	
Subventions d'exploitation d'assurance	T 16	0,00		0,00	
V - Marge d'assurance nette			2 265 230 140,80		1 860 262 437,34
Services extérieurs & autres consommations	T 17	984 606 146,79		852 001 372,12	
Charges de personnel	T 18	705 891 715,31		652 243 530,49	
Impots, taxes et versements assimilés	T 19	108 794 750,85		96 186 516,66	
Production immobilisée	T 20	0,00			
Autres produits opérationnels	T 21	0,00	4 073 414,23		15 807 364,09
Autres charges opérationnelles	T 22	17 802 042,42		17 175 357,67	
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	T 23		229 775 991,17		485 413 082,50
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	T 24	326 927 984,48		353 312 869,90	
Total		2 144 022 639,85	233 849 405,40	1 930 919 646,84	501 220 446,59
VI - Resultat technique opérationnel			355 056 906,35		380 563 237,09
Produits financiers	T 25		103 678 401,85		65 720 646,45
Charges financières	T 26	14 324 996,13		14 225 138,15	
VII - Resultat financier			89 353 405,72		51 495 508,30
VIII - Resultat ordinaire avant Impots (VI + VII)			444 410 312,07		432 058 745,39
Impots exigibles sur résultats ordinaires	T 27	82 146 415,00		77 247 859,00	
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaire	T 28				
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			4 916 397 825,59		5 196 729 204,22
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		4 554 133 928,53		4 841 918 317,83	0,00
VIIII - Resultat net des activites ordinaires			362 263 897,07		354 810 886,39
Eléments extraordinaires (Produits) à préciser	T 29		890 445,88		718 450,74
Eléments extraordinaires (Charges) à préciser	T 30	133 058,37		159 417,85	
X - Resultat extraordinaire			757 387,51		559 032,89
XI - Resultat net de l'exercice			363 021 284,57		355 369 919,28
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XII - Resultat net de l'ensemble consolidé (1)					
- Dont part des minoritaires (1)					
- Part du groupe (1)					

ALLIANCE ASSURANCES Direction Générale Tél : 021 34 46 46 Fax : 021 34 12 22 Finances & Comptabilité

الملحق رقم (03): ميزانية شركة أليانس للتأمينات الجزائرية لسنة 2016

ALLIANCE ASSURANCES

MATRICULE FISCAL : 000 [illegible]

BILAN AU 31 DECEMBRE 2016 DEFINITIF

ACTIF					PASSIF			
DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)	DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)
ACTIF NON COURANT						**CAPITAUX PROPRES**		
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00		- Capital émis	P 1	2 205 714 180,00
- Immobilisations incorporelles	A 1	171 295 325,01	93 129 999,44	78 165 325,57	104 450 215,77	- Capital non appelé		0,00
Immobilisations corporelles						- Primes et reserves (Reserves consolidées 1)	P 2	177 517 036,90
- Terrains	A 2	497 943 100,00	92 253 085,24	497 943 100,00	302 943 100,00	- Ecart de réevaluation		0,00
- Batiments	A 3	685 319 708,86	593 066 623,62	92 253 085,24	606 773 017,80	- Ecart d'equivalence 1		141 214 908,44
- Autres immobilisations corporelles	A 4	669 863 075,19	355 086 581,34	314 776 493,85	302 240 599,10	- Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	0,00
Immobilisations en concession		55 958 400,00	0,00	55 958 400,00	55 958 400,00			421 931 678,07
- Immobilisations en cours	A 5	18 437 896,50	0,00	18 437 896,50	6 391 188,50	- Autres capitaux propres -Report à nouveau	P 4	0,00
Immobilisations financières								363 021 284,58
- Titres mis en equivalence		0,00		0,00	0,00			
- Autres participations et créances rattachées	A 6	278 457 582,68		278 457 582,68	157 842 165,68			280 316 725,12
- Autres titres immobilisés	A 7	1 640 000 000,00		1 640 000 000,00	1 250 000 000,00			171 755 454,01
- Prets et autres actifs financiers non courants	A 8	9 615 694,31		9 615 694,31	10 682 881,08	**Part de la société consolidante 1**		
- Impots différés actif	A 9	0,00		0,00	0,00			
- Autres charges et produits différés	A 10	0,00		0,00	0,00	**Part des minoritaires 1**		
- Fonds ou voleur déposés chez les cédants		0,00		0,00	0,00			
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 026 890 782,55	540 469 666,02	3 486 421 116,53	2 797 281 567,93	**TOTAL I**		3 085 479 620,09
ACTIF COURANT								2 881 705 827,03
Provisions techniques d'assurances						**PASSIF NON COURANT**		
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00	- Emprunts et dettes financières	P 5	0,00
- Part de la réassurance cédée	A 11	440 877 609,31		440 877 609,31	272 583 817,85	- Impots (différés et provisionnés)		1 405 098,51
Créances et emploi assimilés						- Autres dettes non courants		0,00
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	92 328 710,47	0,00	92 328 710,47	21 845 849,96	- Provisions réglementées	P 6	0,00
- Assurés,intermédiaires d'assurance et comptes	A 13	2 448 870 417,51	84 873 693,63	2 363 996 723,88	2 194 116 159,89	- Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 7	258 526 731,01
rattachés						- Fonds ou valeurs recus des reassureurs	P 8	230 982 818,58
- Autres débiteurs	A 14	178 740 879,70	0,00	178 740 879,70	195 368 254,79			543 365 450,12
- Impots et assimilés	A 15	202 333 715,44	0,00	202 333 715,44	96 239 459,27	**TOTAL II PASSIF COURANT**		801 892 181,13
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00	**Impots**	P 9	375 069 006,64
Disponibilités et assimilés						**Provisions techniques d'assurances**		2 197 542 866,11
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	410 000 000,00		410 000 000,00	910 000 000,00	- Opérations directes		2 151 956 921,39
- Trésorerie	A 17	509 899 629,51		509 899 629,51	712 650 765,78	- Acceptations		0,00
						Dettes et ressources rattachées	P 10	140 154 268,29
						- Cessionnaires,cédants et comptes rattachés	P 11	352 665 982,97
						- Assurés et intermédiaires d'assurance		677 621 774,56
						Impots	P 13	429 241 691,69
							P 14	0,00
						Autres dettes		
						Trésorerie passif		
TOTAL ACTIF COURANT		4 283 050 963,94	84 873 693,63	4 198 177 268,31	4 402 804 307,53	**TOTAL III PASSIF COURANT**		3 797 226 583,61
TOTAL GENERAL ACTIF		8 309 941 744,49	625 343 359,65	7 684 598 384,84	7 200 085 875,46	**TOTAL GENERAL PASSIF**		7 684 598 384,84
ETAT - I.R.I.S -		8 309 941 744,49	625 343 359,65	7 684 598 384,84	7 200 085 875,46			7 684 598 384,84
DIFFERENCE		0,00	0,00	0,00	0,00			0,00

0,00

Alliance Assurances — Direction des Finances et de la Comptabilité — Direction Générale — Tel: 021 34 46 46 [illegible]

الملحق رقم (04): جدول حساب النتائج لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية لسنة 2016

ALLIANCE ASSURANCES

Matricule Fiscal : 00[illegible] 217
Article Imposition : [illegible]

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2016 DEFINITIF

RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - N-	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (N - 1)
Primes émises sur opérations directes	T 1	0,00	4 564 683 710,39	0,00	4 431 359 330,94
Primes emises reportées	T 2	42 061 681,44	0,00	5 167 551,44	
Prestations sur opérations directes	T 3	1 852 605 944,36		1 661 332 293,49	
I - Marge sur opérations directes	**Total**	**1 894 667 625,80**	**4 564 683 710,39**	**1 666 499 844,93**	**4 431 359 330,94**
Primes acceptées	T 4	0,00	0,00	0,00	2 670 016 084,59	0,00	2 764 859 486,01
Primes acceptées reportées	T 5	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur acceptations	T 6	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions versées sur acceptations	T 7	0,00	0,00	0,00	0,00
II - Marge sur opérations directes	**Total**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Primes cédées	T 8	911 553 392,52		590 741 562,03	
Primes cédées reportées	T 9		64 209 198,52	11 890 760,22	0,00
Prestations sur cessions	T 10	0,00	228 068 293,48	44 507 710,37	
Commissions recues sur cessions	T 11	0,00	227 906 405,78	0,00	147 510 687,40
III - Marge sur cessions	**Total**	**911 553 392,52**	**520 183 897,78**	**647 140 032,62**	**147 510 687,40**
Primes rétrocédées	T 12	0,00	0,00	391 369 494,74	0,00	499 629 345,22	0,00
Primes rétrocédées reportées	T 13	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur rétrocessions	T 14	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions recues sur rétrocessions	T 15	0,00	0,00	0,00	0,00
IV - Marge sur rétrocessions	**Total**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Subventions d'exploitation d'assurance	T 16	0,00	0,00	0,00
V - Marge d'assurance nette		**950 485 442,43**	**2 278 646 589,85**	**984 606 146,79**	**2 265 230 140,79**
Services extérieurs & autres consommations	T 17	693 579 678,26	705 891 715,31
Charges de personnel	T 18		

Impots, taxes et versements assimilés	*T 19*	*104 478 108,68*			*108 794 750,85*	
Production immobilisée	*T 20*	*0,00*			*0,00*	
Autres produits opérationnels	*T 21*		*14 007 692,76*		*0,00*	*4 073 414,23*
Autres charges opérationnelles	*T 22*	*49 654 252,71*			*17 802 042,42*	
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	*T 23*		*136 832 375,70*		*0,00*	*229 775 991,17*
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	*T 24*	*259 112 170,78*			*326 927 984,48*	
Total		***2 057 309 652,86***	***150 840 068,46***		***2 144 022 639,85***	***233 849 405,40***
VI - Resultat technique opérationnel			***372 177 005,45***		***1 910 173 234,45***	***355 056 906,35***
Produits financiers	*T 25*		*143 789 784,16*		*14 324 996,13*	*103 678 401,85*
Charges financières	*T 26*	*1 775 257,85*				
VII - Resultat financier			***142 014 526,31***			***89 353 405,72***
VIII - Resultat ordinaire avant impots (VI + VII)			***514 191 531,76***		***1 820 819 828,73***	***444 410 312,07***
Impots exigibles sur résultats ordinaires	*T 27*	***93 099 013,00***	*0,00*		*82 146 415,00*	*0,00*
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaire	*T 28*		*0,00*			*0,00*
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			***5 379 497 460,79***			***4 916 397 825,59***
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		***4 958 404 942,03***			***4 554 133 928,53***	***0,00***
VIIII - Resultat net des activites ordinaires			***421 092 518,77***			***362 263 897,06***
Eléments extraordinaires (Produits) à préciser	*T 29*	*0,00*	*866 466,49*		*0,00*	*890 445,88*
Eléments extraordinaires (Charges) à préciser	*T 30*	*27 307,17*	*0,00*		*133 058,37*	*0,00*
X - Resultat extraordinaire			***839 159,32***			***757 387,51***
XI - Resultat net de l'exercice			***421 931 678,07***			***363 021 284,58***
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)						
XII - Resultat net de l'ensemble consolidé (1)						
- Dont part des minoritaires (1)						
- Part du groupe (1)						

الملحق رقم (05): ميزانية شركة أليانس للتأمينات الجزائرية لسنة 2017

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN AU 31 DECEMBRE 2017 DEFINITIF

MATRICULE FISCAL : 000 516 097 144 217

ACTIF						PASSIF			
DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)	DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT						**CAPITAUX PROPRES**			
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00		- Capital émis	P 1	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
- Immobilisations incorporelles	A 1	178 956 264,09	120 433 652,21	58 522 611,88	78 165 325,57	- Capital non appelé		0,00	0,00
Immobilisations corporelles						- Primes et réserves (Reserves consolidées 1)	P 2	219 710 204,70	177 517 036,90
- Terrains	A 2	497 943 100,00		497 943 100,00	497 943 100,00	- Ecart de réevaluation		0,00	0,00
- Bâtiments	A 3	695 955 708,86	102 882 417,17	593 073 291,69	593 066 623,62	- Ecart d'équivalence 1		0,00	0,00
- Autres immobilisations corporelles	A 4	814 833 131,41	422 533 677,46	392 299 453,95	314 776 493,85	- Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	432 140 993,95	421 931 678,07
Immobilisations en concession		55 958 400,00	0,00	55 958 400,00	55 958 400,00				
- Immobilisations en cours	A 5	90 479 820,99	0,00	90 479 820,99	18 437 896,50	- Autres capitaux propres -Report à nouveau	P 4	383 852 240,39	280 316 725,12
Immobilisations financières						Part de la société consolidante 1			
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00				
- Autres participations et créances rattachées	A 6	394 097 582,68		394 097 582,68	278 457 582,68				
- Autres titres immobilisés	A 7	1 230 000 000,00		1 230 000 000,00	1 640 000 000,00				
- Prets et autres actifs financiers non courants	A 8	10 827 541,89		10 827 541,89	9 615 694,31	- Emprunts et dettes financières	P 5	0,00	0,00
- Impots différés actif	A 9	0,00		0,00	0,00	- Impots (différés et provisionnés)		0,00	0,00
- Autres charges et produits différés	A 10	0,00		0,00	0,00	- Autres dettes non courants		0,00	0,00
- Fonds au valeur déposés chez les cédants		0,00		0,00		- Provisions réglementées	P 6	319 860 719,16	258 526 731,01
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 969 051 549,92	645 849 746,84	3 323 201 803,08	3 486 421 116,53	- Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 7		0,00
ACTIF COURANT						- Fonds au valeurs reçus des reassureurs	P 8	347 443 550,27	543 365 450,12
Provisions techniques d'assurances						**TOTAL II PASSIF COURANT**		**667 304 269,43**	**801 892 181,13**
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00	**PASSIF COURANT**			
- Part de la réassurance cédée	A 11	441 848 625,14		441 848 625,14	440 877 609,31	Provisions techniques d'assurances			
Créances et emploi assimilés					92 328 710,47	- Opérations directes	P 9	2 341 004 462,42	2 197 542 866,11
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	16 859 991,61	0,00	16 859 991,61	2 363 996 723,89	- Acceptations			0,00
- Assurés,intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 575 811 514,14	92 290 733,98	2 483 520 780,16		**Dettes et ressources rattachées**			
- Autres débiteurs						- Cessionnaires,cédants et comptes rattachés	P 10		140 154 268,29
- Impots et assimilés	A 14	189 561 338,28	0,00	189 561 338,28	178 740 879,70	- Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	417 398 255,71	352 655 982,97
- Autres créances et emplois assimilés	A 15	250 679 116,86	0,00	250 679 116,86	202 333 715,44	Impots		354 459 331,59	677 621 774,56
Disponibilités et assimilés				0,00	0,00	Autres dettes	P 13	811 244 262,84	429 241 691,69
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	850 000 000,00		850 000 000,00	410 000 000,00	Trésorerie passif	P 14	370 466 419,61	0,00
- Trésorerie	A 17	647 622 933,52		647 622 933,52	509 899 629,51			0,00	
TOTAL ACTIF COURANT		**4 972 383 519,55**	**92 290 733,98**	**4 880 092 785,57**	**4 198 177 268,31**	**TOTAL III PASSIF COURANT**		**4 394 572 702,17**	**3 797 226 583,61**
TOTAL GENERAL ACTIF		**8 941 435 069,47**	**738 140 480,82**	**8 203 294 588,65**	**7 684 598 384,84**	**TOTAL GENERAL PASSIF**		**8 203 294 588,65**	**7 684 598 384,84**
ETAT : I.R.I.S -		8 941 435 069,47	738 140 480,82	8 203 294 588,65	7 684 598 384,84			8 203 294 588,65	7 684 598 384,84

ALLIANCE ASSURANCES Compagnie d'Assurances & Finances
Direction Générale
Tél : 021 34 46 46
Fax : 021 34 12 22

Mr. Raouf LANOUEL
Directeur des Finances

الملحق رقم (06): جدول حساب النتائج لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية لسنة 2017

Matricule

Matricule Fiscal : 000 516 097 144 217
Article Imposition : 16.233.714.102

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2017

RUBRIQUES		NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - N-	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (N - 1)
Primes émises sur opérations directes		T 1	0,00 4 802 292 226,59	0,00 4 564 683 710,39
Primes emises reportées		T 2	68 164 608,71 0,00	42 061 681,44
Prestations sur opérations directes		T 3	2 135 239 352,46	1 852 605 944,36
I - Marge sur opérations directes	**Total**		**2 203 403 961,17 4 802 292 226,59**	**1 894 667 625,80 4 564 683 710,39**
Primes acceptées		T 4	0,00 0,00	0,00 0,00
Primes acceptées reportées		T 5	0,00 0,00	0,00 0,00
Prestations sur acceptations		T 6	0,00 0,00	0,00 0,00
Commissions versées sur acceptations		T 7	0,00 0,00	0,00 0,00
	Total		**0,00 0,00**	**0,00 0,00**
II - Marge sur opérations directes			**2 598 888 265,42**	**2 670 016 064,59**
Primes cédées		T 8	935 690 863,23	911 553 392,52
Primes cédées reportées		T 9	39 143 618,25	64 209 198,52
Prestations sur cessions		T 10	0,00 199 955 419,01	228 068 293,48
Commissions reçues sur cessions		T 11	0,00 214 716 221,01	0,00 227 906 405,78
	Total		**974 834 481,48 414 671 640,02**	**911 553 392,52 520 183 897,78**
III - Marge sur cessions			**560 162 841,47**	**391 369 494,74**
Primes rétrocédées		T 12	0,00 0,00	0,00 0,00
Primes rétrocédées reportées		T 13	0,00 0,00	0,00 0,00
Prestations sur rétrocessions		T 14	0,00 0,00	0,00 0,00
Commissions reçues sur rétrocessions		T 15	0,00 0,00	0,00 0,00
	Total		**0,00 0,00**	**0,00 0,00**
IV - Marge sur rétrocessions			**0,00**	**0,00**
Subventions d'exploitation d'assurance		T 16	0,00	0,00
V - Marge d'assurance nette			**2 038 725 423,95**	**2 278 646 589,85**
Services extérieurs & autres consommations		T 17	803 074 475,20	950 485 442,43
Charges de personnel		T 18	659 991 921,88	693 579 678,26
Impots, taxes et versements assimilés		T 19	105 298 636,66	104 478 108,68
Production immobilisée		T 20	0,00	0,00
Autres produits opérationnels		T 21		0,00
Autres charges opérationnelles		T 22	108 006 519,81	33 643 409,94
Reprise sur pertes de valeurs et provisions		T 23		49 654 252,71
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		T 24	306 662 726,28	212 557 259,96
	Total		**1 982 634 279,83**	**0,00**
VI - Resultat technique opérationnel			**246 200 669,90**	**259 112 170,78**
Produits financiers		T 25	**2 057 309 652,86**	**2 057 309 652,86**
Charges financières		T 26	**302 291 814,02**	**150 840 068,46**
VII - Resultat financier			5 915 079,44	**372 377 005,45**
VIII - Resultat ordinaire avant impots (VI + VII)			**225 693 008,91**	**143 789 784,16**
Impots exigibles sur résultats ordinaires		T 27	**219 777 929,47**	1 775 257,85
Impots (ajoute différés (Variations) sur résultat ordinaire		T 28	90 072 813,00	**142 014 526,31**
	TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		**522 069 743,49**	**514 191 531,76**
	TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		0,00	0,00
VIII - Résultat net des activités ordinaires			5 256 860 614,92	93 099 013,00
Eléments extraordinaires (Produits) à préciser		T 29	**431 996 930,50**	0,00
Eléments extraordinaires (Charges) à préciser		T 30	0,00	5 688 857 545,42
IX - Résultat extraordinaire			273 892,28	**4 958 404 942,03**
X - Resultat net de l'exercice			129 830,82 0,00	**64 209 198,52**
			144 061,46	27 307,18
			432 140 991,95	**421 092 518,76**
				866 466,49
				839 159,31
				0,00
				421 931 678,07

Mr. Raouf LAHOUEL

Directeur Général Adjoint

Direction Générale
Tél : 021 34 46 46
Fax : 021 34 12 22